

Ushuludhin + Syarifata.
(PUTRA)

تيسير

النجح والاصرف

تأليف

الدكتور

منصور سليمان الفخام

مدرس اللغويات

بكلية اللغة العربية بالقاهرة

الدكتور

محمد أحمد الميحي

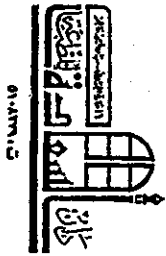
أستاذ اللغويات المساعد

بكلية اللغة العربية بالقاهرة

الجزء الأول

حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً يرافى نعمه ويكافى مزيده ، والصلاة والسلام
الأمان الأكملان على خاتم أنبيائه وأمام رسله ، سيدنا وحبيبنا
وقدوتنا محمد بن عبد الله ، أفصح من نطق ، وأوضح من أمان ،
وعلى آله وصحبه الأخيار الأظهار ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم
الدين . وبعد .

فهذه محاضرات تحريرية وصرفية ألقيناها على طلاب الفرقة
الأولى بكلية جامعة الأزهر ، وهي تلقى الضوء على كثير من
المسائل التي تهم الدارسين ، وقد أكثرنا فيها من الاستشهاد بالآيات
القرآنية الكريمة بغية مساعدة الدارسين على فهم نصوص القرآن
الكريم وإدراك معانيه .

وهذه المحاضرات تتميز بسهولة العبارة ، ووضوح الفكرة ،
وقرب تناول ، والبعيد عن الخلافات التحرية حتى ثلاثم مدارك
الطلاب .

وقد قمتا - بعون الله وفضله - بفيض الأمانة التي استشهدنا
بها ، وأعربناها إعراباً مفصلاً ، لتكتمل الفائدة ويتحقق النفع ،
وليكون ذلك ميسراً طيب الدارسين لتلك اللغة ، لغة القرآن الكريم
والحديث النبوي الشريف .

والله نسأل أن ينفع بها ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه
الكريم ، إنه سميع مجيب ، وبالإجابة جدير ، وهو على كل شيء
قدير .

فاللفظ هو : الصورت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ،

وهو يشمل المستعمل نحو زيد ، والمهمل نحو ديز ، مقلوب و زيد ، ،
ويصدق على القول والكلمة والكلام والكلم .

والقصود بالفيد : ما أفاد اللفظ معنى يحسن السكوت من
الكلم عليه ، بحيث لا يصير السامع مستظرا شيئا آخر .

فلو قلت : ، إذا حضر الأستاذ ، لا يسمى ذلك كلاما ، مع أنه
لفظ مركب من ثلاث كلمات ، لأن المخاطب ينتظر ما تقر له بعد هذا
ما يترتب عليه حضور الأستاذ ، فإذا قلت : ، إذا حضر الأستاذ
أنمت التلاويح ، صار كلاما ، لحصول الفائدة .

وأقل ما يتألف منه الكلام العربي الفيد : اسمان أسند أحدهما
إلى الآخر ، مثل قوله تعالى : ﴿ اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [٢٤٠]
« البرز » ، وقول : « الهلال ساطع » ، أو فعل وفاعل أسند أحدهما إلى
الآخر سواء أذكر الفاعل نحو « ينجح الجتهيد » أم استتر نحو « اشكر
الله » فإن الفاعل ضمير المفرد المخاطب المقدر به « أنت » ، ولا يجوز
التألف به .

ولذا يسمى « استقم » كلاما ، لأنه يفيد فائدة يحسن
السكوت عليها .

هذا : وقد تطلق الكلمة في اللغة ، ويراد بها الجمل الفيدة ،
نحو قول الله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ [١٠١] ، والمؤمن ،
والبراد بالكلمة قول الكافر : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ [١٠٢] لملي أعلم صالحا
فيما تركت ﴿١٠٣﴾ ، والمؤمن ، فقد أطلقت الكلمة على هذا الكلام
الفيد .

تعريف

تعريف النحو في اللغة والاصطلاح :

النحو : في اللغة - يطلق على ممان متعددة ، منها :

- القصد والطريق ، يقال : نحوئت نحوك ، أي قصدت قصدك
وسلكت طريقك .

- الجهة ، يقال : توجهت نحو البيت ، أي : جهة البيت .

- القدر ، يقال : له عندي نحو مائة ، أي : مقدار مائة .

أما في اصطلاح النحاة فيراد به :

العلم الذي يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلمات : إعرابا
وبناء . فمعرفة حكم الكلمة من حيث كونها مرفوعة أو منصوبة أو
مجزورة أو مجزومة ، ومعرفة الكلمات التي تظهر عليها حركات
الإعراب ، والكلمات التي يلزم آخرها حالة واحدة ، كل هذا وغيره
يدخل في دراسة النحو .

فقالته :

الاستعانة به على فهم كلام العرب ، وصيانة اللسان عن الخطأ
في الكلام ، وفهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فهما
صحيحا .

الكلام وما يتألف منه

الكلام في اصطلاح اللغويين : اسم لكل ما يكلم به مفيدا كان
أو غير مفيد .

أما الكلام في اصطلاح النحويين فهو : اللفظ الفيد فائدة
يحسن السكوت عليها .

الكلم

الكلم : اسم جنس جمعي ^(١) واحده كلمة ، مثل « تمر وتمرة وشجر وشجرة » ويطلق على ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر ، سواء أفاد معنى يحسن السكوت عليه ، مثل « أكرمتمُ المجدَّ » ، أم لم يفد ، نحو « أن أنصف الناس » .

العلاقة بين الكلام والكلم :

إذا قارنا بين الكلام والكلم وجدناهما يجتمعان في مثل « اللؤم لا يكذب » فهذا كلام ؛ لأنه مفيد فائدة يحسن السكوت عليها ؛ ويسمى أيضا كلما ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ويفرد الكلام في مثل « محمد مؤذّب » حيث إنه أفاد فائدة يحسن السكوت عليها ، ولا يمكننا أن نقول : إنه كلم ؛ لأنه لم يتركب من ثلاث كلمات .

ويفرد الكلم في نحو « إن ذاكر عليُّ » لأنه مركب من ثلاث كلمات ، ولا يمكن أن نقول : إنه كلام ؛ لأنه لم يفد فائدة يحسن السكوت عليها .

وتما سبق يتبين لنا : أن بين الكلام والكلم عموما من وجه ،

وخصوصا من وجه ، فالكلام أعم ؛ لأنه يشمل المركب من كلمتين

١ - اسم الجنس الجمعي : ما دل على أكثر من اثنين ، وفوق اثنين واحده بالهاء في آخر

المفرد غالبا ، كما تفر وتتمرة ، وتفر وتقرة ، وقد يفرق بينه واحده بالياء في

آخر المفرد مثل « زود وزودين » و« زنج وزنجين » ، وقد يكون اللغظة الدال على الجمع

مقربا بالهاء والمفرد حائبا منها ، مثل « كفة » ، وكفاة .

ونحو قول الرسول ﷺ أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد :

ألا كلُّ شيءٍ نسا خلا الله باطلُ

وكلُّ نعيمٍ لا مخرجَ له زائلُ

فقد سمى رسول الله ﷺ كلام لبيد المشتمل على جملة مفيدة كلمة .

الكلمة

تعريفها :

الكلمة : هي القول المفرد .

والمراد بالقول : اللفظ الدال على معنى ، مثل « رجل وفرس » بخلاف الخط ، فإنه وإن دل على معنى لكنه ليس بلفظ ، وبخلاف الهمل نحو « ديز » فإنه وإن كان لفظا لكنه لا يدل على معنى ، فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولا .

والمراد بالمفرد : ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ، وذلك نحو

« زيد » فإنه أجزاءه - وهي : الزاي والياء والداد - إذا انفردت لا تدل

على شيء مما يدل هو عليه ، بخلاف قولك « غلام زيد » فإن كلاما من جزئيه وهما : الغلام وزيد - دال على جزء معناه فهذا يسمى مركبا

لا مفردا .

أولاً - الاسم :

وهو في اللغة : سمة الشيء ، أي : علامته .

وفي اصطلاح النحويين : ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن من الأوزمة الثلاثة ، مثل : محمد ، فاطمة ، جمل ، نهر ، صديق ، أنت ، هؤلاء ، فكل لفظ من هذه الألفاظ دلت على معنى في نفسها ، وليس الزمان داخلاً في معناها .

ثانياً - الفعل :

وهو في اللغة : الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود ، أو نحوهما ..

وفي الاصطلاح : ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأوزمة الثلاثة : الماضي ، والحال ، والاستقبال - مثل : « نصر يتصر أنصر » ..

فالأول : يدل على حدوث النصر في الزمن الماضي ..

والثاني : يدل على حدوث النصر في الحال أو الاستقبال ..

والثالث : يدل على طلب حدوث النصر في المستقبل ..

ثالثاً - العرف :

وهو في اللغة : طرف الشيء - كحرف الجبل - قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ [الحج ، آي : على طرف وجانب من الدين ، أي : لا يدخل فيه ثبات وتمكن .

فاكثر ، وأخص ؛ لأنه يطلق على المفيد فقط ، والكلم أعم ؛ لأنه يشمل المفيد وغير المفيد ، وأخص ؛ لأنه لا يشمل المركب من كلمتين .

القول

القول هو : اللفظ الدال على معنى ، سواء أكان مفيداً أم غير مفيد فهو أعم من الكلام ، والكلمة ، والكلم عموماً مطلقاً ؛ لصدقه على الكلام والكلمة والكلم ، وانفراذه في مثل « غلامٌ عليٌّ » فإنه كلما لعدم الفائدة ، ولا كلمة لأنه ثناتان ، ولا كلما لعدم الثلاثة . أما كونه أعم من الكلام ؛ فلانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من الكلمة ؛ فلانطلاقه على الفرد والمركب ، والكلمة تختص بالفرد ، وأما كونه أعم من الكلم ، فلانطلاقه على الفرد والمركب من كلمتين فأكبر ، والكلم مختص بالمركب من ثلاث كلمات فأكبر .

أنواع الكلمة

الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع : اسم وفعل وحرف ، ودليل الحصر في الثلاثة أمران :

أحدهما ، أن المعاني ثلاثة : ذات وحدث ورابطة بين الذات والحدث ، فالذات : الاسم ، والحدث : الفعل ، والرابطة : الحرف .

ثانيهما ، أن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف ، وإن دلت على معنى في نفسها : فإن دلت على زمان معين من الأوزمة الثلاثة (الماضي والحال والاستقبال) فهي الفعل ، وإلا فهي الاسم .

إليه وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ولفظ « الرحمن » مجرور بالتيمة لأنه نعت لفظ الجلالة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ولفظ « الرحمن » مجرور بالتيمة أيضا لأنه نعت آخر . فالكل اسم .

٢ - التنوين ، وهو نون ساكنة زائدة تلمحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير تركيد . فخرج بفتح « الساكنة » النون الأولى في « ضيفين ^(١) » و « زغنين ^(٢) » لتحر كها وصلها ، وثبوتهما خطأ ، وخرج بفتح « زائدة » نون « أذن » لأنها أصل ، وخرج بفتح « الآخر » النون في نحو « متكسر ومطلق » لأنها في غير الآخر ولأنها ثابتة في الخط . وكذا نون « أذن » لأنها نفس الآخر لا لاحقة له ، وخرج بفتح « لفظ لا خطأ » النون اللاحقة لآخر القرائي المطلقة أي :

التي آخرها حرف من حروف المد كقول جرير :

أقلنى اللوم عاذل والعستابن

وقولي إن أصبت لقد أصابن ^(٣)

١ - اسم اللطيفي .

٢ - اسم التميمي .

٣ - هذا البيت لجرير بن عطية الخطفي ، أحد شعراء العصر الأموي .

المفردات ، « أقلنى » : فعل أمر من الأقلال ، وهو جعل الشيء قليلاً ، وقد يطلق على ترك الشيء البتة ، وهو المراد هنا .

« اللوم » : التعيير . « عاذل » : مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل ، وهو اللوم والتعريب ، أصبت : بضم التاء على أن الضمير للمتكلم ، ويروزي بكسر التاء على أنه ضمير الخطابية المؤنثة .

الإعصاب (رثلي) فعل أمر بمعنى على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة الخطابية =

وفي الاصطلاح : ما دل على معنى في غيره ، مثل « من - عن - إلى - في » فكل لفظ من الألفاظ السابقة لا معنى له إلا بانضمامه إلى غيره .

فمفعلاً « ركبْتُ من البيت إلى الكلية » فلفظة « من » تدل على معنى هو الابتداء ، ولفظة « إلى » تدل على معنى هو الانتهاء ، وهذا المعنى يظهر بانضمامهما إلى ما بعدهما دون انفرادهما ، وهكذا بقية الحروف لا يظهر معناها إلا مع غيرها .

علامات الأسماء

يتميز الاسم عن الفعل والحرف بعلامات منها :

- ١ - الحجز ، وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة أو ما ناب عنها ، وهو يشمل الجر بالحرف والإضافة والتسمية .
- مغال الجر بالحرف : « خرَجْتُ من البيت » و « البيت » : اسم لأنه مجرور بالحرف « من » وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ومغال الجر بالإضافة : « كتاب النحو مفيد » ف « النحو » : اسم ؛ لأنه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ومغال الجر بالتسمية : « سُمِّتُ على محمد الكريم » ف « الكريم » : اسم ؛ لأنه مجرور بالتسمية وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

هذا : وقد اجتمعت العوامل الثلاثة في « بسم الله الرحمن الرحيم » فلفظ « اسم » : مجرور بالحرف - الباء - وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة ؛ لأنه مضاف

وخرج بغيره ، لغير تركبه ، نون التوكيد اظيفية المرسومة في الخط ألفاً ، لرفعها بعد الفتحه فقط دون الضمة والكسرة وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ﴿١٦٥﴾ ، الملقن .

اقسام التنوين :

١ - تنوين التمكين : ويقال له : تنوين التمكين أو الصرف ... وهذا النوع : هو اللاحق لغالب الأسماء المعرفة المنصرفة ، معرفة نحو « محمد » أو نكرة نحو « كتاب » .

وفائدته : الدلالة على خفة الاسم وتمككه في باب الاسمية ، لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

٢ - تنوين التبعير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ، فما نُونٌ منها كان نكرة ، وما لم يتون كان معرفة . وهذا التنوين قياسي في العلم المختوم بـ « وبه » مثل « سيبويه » و « عمرويه » و « درستويه » ، وسماعي في اسم الفعل المختوم بـ « الهاء » مثل « صه » اسم فعل أمر بمعنى : اسكت ، و « إيه » اسم فعل أمر بمعنى : زد ، تقول : « جاء سيبويه » و « أكرمت سيبويه » و سلمت على سيبويه ، بدون تنوين - إذا أردت : شخصاً معيناً اسمه سيبويه ، فهو بلا تنوين معرفة بالعملية ، وتقول : « مررت بسيبويه » - بالتنوين - إذا أردت أى شخص مسمى بهذا الاسم .

وتقول : « إيه يا على » - بدون تنوين - إذا أردت من مخاطبك الاستزادة من حديث معروف معروف .

أما إذا أردت الاستزادة من أى حديث كان ، قلت : « إيه » - بالتنوين - .

والأصل « العجائب ، وأصابعاً ، فحين بالتنوين فيهما بدلا من الألف المحذوفة ، والأول « العجائب ، اسم ، والثاني « أصابن » فعل . أو القيدة - أى : التي آخرها حرف ساكن صحيح كقول ربيعة (١) :

وقائم الأعماق خاوى المخرقن

مشتبه الأعلام لماع الخففن

والأصل « المخرق ، والمخرق « فأدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بـ « أل » ، وهذه النون تثبت لفظا وخطا كذلك .

= فاعل معنى على السكون في محل رفع ، اللوم ، مفعول به ، عاقل ، متاوى مرتحم وقد حذف أداة النداء فيه وهو مبنى على ضم الحرف المحذوف في محل نصب ، وجملة النداء مخرقة بين المطرف والمطرف عليه فلا محل لها من الإعراب . والمعنى ، مطرف على اللوم . وقرئى ، فعل أمر مبنى على حذف النون ، وضمير مخاطبة لفاعل معنى على السكون في محل رفع ، « إن » حرف شرط جازم . أميت ، فعل المنصرف في محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن أميت فقولى ، ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب لأنها مخرقة بين فعل الأمر وضمومه ، ، لقد ، اللام والفتحة في جوابه قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد ، وأصابعاً ، فعل وفاعل والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والتفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مفعول به له قرئى .

أما المشاهد في البيت فقد ذكرناه في المتن ، فلا داعي لتكراره .

١ - قيم الأعماق : ميم النواصي والأطراف . خاوى المخرقن : المخرق : موضع هبوب الرياح : أى خالى الرضح الذى يهب منه الريح ، فليس ثم ما يوق هبوب الرياح ، والتعبد أنه لا آيس . الأعلام : الجبال . الخففن : التحريك والاضطراب ، وتزايد به هنا : السراب وحرك الرؤبة القاء للضرورة .

(ب) عوض عن اسم ، وهو اللاحق لـ « كل وبمض » عوضا عما تضاف إليه كل منهما ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلْ يَعْمَلْ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ (٨٤) ، الإسراء ، ﴿ وَكُلْ آتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (٨٧) ، النمل ، والأصل « كل إنسان ، وكلهم » فحذف المضاف إليه وأتى بالتبوين عوضا عنه ومثل « كل » في هذا الموضع كلمة « بعض » ، وشواهدها من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (٢٥٢) « البقرة » ، أي : « أفزؤمبون ببعض الأكتاب وتكفرون ببعض » ﴿ البقرة » (٨٥) « البقرة » ، أي : ببعضه .

(ج) عوض عن جملة ، وهو اللاحق لـ « إذ » عوضا عن الجملة التي تضاف إليها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حِينًا تَنْظُرُونَ ﴾ (٨٤) « البراقعة » ، والأصل « وأنتم حين إذ بلغت الروح الخلقوم تنظرون . فحذفت « بلغت الروح الخلقوم » وحيى بالتبوين عوضا عن الجملة الخدوفة إيجازا واستحسانا ، فاتقى ساكنان « ذال » إذ « والتبوين » فكسرت اللذال على أصل التقاء الساكنين ، وليست هذه الكسرة للإعراب ؛ لأن « إذ » ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة ، وفي الموضع على حرفين . ومثل ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُرْمُونَ ﴾ (٤٤) « الروم » ، أي : « ويوم إذ غلبت الروم فارسا يفرخ المرمون » ، فحذفت جملة « غلبت الروم فارسا » وحيى بالتبوين عوضا عن الجملة الخدوفة للإيجاز .

٣ - تبوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المورثت السالم نحو « مُسَلِّمَاتٌ مَّوَدَّاتٌ عَابِدَاتٌ » ..

وسمى بذلك ؛ لأن النحاة جعلوه في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم في نحو « مُحَمَّدُونَ - مُسَلِّمُونَ » ..

٤ - تبوين العوض : ويسمى تبوين التعويض وهو على ثلاثة أقسام :

(أ) عوض عن حرف ، وهو اللاحق لـ « جوار » ، وغرأش » ،

ونحوهما من الجمع المنوع من الصرف المنقوصة ، والتبوين فيهما عوض عن البناء الخدوفة في حالتي الرفع والجر تقول : « هؤلاء جوار » ، ومررت بجوار » أما في حالة

النصب فلا تحذف هذه البناء بل تظهر عليها الفتحة حذفتها ، وأصل « جوار » : « جوارى » - بالضم بدون تبوين -

استثقلت الضمة على البناء فحذفت ، ثم حذفت البناء تخفيفا ، وعوض عنها التبوين لتلا يكون في اللفظ إخلال

بالصيغة هذا على تقديم منع الصرف على الإعلال .

أما على تقديم الإعلال على منع الصرف فأصل « جوار -

جوارى » بالضم والتبوين - استثقلت الضمة على البناء فحذفت ، ثم حذفت البناء لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت

التبوين لوجود صيغة منتهى الجموع ، فلما زال التبوين خيف رجوع البناء لروال المانع ، فمعرضا التبوين عنها ليقطع طمع رجوعها .

أما إذا كانت « آل » مرصولة ^(١) ، فقد أجاز ابن مالك دخولها على الفعل المضارع اختياراً كقول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِأَعْلَمَكَ التُّرَضِيُّ حُكْرُمَتَهُ

وَلَا الْأَصِيلُ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدِيلُ ^(٢)

فادخل الشاعر « آل » على « تُرَضِي » وهو فعل مضارع ، وهي اسم مرصول بمعنى الذي والتقدير « الذي تُرَضِي حُكْرُمَتَهُ » ..

٥ - الاستناد إليه ، بمعنى أن يستند إلى الاسم حكم تحصل به الفائدة العامة ، سواء أكان المستند اسماً ، نحو « عَلِيٌّ نَاجِحٌ » أم فعلاً ، نحو « نَجِحَ عَلِيٌّ » أم جملة نحو « مُحَمَّدٌ نَجِحَ أُخْرَهُ » ، ومحمد أُخْرَهُ مؤنثٌ ..

١ - وإذا كانت « آل » استهامية : دخلت على الفعل الماضي مثل : « آلَ قَمَلْتِ » ، بمعنى : هل قمت ؟ وهو استعمال قليل حكاة قطرب .

٢ - هذا البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في هجاء رجل من بني عذرة . والمعنى : لست أنت بالرجل الذي يستند برأيه وكلامه أو ترضى حكومته ، ولا أنت بالرجل الشريف السب ، ولا بالقوى الجعة صاحب اللسن الذي يقوى على الطصوة .

الإعراب : « ما » ، نافية . « يا محكم » ، الباء حرف جر زائد . « المحكم » ، خبر المبتدأ ، أنت ، مرفوع بضمه مقدر على آخره متبع من ظهورها اتصال الفعل بحرف الجر الزائد . « الترضي » ، آل : اسم مرصول بمعنى الذي ، وهو نعت للمحكم متبني على السكون في محل رفع تيمناً بفعل المحكم ، أو في محل جر تيمناً للفظة .

حكوتة ، نائب فاعل ، وجملة « ترضي حكومتك » ، لا محل لها من الإعراب صلة آل . ولا الأصيل ، الواو عاطفة . « لا » حرف زائد لتأكيد النفي .

ولا الأصيل ولا ذى الرأي والجيد ، كلها مفعولات ، عطف فيها الأصيل على المحكم . ولا « زائدة لتأكيد النفي » ، و « ذى » مفعولة على المحكم ، و « الجيد » مفعول على الرأي .

أما الشاهد : فقد أتى بنا إليه في المتن فانظرو .

٣ - النداء ، وهو طلب الإقبال بـ « يا » أو إحدى آخراتها ، مثل قوله تعالى : ﴿ يَا نُوحُ امْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا ﴾ ^(١) ، و « هود » ، ﴿ يَا نُوحُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ ﴾ ^(٢) ، و « هود » ، ﴿ يَا أَرْضُ أَبْطِيْ مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْبِعي ﴾ ^(٣) ، و « هود » ، فكل من « نوح » ، و « لوط » ، و « ارض » ، و « سماء » أسماء له دخول حرف النداء عليها .

وإنما اختص بالاسم ؛ لأن النداء مفعول به ، والمفعول به لا يكون إلا اسماً ، ولا يعترض على ذلك بحر قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤) ، و قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرءُوا لِمَنْ هُوَ دُونُ اللَّهِ يَخْرُجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٥) ، « السم » ، في قراءة الكسائي بتخفيف (ألا) - فإنه يقف على حرف النداء « يا » ويعتد بالفعل « اسجدوا » ، حيث دخلت « يا » - في الأولى - على « لَيْتَ » وهو حرف - وفي الثانية - على « اسجدوا » وهو فعل أمر ، لأن « يا » في هذه الشواهد للتيه لا للنداء وحرف التيه يدخل على غير الاسم ، وقيل : إن « يا » للنداء والنداء محذوف يقدر بما يتناسب السياق - أى : يَا قَوْمِ لَيْتَ قَوْمِي ، وَيَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا - ولك أن تختر أي التاويلين .

٤ - قبيول ، أن « : من علامات الاسم : دخول « آل » المعرفة عليه نحو « الكتاب - الكلية - الفرس » .

وكذلك دخول « آل » الزائدة على بعض الأعلام نحو « النعمان ، والفصل ، والحارث ، والعباس » ..

نحو « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله » والفعل المضارع نحو « هُتِدَ تَذاكِرُ دَرَسَها » والحرف نحو « رُبَّتْ وَنُمَّتْ » .

وبهاتين الملامين « تاء الفاعل ، تاء التانيث الساكنة » رد على من زعم - كابن السراج والفارسي - حرفية « ليس » قياسا على « ما » النافية بجامع النفي .

ورد على من زعم - كابن السراج وثلعب - حرفية « عسى » قياسا على « لعلَّ » بجامع الترجي .

والصحيح أنهما فعالان لغير لهما التاءين المذكورتين تقول : « لَيْسَتْ وَعَسَتْ وَرُسْتُ وَعَسَيْتُ » . قال تعالى : ﴿ فَبُهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ (٢٤٢) محمد . وقال : ﴿ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ (٢٦٦) الأنعام .

وبالعلامة الثانية « تاء التانيث الساكنة » رد على من زعم من الكوفيين - كالقراء - اسمية « نعم ونيس » لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع ، كقول بعضهم - وقد بشر بيت : « والله ما هي ينعم الولد » وقول آخر وقد سار إلى محبته على دابة بطيئة السير : « نعم السيرُ على ينس العير » .

وقد أزل البصريون ما استدل به الكوفيون فقالوا : إن حرف الجر داخل في الحقيقة على اسم محذوف ، والكلام مؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامهما ، والتقدير « ما

علامات الأفعال

يتميز الفعل عن الاسم والحرف بعلامات منها :

١ - تاء الفاعل : وهي تاء متحركة تتصل بالفعل الماضي مضمومة للمتكلم نحو : قرأت الكتاب « مفتوحة للمخاطب ، نحو « تباركت يا الله » مكسورة للمخاطبة نحو « أنت قرأت الكتاب » .

٢ - تاء التانيث الساكنة : وهي التي تلي آخر الفعل الماضي للدلالة على أن الفاعل مؤنث ، مثل « قامت سعاد » ، تفوّقت هند « وهذه التاء ساكنة في أصلها ، وقد تحرك للتخلص من التقاء الساكنين ، وذلك إذا وليها ساكن ، ولا يخرجهما ذلك عن اختصاصهما بالماضي ، والتحريك يكون بالكسرة مثل قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ (٣٥) « آل عمران » ، أو بالفتحة مثل قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ ابْنَتُ مُطَرِّمٍ ﴾ (١٦) « فصلت » - بكسر التاء في الأولى وفتحها في الثانية - لالتقاء الساكنين فيهما ، وقد يكون بالضمه نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ أُمُّ ﴾ (٦٦٤) « الأعراف » بنقل ضمة الهمزة إلى التاء في قراءة ورش عن نافع .

وأما قيادت تاء التانيث بقيد « الساكنة » احترازا من التاء المتحركة فإنها لا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها حركة إعراب اختصت بالاسم مثل « فاطمة ، داعية » ، وإن كانت حركتها بناء فإنها تدخل على أقسام الكلمة الثلاث : فالاسم

في سبيل الله ، وقد اجتمعما في قوله تعالى : ﴿ لِيَسْجُدَ
وَلْيُكْرِمًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [٤٣٦] ، يوسف ، فالنون الأولى ثقيلة
لشدديها ، والثانية خفيفة لثقله النطق بها .

علامة الحروف

يتميز الحرف عن آخره - الاسم والفعل - بأنه لا يقبل شيئا
من علامات الأسماء ، ولا شيئا من علامات الأفعال .

أنواع الحروف

تنوع الحروف من حيث الاختصاص وعدمه إلى ثلاثة أنواع :

- ١ - نوع مشترك بين الاسم والفعل - بمعنى : أنه يدخل على الاسم
كما يدخل على الفعل مثل « الهمزة ، وهل » ..
مثال الهمزة : « أَمْحَمَدُ مُسَافِرٌ » ، أسافر محمد ؟ فقد دخلت
الهمزة في المثال الأول على الاسم ، وفي الثاني على الفعل .
ومثال « هل » مع الفعل : قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَلَّ سِتْرِي
الْأَعْيُنِي وَاللَّيْسِيْرُ ﴾ [٥٥] ، والأنعام ، ومثالها مع الاسم قوله
تعالى : ﴿ هَلْ أَتَيْتُمُ شَاكِرُونَ ﴾ [٥٧] ، والأنبياء ، ف « هل » دخلت
على الفعل في الآية الأولى ، وعلى الاسم في الآية الثانية . وهذا
النوع لا يعمل شيئا .

- ٢ - نوع مختص بالأسماء لا يدخل على غيرها ، وهذا النوع منه ما
يعمل فيها الجر ، مثل « من » - إلى - عن - على - في - رب ،

هي بولد مقول فيه : نَعَمَ الرَّوْدُ ، ونَعَمَ السِّتْرُ على غير مقول
فيه : بنس العبر .

- ٣ - ياء المخاطبة : وهي التي تحصل بفعل الأمر ، مثل قوله تعالى :
﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكُعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [٤٢٦] ،
آل عمران ، وبالفعل المضارع مثل « أَنْتِ تَحْفَافُطِينَ عَلَى
الصَّلَاةِ ، وَتَطْمِئِنِ الْإِلَهَةَ » .

وبهذه العلامة رد على من ذهب - كالزمخشري - إلى أن « هات »
بكسر التاء ، « وَتَعَالَى » - بفتح اللام - اسما فعلان للأمر ، ف
« هات » - عنده - اسم فعل أمر بمعنى تأول ، و « تَعَالَى » اسم
فعل أمر بمعنى أقبل .

والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر ؛ للدلالة على الطلب
وقبولهما ياء الخطابية ، تقول : « هَاتِي » - بكسر التاء - وتعالى
- بفتح اللام - وهما مبيان على حذف حرف العلة من آخرهما ،
فالخذف من « هات » الياء - ك « أزم » والخذف من « تعال » -
الألف - ك « اخش » .

- ٤ - نون التوكيد : وتختص بالمضارع والأمر سواء أكانت ثقيلة - أي :
مشددة - مثل قوله تعالى : ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ
آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ [٨٧] ، والمائدة ، وتقول :
« اجتهدي في دروسك » أم كانت خفيفة - أي : ساكنة - مثل
قوله تعالى : ﴿ لَتَسْمَعُنَّ بِالْأَلْمِيَّةِ ﴾ [١٥] ، الملئق ، ومثل « جاهدن

أنواع الأفعال وعلازمة كل نوع الفعل ثلاثة أنواع :

- ١ - الفعل الماضي : ما دل على حدث وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ (٥٤) « الأنعام » ، و : ﴿ جَاءَ الْحَقُّ وَزَفَّتْ الْبَاطِلُ ﴾ (٥١) « الإسراء » .
- وعلازمته : أن يقبل تاء الفاعل ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَقْبَلْتُ عَلَيْكَ مَحْبِبَةً مِنِّي ﴾ (٣٤) « طه » ، أو تاء التانيث الساكنة ، مثل قوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (٧٨٦) البقرة . فإن دلت الكلمة على معنى الماضي ، ولم تقبل إحدى التانيث كانت اسم فعل مثل « هيهات هيهات » بمعنى بعد ، و « شتان » : افتراق : قال تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (٣٦) « المؤمن » .
- ٢ - الفعل المضارع : ما دل على حدث يقع في زمان التكلم أو بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ (٤) « الأحزاب » ، وتقول « يَكْتُبُ الطَّالِبُ دَرْسَهُ » ، وعلازمته : أن يقبل دخول « لم » عليه مثل قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ (٣٠) « لم يكن له كفواً أحدًا ﴾ (٤) « الإخلاص » .
- فإن دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل « لم » فهي اسم فعل مضارع كـ « أَوْجَعُ » ، و « أَفٌ » بمعنى :

ومنه ما يعمل فيها الرفع والنصب ، مثل « إن وأخواتها » ، فقد عملت الرفع والنصب ولم تعمل الجر .

أما ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها ، فذلك لام التعريف لتتربطها منزلة الجزء مما دخلت عليه ، وجزء الكلمة لا يعمل في جزئها الآخر .

٣ - نزع مختص بالأفعال : وهذا النزع : منه ما يختص بالفعل ويعمل فيه ، ومنه ما يختص بالفعل ولا يعمل فيه .

فالحروف العاملة في الفعل : حروف الجزم « لم - لَمْأ - لام الطالب - لا النافية - إن وأخواتها » ، ومن أمثلة ذلك : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ (٣٠) « الإخلاص » ، ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾ (٣٢) « عيس » ، ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيهِ ﴾ (٧) « الطلاق » .

وحروف النصب كـ « أن - أن - إذن - كي - لام التعليل - لام الجحود - فاء السببية » ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصْرُمُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (١٨٤) « البقرة » ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ (٣٢) « الأنفال » ، ﴿ قُلْ أَبْرَحُ الْأَرْضِ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ (٨٧) « يوسف » .

أما ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها ، فهي « السين - سوف - قد - لو » لتتربطها منزلة الجزء مما دخلت عليه ، وجزء الشيء لا يعمل فيه .

س ٤ : من علامات الأسماء الجوز . اشرح هذه العبارة مع التمثيل .
س ٥ : اذكر علامتين من علامات الأسماء ، مستشهداً بما تذكر من القرآن الكريم .

س ٦ : لماذا كان النداء من علامات الأسماء ؟ وكيف تخرج قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرًا مَعْرُوفًا نَعِيمًا ﴾ ؟ وهل يجوز دخول « آل » الموصولة على الفعل المضارع ؟
س ٧ : بين الحرف المختص ، والحرف المشترك ، وحكمه من حيث العمل

- فيما بعده فيما يلي :
- أمحمد مسافر ؟
 - « ألم نشرح لك صدرك » .
 - « وإلى مدين أخاهم شعبياً » .
 - أسافر خالد ؟
 - « وأن تصوموا خير لكم » .
 - ساجتهد في تحصيل العلم .
 - « ليقف ذو سعة من سعته » .
 - « وفي السماء رزقكم وما توعدون » .
 - « فهل أنتم شاكرون » .
 - « ومن الناس من يقول آمنا بالله » .
 - « قل هل يستوي الأعمى والبصير » .

أَنْضَجْرٌ ، وَهِيَ « بعمى » بمعنى : أصبح . قال تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَبْرَهُمَا ﴾ ١٣٦ ، والإسراء ، وتقول : « رى ممن يعيش لنفسه » .

٣- فعل الأمر : ما دل على حدث يطلب حصوله بعد زمان التكلم ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ﴾ ١٣٦ ، والبقرة ، وتقول : « اسع في الخير ، وأخلص العمل » . وعلامته : أن يقل دخول نون التوكيد عليه ، مع دلالة على الطلب بصيغته ، فإن قبلت الكلمة نون التوكيد ولم تدل بصيغتها على الطلب فهي فعل مضارع ، مثل قوله تعالى : ﴿ لِيَسْمَعَنَّ وَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ ١٣٦ ، « يرسف » ، وتقول : « هل نذأكرآن درسك ؟ » ، وإن دلت الكلمة على معنى فعل الأمر - وهو الطلب بالصيغة - ولم تقل نون التوكيد فهي إما : اسم فعل أمر مثل « نزل » - بمعنى أنزل « - « ودراك » - بمعنى أدرك تقول : « نزال زبناً » . « ودراك خالداً » ، وإما مصدر ، مثل « صبرا على الشدايد » - بمعنى : اصبر .

أسئلة

- س ١ : تعرف النعرة واصطلاحاً .
س ٢ : ما ثمرة دراسة علم النعرة ؟ وما الفرق بين الكلام والكلم ؟ وهل هناك علاقة بينهما ؟ وإذا كانت بينهما علاقة فما هي ؟ مثل لا تقول .
س ٣ : قد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام . اشرح ذلك مستشهداً بما تذكر من القرآن الكريم وكلام العرب .

وفي الثاني فتحة ، وفي الثالث كسرة ، وتلك الحركات المقدره إعراب ، كما أن الحركات الظاهرة في آخر « محمد » إعراب .

أنواع الإعراب وعلاماته :

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

أولا - الرفع ، ويدخل في الأسماء والأفعال ، مثل « يسافرُ علي »

ف « يسافرُ » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، و « محمد » فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيهما الضمة .

ثانيا - النصب ، ويدخل في الأسماء والأفعال ، مثل « لن أترخ الأرض » فالفعل « أترخ » منصوب ، لأنه مسبوق بأداة ناصبة ، و « الأرض » منصوب ، لأنه مفعول به ، وعلامة النصب فيهما الفتحة .

ثالثا - الجزم ، وهو خاص بالأسماء ، نحو « بسم الله الرحمن الرحيم » ف « اسم » مجرور لأنه مسبوق بحرف الجر « الباء » ، و « الله » مجرور لأنه مضاف إليه ، و « الرحمن الرحيم » مجروران لأنهما نعتان وعلامة الجر فيها الكسرة .

رابعا - الجزم ، وهو خاص بالأفعال ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ « الشرح » فالفعل « نَشْرَحُ » مجرور بـ « لم » وعلامة جزمه السكون .

هذا - ولكل نوع من هذه الأنواع علامات أصلية تظهر في آخر الكلمة العربية ، وعلامات فرعية تنوب عنها :

فالرفع : علامته الأصلية الضمة ، ويترب عنها : الألف في

التي نحو : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ ﴾ « الحج » ، والواو في الأسماء

الإعراب والبناء

أولا - الإعراب :

الإعراب في اللغة : الإبانة ، يقال : أعْرَبَ الرجلُ عما في نفسه : إذا بان عنه ، وفي الحديث : « البكرُ تَسْتَأْمِرُ وإذئنها صَمَاتُها ، والأَئِمُّ تعْرَبُ عن نفسها » أي : تبين رضاها بالكلام .

أما في الاصطلاح : فهو أثر ظاهر أو مقدر، يجلبه العامل في آخر الكلمة .

والمراد بالآثر : حركات الإعراب ظاهرة أو مقدره ، وما ناب عنها .

والمراد بالظاهر : ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

والمراد بالمقدر : ما يتربى من ذلك .

والمراد بأثر الكلمة : ما كان آخر حقيقة كدال « زيد » أو مجازا كدال « يد » .

مثال الأثر الظاهر : « جاء محمدٌ » ، وأكْرَبْتُ محمدًا ، وأتَيْتُ علي محمدٌ » فإن الضمة والفتحة والكسرة آثار ظاهرة في آخر « محمد » جلبتها العوامل الداخلة عليها ، وهي على الترتيب : جاء ، ورأيت ، علي .

ومثال الأثر المقدر : « حضرَ مصطفىٌ » ، وأبصرتُ مصطفىً ، وسلمت علي مصطفىً » فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة ،

ما يعرب بعلاجات هرفعية

علامات الإعراب الفرعية التي ترب عن العلامات الأصلية تنحصر في سبعة أرباب : خمسة في الأسماء ، واثنان في الأفعال .
وفيما يلي تفصيل القول فيهما :

(١) الأسماء الستة

وهي : (أب ، أخ ، حم ، نو ، ذو ، هن) .

إعرابها : هذه الأسماء ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة ، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة .

ولا يتحقق هذا الإعراب إلا بشرط لا بد من توافرها ، وهي :
إما شروط عامة في جميع الأسماء ، وإما شروط خاصة ببعضها .

فالشروط العامة أربعة :

- ١ - أن تكون مفردة (غير مثناة ولا مجموعة) .
- ٢ - أن تكون مكبرة (غير مصغرة) .
- ٣ - أن تكون مضافة .
- ٤ - أن تكون إضافتها لغير ياء التكلم .

فإن كانت هذه الأسماء غير مفردة : بأن كانت مثناة ، أعربت

إعراب المثني : بالالف رفا وبالياء نصبا وجرا ، نحو : ﴿ وَأَمَّا الْأَقْلَامُ فَكَانَ آبَاؤُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، والكهف ، ﴿ كَمَا أَخْرَجَ أَبُو بَكْرٍ مِنْ الْأَجْنَةِ ﴾ ، والأعراف ، ﴿ كَمَا أْتَمَّهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مِنْ قَبْلِ ﴾ ،
ويوسف .

الستة ، نحو : ﴿ وَأَبْرَأْنَا شَيْخَ كَبِيرٍ ﴾ ، والقصص ، وكذلك في جمع المذكر السالم نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، والروم ، وثرت النون في الأفعال الخمسة ، نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ ، والنساء .

والنصب : علاقه الأصلية الفتحة ، ويترتب عنها : الألف في

الأسماء الستة نحو : ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ، ويوسف ، والياء في المثني نحو : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ ، والأفعال ، وكذلك في جمع المذكر السالم نحو : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ ، والبقرة ، والكسرة في جمع المؤنث السالم نحو : ﴿ إِنَّ الْأَحْسَنَاتِ لِيُذَمِّنُ السَّيِّئَاتِ ﴾ ، هود .

والجر : علاقه الأصلية الكسرة ، ويترتب عنها : الياء في

الأسماء الستة نحو : ﴿ أَرْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ ﴾ ، ويوسف ، والياء أيضا في المثني : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئْتَيْنِ ﴾ ، آل عمران ، وكذلك في جمع المذكر السالم نحو : ﴿ وَالطَّيَّاتِ لِلطَّيِّبِينَ ﴾ ، والنور ، والفتحة في المبرع من الصرف ، نحو : ﴿ فَجِئُوا بِأَحْسَنِ مِمَّا ﴾ ، والنساء .

والجرم : علاقه الأصلية السكون ، ويترتب عنها : حذف

حرف العلة في الفعل المضارع المعل الآخر نحو : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا ﴾ ، والإسراء ، وحذف النون في الأفعال الخمسة نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَقْعُورَا وَلَنْ تَقْعُورَا ﴾ ، والبقرة .

﴿ إِنَّ آيَاتِنَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ﴿ يوسف ، وقال : ﴿ أَرْجِعُوا
إِلَىٰ أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا آيَاتِنَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ ﴾ ﴿ يوسف ، وقال :
﴿ وَيَسْأَلُكَ عَن ذِي الْقُرْتَبَيْنِ ﴾ ﴿ الكهف ، وقال : ﴿ سَنَسْتَدْرِ
عَضْدَكَ بِأَخِيكَ ﴾ ﴿ القصص ، .

الشروط الخاصة:

شروط خاص بـ «ذو» :

يشترط في « ذو » - زيادة على الشروط الأربعة السابقة - أن
تكون بمعنى صاحب ، وأن تكون مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير
صفة : نحو « جاهذي ذو مال ، رأيت ذا علم » .

فإن كانت مرصولة بمعنى الذي ، فإنها تنزوم الروا في آخرها -
رفعا ونصبا وجرما - وتكون مبنية على السكون ، تقول : « جاهذي ذو
قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام » ومنه قول الشاعر :

فأيما كرامٍ مرسرونٍ لقيحتهم

فحسبي من ذو عندهم ما كفاينا (١)

١ - هذا البيت للظنون، ترجمه اللغوي .

و ، ومرسرون ، ذو ومصره زغني ، وعندهم الكثير الذي يقدمونه للضييفان .
الإعراب :

، وأيما ، حرف شرط ، ويفصل بيني على السكون لا محل له من الإعراب ، و كرام ،
فاعل يعمل محذوف يفسره سياق الكلام ، والقليبي : قائلني كرام ، وجملة « لقيحتهم
لا محل لها من الإعراب مفسرة .

، فحسبي ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، و حسب ، بمعنى كاف غير مقدم ،
والياء مضاف إليه ، و ذو ، اسم موصول بمعنى الذي مبني في محل جر مثنى ، والجار =

وإن كانت مجموعة جمع تكسير أمرت بالجر كات الظاهرة
نحو : ﴿ آيَاتُكُمْ وَيَأْتُواكُم لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ ﴿
النساء ، ﴿ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوا آيَاتَهُمْ فَاغْرَابِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَرَأِيكُمْ
﴿ ٥ ﴾ ، الإعراب ، ﴿ ادعوهم لآياتهم هو أقسط عند الله ﴾ ﴿
الإعراب ، ﴿ يَقُولُونَ يَاغْرَابِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ ﴿
آل عمران ، .

وإن كانت مجموعة جمع سلامة للذكر : رفعت بالواو ونصبت
وجرت بالياء ، تقول « هؤلاء أبرون وأخرون ، ورأيت أبين وأخين ،
ومررت بأبين وأخين ، ولم يجمع من الأسماء الستة جمع تصحيح
إلا : الأب ، والأخ ، والعم .

وإن كانت غير مكبرة : بأن كانت مصغرة أمرت بالجر كات
الظاهرة نحو « جاهذي أيك ، ورأيت أيك ، ومررت بأيك » .

وإن كانت غير مضافة أمرت بالجر كات الظاهرة نحو « هذا
أب ، ورأيت أباً ، ومررت أباً ، قال تعالى : ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ
﴿ ١٢٢ ﴾ ، والنساء ، وقال : ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾ ﴿ يوسف ، وإن كانت
مضافة إلى ياء التكلم ، فإنها تعرب بجر كات مقدرة على ما قبل ياء
التكلم ، نحو « هذا أخي ، احترمت أبي ، عطفت على أخي » ، قال
تعالى : ﴿ وَأَخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴾ ﴿ القصص ،
وقال : ﴿ قَالَ رَبِّ اغْبِرُّ لِي وَلِأَخِي ﴾ ﴿ الأعراف ، .

مثال ما تحققت فيه الشروط : « أوبرك أوبر الناس بك و ذو العقل
يشقى في النعيم بعقله ، حمرك رجل صالح » . قال تعالى :

الأولى : النقص ، أى : حذف اللام « الواو » والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، تقول : « هذا هُنَّكَ ، ورأيتُ هُنَّكَ ، ونظرت إلى هُنَّكَ » .

وهذه اللغة أشهر وأصح ؛ لورودها عن جمهور العرب .

الثانية : الإقام بحروف العلة ، والإعراب بالخرروف الثلاثة (الواو رفعا ، والألف نصبا ، والياء جرا) . وهذه لغة قليلة حكاها سيره في كتابه عن بعض العرب ، فقال : اعلم أن من العرب من يقول :

« هذا هُنَّكَ ، ورأيتُ هُنَّكَ ، ومررتُ بهُنَّيك » (١)

ولقطة هذه اللغة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي فادعيا أن الإسماء العربية بالخرروف خمسة لا ستة .

وإذا استعمل « الهن » غير مضاف كان بالإجماع مقوصا ، تقول : هذا هُنَّ ، ورأيت هُنَّ ، ونظرت إلى هُنَّ .

الملحوظة الثانية : ورد عن العرب في (أب ، وأخ ، وحم) ثلاث لغات :

الأولى : - وهي أشهرها - الإقام ، أى : إعرابها بالخرروف (بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا) كما سبق .

الثانية : وتلى الأولى في الشهرة - أن تستعمل مقصورة : أى : يلزم آخرها الألف المنقلبة عن لامها في الرفع والنصب والجر ،

والشاهد فيه قوله « فحسني من ذر عندهم » فإن « ذر » اسم موصول بمعنى الذى ، وليست بمعنى صاحب ، فلزمت الواو في حالة الجر .

شروط خاص به وهو :

يشترط في إعراب « فر » بالخرروف زيادة على الشروط الأربعة العامة شرط خاص هو : ألا تلحقه اليم ، فإذا طقت به اليم أعرب بالخرركات الظاهرة ، تقول « هذا فم طيب الرأحة » - أن فمك نظيف - نظرت إلى فم حسن » .

ملحوظتان :

الأولى : « هُنَّ » (١) ورد فيه عن العرب لغتان إذا استعمل مضافا :

= والخرروف متعلق بحسب ، وعندهم ، متعلق بخرروف صلة الموصول ، ما كتابيا ، ما اسم موصول بمعنى الذى مستندا لمخررف في محل رفع ، ويحوز المكس وهو أن يكون الاسم الموصول جبرا أو حسب ، مبيحا .

« كتابيا » كفى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، والفاعل ضمير مستر جورا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وباء التكلم مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وما ، .

الشاهد في هذا البيت :

« من ذر عندهم » ، كما ذكرنا في المتن .
وإذ أن أشير إلى أن هذا البيت قد ورد بروايتين ، الأولى : ما أشرنا إليها .

والثانية : فحسني من ذر عندهم ، بالياء ، ومعنى هذا أن ، ذى ، مبرية ، وأنها ترفع بالواو وتصب بالألف وتجر بالياء ، وقد استدل بهذه الرواية على أن ، ذى ، الموصولة تعامل معاملة ذى ، التى هي من الأسماء الستة .

أما التى عليه الجمهور فهو الأول ، أى الرواية الأولى .

١ - الهن : اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل ورس ، وقيل : عما يستفتح التصريح بذكره ، وقيل عن الفرج خاصة وقطر اللدى ج ١ / ٤٤ - الأضمرنى ١ / ١٩ .

وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

بأبيه أفندي عدي في الكرم

ومن يشابهه أبنه فسمما ظم

ف « أبنه » الأول مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « أبنه » الثاني

منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ إذ هو مفعول به .

(٢) المثنى

المثنى في اللغة :

المطرف - من ثبت العود إذا عطفته ..

وفي الاصطلاح : ما دل على اثنين أو اثنتين ، بزيادة في آخره

أغنت عن العاطف والمطرف ، نحو « الزيدان واليهندان » ف « الزيدان »

لفظ دل على اثنين اسم كل واحد منهما « زيد » ، إذ الأصل « زيد

وزيد » ، و « اليهندان » لفظ دل على اثنين اسم كل واحدة منهما

« هند » ؛ إذ الأصل « هند وهند » ، ثم استغنى عن العطف والتكرار

بزيادة الألف والنون ، فقول « الزيدان واليهندان » .

إعرابه : يرفع بالألف نياية عن الفسمة ، وينصب ويجر بالياء

المفترج ما قبلها المكسور ما بعدها نياية عن الفتحة والكسرة - هذا

هو الإعراب المشهور .

وشاهد ذلك في القرآن الكريم : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجِينُ قَتِيَانِ

﴿٣٦﴾ يوسف ، ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَعْمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا

فتعرب بالجر كات المقدره عليها ، فيقال : « هذا أبنه » ،

ورأيت أخاه ، وسلمت على حماه » ف « أباه » في المثال

الأول خير مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدره على الألف ،

و « أخاه » - في المثال الثاني - مفعول به منصوب ، وعلامة

نصبه فتحة مقدره على الألف و « حماه » - في المثال

الثالث - مجرورة بـ « على » وعلامة جره كسرة مقدره على

الألف .

وعلى هذا جاء قول الشاعر :

إِنَّ أَبَاهُ وَأَبَا أَبَاهُ . . . قَدْ بَلَغَا فِي الْجِدِّ غَايَاتِهَآ

والشاهد في « أباه » الثالث ؛ إذ هو نص في القصر لأنه

مضاف إليه ، فهو مجرور بكسرة مقدره على الألف ، وإلا

جر بالياء .

ومن هذه اللغة قولهم في النمل « مَكْرَةٌ أَخَاكَ لَا يَبْطُلُ » ف «

أخاك » مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدره على

الألف ، ولو أعرب به بالجر وف ليرفعوه بالواو ، و « مَكْرَةٌ »

خير مقدم ، و « يَبْطُلُ » معطوف بـ « لا » على « مَكْرَةٌ » .

الثالثة : وهي أقلها شهرة - أن تستعمل منقوصة ، أي : محذوفة

اللام (الواو والألف والياء) فتعرب بحركات ظاهرة على

الياء وإطاء والياء ، تقول : « هذا أبنه وأخيه وحمه » ، ورأيت

أبها وأخها وحمها ، وسلمت على أبنه وأخيه وحمه ..

شروط المعنى: يشترط في كل ما ينشئ عند الأكتريين من النحاة ثمانية شروط:

١- أن يكون الاسم مفردا ، فلا ينشئ المثنى ، ولا المجموع على حد المثنى ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

٢- أن يكون الاسم معمرا ، فلا ينشئ المبني ، وأما « فإن وتان » - من أسماء الإشارة - و « اللذان واللتان » - من الأسماء الموصولة - فصيغ موصولة للمثنى ، وليست منغاة حقيقية عند جمهور البصريين .

٣- ألا يكون مركبا : فلا ينشئ المركب تركيب إسماء باتفاق النحاة ، نحو « تأبط أظفرا ، وغطب قرناها » ، ولا المركب تركيبا مرجيا على الأصح مثل « سيبويه وعليلك » .

فإن أريد الدلالة على التين أو اثنتين مما سمي بهما أضيف إليهما « ذوا » رفعا و « ذوى » نصبا وجرأ ، فنقول : « ذوا تأبط أظفرا » أو ذوى تأبط أظفرا .

ومن أجاز تشبيه المركب الراجح يلحق علامة التشبيه بآخره ، فيقول : « سيبويهان وعليلكان » ، وقال بعضهم : يحذف عجز اختوم بـ « وية » وينشئ صدره ، فيقال : « سيبان » (١)

أما المركب الإضافي نحو « عبد الله » فإنه يستغنى بتشبيه المضاف عن تشبيه المضاف إليه فيقال « عبدا الله » في حالة الرفع ، و « عبدي الله » في حالتي النصب والجر .

١- المصان : ١ / ٧٦ بصرف

(٣٢) « واللادة » ، ﴿ وهو الذي مرج البحرين (٣٢) ﴾ ، والفرقان ، ﴿ فإن لم يكنا رجلين فرجل وأمرأتان (٣٣) ﴾ ، والبقرة ، ﴿ ومنهم من يمشي على رجلين (٤٥) ﴾ ، والسرور ، ﴿ فقالوا أنؤمن لبشرين مثلا (٤٧) ﴾ ، والؤمنون .

ومن العرب من يلزم المثنى الألف رفعا ونصبا وجرأ ، فيكون إعرابه - على لفهمهم - بحركات مقدرة على الألف كالمصروف ، وهي لفحة بلحارث بن كعب ، ورضعم ، وزبيد ، فنقول : « جاء الطائيان ، ورأيت الطائيان ، ومورت بالطائيان » .

وخرج على هذه اللغة قراءة تشديد (إن) في قوله تعالى : ﴿ إن هذان لساحران (٣٤) ﴾ ، وطه ، وقوله ﴿ لا وتران في ليلة ﴾ وقرئ الشاعر :

إن أياها وأيا أياها . . . قد بلغنا في الجهد غاياتها

فقال في الآية « هذان » مع أنها اسم « إن » ، وفي الحديث « وتران » ، مع أنه اسم « لا » ، وفي البيت « غاياتها » مع أنه مفعول به لـ « بلغنا » ، ولر جريرين على اللغة المشهورة لقبيل « هذليين - وترين » - غايتيه .

ومن العرب من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، ويعربها بحركات ظاهرة على النون إجراء للمثنى مجرى المفرد (٣١) فنقول : « جاء الرجلان ، ورأيت الرجلان ، ومورت بالرجلان » .

١- التصريح : ١ / ٦٧ ، ٦٨ .

الملحق بالثني

يلحق بالثني في إعرابه بالحروف الخمسة العاطفة :

« اثنتان » للمذكرين ، و « اثنتان » للمؤنثين في لغة الجواز ، و « اثنتان » للمؤنثين في لغة قيس ، وهذه الألفاظ الثلاثة تجرى مجرى التي في إعرابه دائما من غير شرط ، وإنما لم نسمها مشاة ؛ لأنها ليست اختصاراً للمتعاطفين ؛ إذ لا مفرد لها ، لا يقال « اثنتان » ولا « اثنتان » ، و « اثنتان » ، وشاهد ذلك من القرآن الكريم .

١ - قوله تعالى : ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَبِيًّا ﴾ « البقرة » ، فإن « اثنتان » فاعل « انفجرت » مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بالثني ، وحذف نونه بسبب التركيب اللغوية بالإضافة .

٢ - قوله تعالى : إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴿٤٦﴾ يس « ف « اثنتين » مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء لكونه ملحقا بالثني .

٣ - قوله تعالى ﴿ قَالُوا رَبَّنَا أَمَّا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتِنَا اثْنَتَيْنِ ﴾ ﴿١١﴾ غافر « فإن « اثنتين » مفعول مطلق في الموضعين ، والمعنى : « أممتنا إمامتَيْنِ وَأَحْيَيْتِنَا أَحْيَاءَتَيْنِ » ، والمفعول المطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لكونه ملحقا بالثني .

٤ - قوله تعالى : ﴿ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ ﴾ ﴿٤٦﴾ « التوبة » فإن « اثنتين » مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة .

٤ - أن يكون الاسم نكرة ، فلا يثنى العلم باقيا على علميته ، بل يكرر ثم يثنى ، ولذلك تدخل عليه الألف واللام بعد التنجية لتكون كالعرض من العلمية ؛ لأن « أل » « تعرف لا تلحق الأعلام ، تقول في « محمد : العَمْدَان » وفي « بكر : البَكَرَان » .

٥ - انشقاق اللفظ ، وأما نحو « الأَبْوَان » للأب والأب ، و « الحَسَمَان » للحسن والحسين ، فمن باب التعليل - وهو : أن تسم كلا الصنفين بلفظ واحد - ويغلب الأخر في اللفظ على غيره كما في « الحَسَمَان » ، والذكر على المؤنث كالأبوين ، وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه .

٦ - انشقاق المعنى ، فلا يثنى اللفظ المشترك ، ولا الحقيقة مع الجاز ، وإنما قولهم « القَلَمُ أَحَدُ اللَّسَانَيْنِ » فغذاء .

٧ - أن يكون له ثان في الوجود ، فلا يثنى الشمس ولا القمر ، وأما قولهم « القَمَرَان » للشمس والقمر ، و « العَمْرَان » لأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - فمن باب التعليل .

٨ - ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ، فلا يثنى « سَوَاء » ، لأنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية « سَيِّءة الزَّوَارِ » ، لأن « زَلَمَ يقرئوا » « سَوَاءَان » وألا يستغنى بملحق بالثني عن تثنيته . فلا يثنى « أجمع وجمعاء » استغناء ب « كَلَا وَكَلْمَا » ...

إعراب ما سمي به من المثني :

لو سميت رجالاً بـ « زَيْدَانِ » مثلاً ، يجوز لك أن تعربه إعراب المثني ، فرفعه بالألف وتصبه ونحوه بالياء ، فتقول « حضر زَيْدَانِ » وأُكْرِمْتُ زَيْدَيْنِ ، ومررت بزَيْدَيْنِ ...

وجوز لك أن تبقى الاسم على ما وضع عليه ، وتعربه إعراب ما لا يتصرف ؛ للملمية وزيادة الألف والنون ، فيجوزى عليه الإعراب بالجر كات الظاهرة على النون (بالضممة رفعا ، وبالفتحه نصبا وجرأ) فيكون كـ « عُثْمَانُ وَسَلْمَانُ » ، فتقول « هَذَا زَيْدَانُ » - بضم النون - « أَكْرَمْتُ زَيْدَانِ » - بفتح النون - و « سَلَّمْتُ عَلَى زَيْدَانِ » - بفتح النون - لأن ما لا يتصرف يجر بالفتحة . وأنا أميل إلى الرأي الثاني حفاظا على العلم من التغيير إذا أعرب إعراب المثني .

(٢) جمع المذكر السالم

تعريفه :

هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون ، أو ياء ونون على مفردة ، مثل « محمد ومحمَّدون ، وزيد وزيدون ، ومسلم ومسلمون ، وخاشع وخاشعون ، قال تعالى : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٦٦٧) ، النساء ، ف « الراسخون ، والمؤمنون » جميع مذكر سالم مفردة : « راسخ ومؤمن » ، ولم يتغير لفظ المفرد في الجمع ؛ بل سلم لفظه بحر كانه وسكانته وحر فوه .

أما الكلمتان (الرابعة والخامسة) : فهما « كلا » ، و« كِلْتَا » ولا يلحقان بالمثني في إعرابه إلا إذا أضيفتا إلى المضمم ، تقول « جاءني كِلَاهُمَا ، ورأيت كِلَيْهِمَا ، ومررت بكِلَيْهِمَا » ، وتقول أيضا « فهِمْتُ الطَّالِبَانِ كِلْتَاهُمَا ، وأُكْرِمْتُ الطَّالِبَيْنِ كِلْتَيْهِمَا ، وأَنْتَيْتُ عَلَى الطَّالِبَيْنِ كِلْتَيْهِمَا » ...

قال تعالى : ﴿ أَمَا يَتْلُونَ عِنْدَكَ الْكُتُبَ آخِذِينَهَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ (٦٣) « الإسراء » ، ف « آخِذِينَهَا » فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، و « كِلَاهُمَا » معطوف على « آخِذِينَهَا » والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ، لأنه ملحق بالمثني . فإن أضيفت « كلا وكِلْتَا » إلى اسم ظاهر لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة ، بمعنى : أنهما يصيحان اسمين مقصورين ، وعندئذ يريان بحر كات مقدرة على الألف « رفعا ونصبا وجرأ » كما يعرب الاسم المقصور ، تقول « جاءني كِلَا الطَّالِبَيْنِ - وفهِمْتُ كِلْتَا الطَّالِبَيْنِ ، وأُكْرِمْتُ كِلَا الْفَاتِرَيْنِ ، واحترمتُ كِلْتَا الطَّالِبَتَيْنِ ، وسَلَّمْتُ عَلَى كِلَا الْفَاتِرَيْنِ ، رحبتُ بِكِلْتَا الْمُجِدَّتَيْنِ » ...

قال تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا فِءَ كِلْتَا مِجْدَا مَرْفُوعٍ وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ ضَمَّةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّهَا مَضَافَةٌ إِلَى اسْمِ ظَاهِرٍ ، وَهُوَ « الْجَنَّتَيْنِ » وَجُمْلَةٌ « آتَتْ أُكُلَهُمَا » فِي مَحَلِّ رَفَعٍ خَيْرَ الْمَبْدَأِ .

٣- أن يكون خالياً من تاء التانيث ، فإن كان آخره التاء لم يجمع هذا الجمع ، مثل « طلحة ، معاوية » ، وإنما اشترط الحلو من تاء التانيث ؛ لئلا يجمع فيها علامتا التانيث والتذكير ، ولو حذف التاء لا لتيسر جمع المذخورف التاء بالجرء منها .

٤- ألا يكون مركباً تركيباً إسدياً بافتاق ، نحو « فتح الله ، وتأبط شراً » ؛ لأن الحكى لا يغير .

ولا مركباً تركيباً مزجياً على الأصح تشبيهاً له بالحكى فى التركيب ، نحو « معد يكرب ، وسبيبه » .

فإن أريد الدلالة على أكثر من اثنين بما سمي بأحد هذين التركيبين : تانى بكلمة « ذور » ، ولما « ذوى » نصبا وجرأ ، ويجعل صدراً لا يراد جمعه .

فالمركب الإسدي : يقال فى جمعه « جاء ذور فتح الله وذور تأبط شراً » ، وأكزمت ذوى فتح الله وذوى تأبط شراً ، وسلمت على ذوى فتح الله وذوى تأبط شراً ، فى حالى النصب والجر .

والمركب المزجى : يقال فى جمعه « حضر ذور معد يكرب » ، وذور سبيبه » ، فى الرفع ، و « رأيت ذوى معد يكرب » ، وذوى سبيبه » ، و « سلمت على ذوى معد يكرب » ، وذوى سبيبه » فى حالى النصب والجر (١) .

١- وقيل : يجوز جمع المركب المزجى مطلقاً بإساق العلامة فى آخره ، وقيل : إن ضم به وبه ، جاز ، وألا فلا ، وعلى الجواز فى الختم به وبه ، فسميهم من يلقى العلامة بآخره ، فيقول : « سبيبهون » ، وسميهم من يحذف وبه ، ويقول ، سبيرون .
التصريح ١ / ٧٩ .

ولذلك سمي هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء مفردة ، فلم يتغير فيه شئ سوى وضع الزيادة التى دلت على الجمع فى آخره .

ما يجمع هذا الجمع وشروطه :

اعلم أنه لا يجمع هذا الجمع إلا ما كان علماً أو صفة دون غيرهما فالعلم نحو « محمد - زيد » ، والصفة نحو « مؤمن - مسلم - خاشع » . فإن كان الاسم الذى يراد جمعه ليس علماً ولا صفة ، لم يصح جمعه هذا الجمع مثل « رجل وغلالم » ؛ لأنهما من أسماء الأجناس ، فإذا صغرا جاز جمعهما جمع مذكر سالما ، فيقال : « رجلان وغلالمون » ؛ لأنهما بالتصغير قد اكتسبا حكم الصفة .

هذا : ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع من علم أو صفة أربعة شروط :

أولاً - شروط العلم :

يشترط فيه :

١- أن يكون للمذكر ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء علماء للوث ، نحو « زئيب ، وسعاد » .

٢- أن يكون لعاقل ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان علماً للمذكر غير عاقل ، نحو « واثق » - « اسم كلب » - « ولاحق » - اسم فرس - لانتفاء المقل .

أو ما كان صفة على وزن فعلان الذي مؤنثه فملي ، مثل « سكران وعطشان وعطشان » ؛ لأن المزنث منه « سكرى وعطشى وعطشى » ، أو ما كان صفة يستوي فيها المذكر والمزنث ، مثل « صبور وشكور ، وقيل وجريح » ؛ لأن هذه الصفات يستوي فيها المذكر والمزنث ، تقول : « رجل صبور وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح » .

إعرابه :

جمع المذكر السالم يرفع بالواو المضموم ما قبلها نيابة عن الضمة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمن] ، ف « المؤمنون » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب ويجر بالياء المفعول ما بعدها المكسور ما قبلها نيابة عن الفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْرَاقَ الشَّيَاطِينِ ﴾ [الإسراء] ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ﴾ [التوبة] ، ف « المبدرين » - في الآية الأولى - اسم « إن » منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ، و « المؤمنين » - في الآية الثانية - مسجور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة .

ما الحق بجمع المذكر السالم :

أطلق بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرأ عدة ألفاظ ، وليست من الجمع حقا ؛ لعدم تحقق الشروط السابقة فيها ، ومن هذه الألفاظ : « أولو » بمعنى : أصحاب ، اسم

أما المركب الإضافي : فيجمع جزؤه الأول ويضاف إلى الثاني ، فيقال في « عبد اللطيف : عبْدُ اللطيف - رفا - وعبْدُ اللطيف - نصبا وجرأ - ولم يجمع الثاني لعدم الحاجة إلى ذلك .

هذا : وقد جوز الكوفيون جمع الجرائين ، فيقال : « عبْدو اللطيفين » - رفا - و « عبْدو اللطيفين » - نصبا وجرأ - ويوزج قول الكوفيين بأن جمع المضاف إليه بطريق التبع لجمع المضاف .

ثانيا - شروط الصفة :

يشترط فيها :

١ - أن تكون للمذكر ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان صفة للمؤنث ، نحو « حائض وطامث وطالق ومُرَضِع » .

٢ - أن تكون لعاقل ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان صفة للمذكر غير عاقل ، نحو « سابق » - صفة للفرس - و « صاهل » - صفة للحصان .

٣ - أن تكون خالية من تاء التانيث ، فلا يجمع هذا الجمع ما فيه التاء ، مثل « علامة ، ونهامة ، ونسابة » ؛ فإن التاء فيهما لتأكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث .

٤ - ألا تكون من باب أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، ولا من باب فعلان الذي مؤنثه فعلى ، ولا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث .

وعلى هذا : لا يجمع جمع مذكر سالما : ما كان صفة على وزن أفعل فعلاء ، مثل « أسود وأخضر » لأن المؤنث منه « سوداء وحمراء » ،

- **أَهْلُونَ** : جمع أهل ، و « أهل » ليس علما ولا صفة ؛ بل هو اسم جنس جامد للتقريب . قال تعالى : ﴿ شَفَعْنَا أُمَّانَا وَأَهْلُونَآ ﴾ (١٦) « الفتح » .
- **أَهْلُونَ** ، **مَعطوف على** « أُمَّانَا » الذي هو فاعل مرفوع ، و **المعطوف على المرفوع مرفوع** ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وقال : ﴿ مِنْ أَرْسَطَ مَا تَطَفُّمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ (٨٥) « المائدة » ف « أَهْلِيكُمْ » مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء ، وقال : ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولَ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ (١٢) « الفتح » ف « أَهْلِيهِمْ » مجرور بـ « إلى » وعلامة جرّه الياء .
- **أَرْضُونَ** : جمع تكسير لؤنث لا يعقل ؛ لأن مفردة « أرض » يسكنون الراء - والأرض مؤنث غير عاقل بدليل قول الله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (٢٧) « الزلزلة » ، وتقول : « هذه أَرْضُونَ » ، ورأيت أَرْضِينَ ، ومررت بأَرْضِينَ « فترفعه بالواو وتصبه وتجرحه بالياء لكونه ملحقا بجمع المذكر المسالم .
- وفي الحديث « مَنْ غَضِبَ قَبْدَ شَيْءٍ مِنْ أَرْضٍ طُوقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ف « أَرْضِينَ » مضاف إليه محرور وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة .
- **بنون** : جمع تكسير ، إذ تغير فيه بناء الواحد ، وهو « ابن » ، وقياس جمعه جميعا ساكنا « ابنون » كما يقال في تثنيته « ابناك » ، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعملة تصريفية أدت إلى حذف

- جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما له واحد من معناه ، وهو « ذو » قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَذُكُرُ آبَاءَهُمْ أَتَابَتِ عَلَيْهِمْ الرِّعْدَ » (١١) ، ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حِكْمَةٌ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَأَبْئَاتِكُمْ تَقْتُلُونَ ﴾ (١٧٢) « البقرة » ، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لَأُولِي الْأَبْأَابِ ﴾ (٢٦) « النور » .
- **ذو** أولى - في الآية الأولى - فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لكونه ملحقا بجمع المذكر المسالم ، و « أولى » - في الآية الثانية - مبادى منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ، وفي الآية الثالثة (أولى) محرور و يحرف الجرح « اللام » وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة .
- **ألفاظ انعقود ثمانية** ، وهى : « عَشْرُونَ وَثَلَاثُونَ إِلَى سَبْعِينَ » ؛ لأنها لا واحد لها من لفظها ولا معناها ، ومن شواهد ألفاظ المقود فى التبريل قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ (١٥) « الأنفال » ، ﴿ فَأَطْعَمَ سَبْعِينَ مَسْكِينًا ﴾ (٤) « المجادلة » ، ﴿ وَوَاعَدْنَا مَوْسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ (١٤٣) « الأعراف » .
- **عالمون** : اسم جمع « عالم » - بفتح اللام - وليس جمعا له ؛ لأن العالم يطلق على كل ما سوى الله عز وجل لا على غير حقائق والمؤمنون مختص بالمعقلاء ، والخاص لا يكون جمعا كما هو أعم منه ، نحو قول الله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢) « الفاتحة » ، ف « عالَمين » مضاف إليه محرور وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة .

فهو السُّنُونُ - في البيت - بدل من اسم الإشارة « تلك » وبدل المرْفُوع مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة .

و « ستين » - في الآية الأولى - مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء . أما في الثانية فهو « ستين » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء .

• ما سُمِّيَ به من جمع المذكر السالم المستوفى للشروط ، نحو « زَيْدُونَ ، وَحَمْدُونَ ، وَزَيْتُونَ » ، فهذه الأعلام ونحوها تلحق بجمع المذكر السالم ، فترفع بالواو وتنصب ونجر بالياء .

هذا - ويجوز في إعراب هذا النوع أيضاً :

١ - أن يلزم الياء ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون متونة إن لم يكن أعجمياً . فنقول : « هذا زَيْدِينَ ، وَرَأَيْتُ زَيْدِيئاً ، وَرَسَلْتُ عَلَى زَيْدِينَ » فيجرى مجرى « غَسَلِينَ » .

فإن كان أعجمياً . امتنع التنوين وأعرِب إعراب ما لا ينصرف ، تقول : « هذه قَسْمَرِينَ ، وَسَكَنَتْ قَسْمَرِينَ ، وَمَرَرْتُ بِقَسْمَرِينَ » .
٢ - أن يلزم الواو ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون متونة ، فيقال « هذا زَيْدُونَ ، وَرَأَيْتُ زَيْدُونًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدُونَ » فيجرى مجرى « عَرَبُونَ » .

قال الشاعر :

طَالَ لَيْلِي رَيْتُ كَسَاكُجْحُنُونَ

واعتزنتني الهُمُومُ بِالْمَطْرُونَ (١)

١ - هذا البيت من بحر التقييد ، وهو لعبد الرحمن بن حسان ، وقيل : إن قائله هو

أبو دهميل الجهمي .

الهمزة (١) ، ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٤٦) ، والكهف ، ﴿ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا ﴾ (٦٧) وبين شهوداً (٦٧) ﴿ وَاللَّذَرُ ، ﴿ هُوَ أَمْدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ ﴾ (٦٣٢) ﴿ الشَّعْرَاءُ ، وَ الْبَنُونَ ، معطوف على « المال » الذي هو مبتدأ ، والمعطوف على المرْفُوع مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، و « بين » - في الآية الثانية - معطوف على « مالاً » الذي هو مفعول به ، والمعطوف على المنصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ، و « بين » - في الآية الثالثة - معطوف على « أنعام » الذي هو مجرور بحرف الجر « الباء » والمعطوف على الجرور مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة .

• سُنُونٌ : جمع سَنَةٍ ، و « سَنَةٌ » مفتوح الأول ، و « سُنُونٌ » مكسور الأول ، و « سَنَةٌ » مؤنث غير عاقل ، وأصله « سَنَوٌ أو سَنَةٌ » بدل قولهم في جمعه بالألف والناء : سَنَوَاتٍ وَسَنَهَاتٍ ، وقولهم في اشتقاق الفعل منه « سَنَّهَتْ وَسَنَّيْتُ » ، ومن أمثله قول الشاعر :

ثُمَّ انْفَسَمَتْ ذَلِكَ السُّنُونُ وَأَقْلَهَا

فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْمَامٌ

وقوله تعالى : ﴿ فَابْيَضَّتْ سَيْنٌ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ (٤٥) ﴿ طه » ، ﴿ قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَصَدَتْ سَيْبِينَ ﴾ (١١٢) ﴿ المؤمنون »

أما نحو « آيات » جمع بيت ، و « أموات » جمع صوت و « أقوات » جمع قوت ، فلا يدخل في هذا الجمع ؛ لأن الألف وإن كانت زائدة إلا أن الناء أصلية ؛ لوجودها في المفرد ، وكذا لا يدخل في هذا الجمع نحو « فضاة وغزاة ودعاة » ؛ لأن الناء وإن كانت زائدة إلا أن الألف أصلية ؛ لكونها منقلبة عن أصل ، فهي في « فضاة » منقلبة عن ياء ؛ إذ أصلها « فضية » تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقبلت ألفا ، وفي « غزاة » ونحاة ، ودعاة » منقلبة عن واو ؛ لأن أصلها « غزوة » ونحوه ؛ ودعوة » تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقبلت ألفا .

فالألف والياء في هذه الأمثلة لا تدخل لهما في الدلالة على الجمع ؛ بل الدلالة عليه بالصفة ، فهما جمعا تكسيرا .
إعراجه :

هذا الجمع يعرب بعلامة فرعية في موقع النصب ، حيث تنوب فيه الكسرة عن الفتحة : أي : تنوب فيه حركة عن حركة .

أما في الرفع والجر ، فلا نيابة فيه ؛ بل يرفع بالضممة ويجر بالكسرة على الأصل . قال تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَسْلَمِ ﴾ . قال تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ بِالْكَسْرِ ﴾ (٢٣٣) « البقرة » ، ف « المراديات » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وقال أيضا : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ (٤٤) ﴾ « المنكوت » ، ف « السموات » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة .

يكسر النون وعدم التنوين في « الماطرون » ؛ لأنه محذور بالياء وعلامة جره الكسرة ، وامتنع التنوين لوجود الألف واللام .

ويمتنع التنوين إذا كان مبعوثا من المصرف للمعلمية ونسبه المعجمة وذلك نحو « حمدون و سحنون » تقول : « هذا حمدون » - بالضم بدون تنوين - و « رأيت حمدون » - بالفتح بدون تنوين - و « مررت بحمدون » - بالفتح بدون تنوين - لأن ما لا ينصرف يجر بالفتحة ، فيجرى مجرى « هرون » .

(٤) جمع المؤنث الثالث

تعريفه :

هو ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وياء في آخره ، مثل « هندات ، فاطمات ، مسلمات » فالألف والياء الزائدتان على المفرد « هند ، وفاطمة ، ومسلمة » سببا في دلالة على الجمع .

المفردات :

(اعترتي) : نزلت بي (الماطرون) جمع ماطر ، فهو وصف لغير الماطر . فلا يجمع جمع مذكر ساكنا ، ولكنه جمع على غير قياس ، ثم سبغ به موضع بالضم .
الإعراب (ر ليلي) فاعل طال مرفوع بضممة مقصورة على ما قبل الياء ، والياء مضاف إليه ، و « اعترتي بهموم » الواو حرف عطف ، و « اعترى فعل ماض ، والياء للثاني ، واليون للوقاية ، والياء مفعول به ، والمهموم فاعل ، (الماطرون) اسم مجرور بالكسرة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار المجرور متعلق باعترى .
أما المشاهد ، فقد أقرنا إليه في المتن .

ومعنى البيت : أن الشاعر يقول : لقد طال ليلى ، وحل بي من الأحرار والآلام ما جملي كغيرك ، وأنا في هذا المكان بسبب البعد عن الأحباب والأقارب .

ما الحق بهذا الجمع :

يلحق بهذا الجمع في اعرابه نوعان :

- ١- أولات : اسم جمع بمعنى ذوات ، لا واحد له من لفظه ، وله واحد من معناه ، وهو « ذات » بمعنى صاحبه ، قال تعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضُمَّنَّ حَمْلَهُنَّ ﴾ [٤٢] ، الطلاق « فـ » أولات « مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضُمَّنَّ حَمْلَهُنَّ ﴾ [٦٦] ، الطلاق « فـ » أولات « خبر » كن « وهو منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة واسمها ضمير النسوة - وهو النون المدغمة في نونها - ، وتقول « مرتت بأولات خلق » .
- ٢- ما سمي به من جمع المؤنث السالم وما أُلحِقَ به ، مثل « عرفات » علم لوضع في الحج ، و « أزرعات » - قرية من قرى الشام - و « عنيات ، وعطيات » تقول « رأيت عرفات ، وسكنت أزرعات » فكل من « عرفات ، وأزرعات » مفعول به منصرف وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة .

هنا - وقد اختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع الذي يبيد على ثلاث فرق .

- ١- فبعضهم يعرِّبه إعراب جمع المؤنث السالم ، مع التنوين ، مراعاة للأصل قبل التسمية ؛ لأنه في الأصل لقابلة النون في جمع المذكور السالم ، فاستصحب بمد التسمية تقول : « هذه عرفات مباركاً فيها وزرت عرفات » قال تعالى : ﴿ فَإِذَا أَقْبَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ [١٤٨] ، البقرة .

وقال أيضا : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَنْقُضُنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ [٦١]

، النور ، فـ « المؤمنات » مجرور باللام وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة .

ما يجمع هذا الجمع :

جمع المؤنث السالم يطرد في أنواع :

- ١- ما فيه تاء التانيث ، مثل « فاطمة وفاطمات ، ومعاوية ومعاويات » .
- ٢- ما فيه ألف تانيث مقصورة أو مددرة ، مثل « حبلى وحلبات ، صحراء وصحراوات » .
- ٣- كل علم مؤنث حقيقي خال من علامة التانيث ، مثل « زنب وزيئات ، وهند وهنات » .
- ٤- مصغر الذكر غير العاقل ، مثل « نُهيْر تصغير نُهر ، يجمع على نُهيْرَاتٍ وُجَيْلٍ تصغير جَيْلٍ يجمع على جَيْلَاتٍ » .
- ٥- وصف الذكر غير العاقل ، مثل : « أيام معدودات ، جبال شامخات » .
- ٦- كل خماسي لم يسمع عن العرب جمعه جمع تكسير ، مثل « سُرَادِقُ سُرَادِقَاتٍ ، وَحِمَامٌ وَحِمَامَاتٍ ، وَاصْطَبَلٌ وَاصْطَبَلَاتٌ » .
- وإذا جمع هذا الجمع شيء غير ما تقدم ، فهو مقصور على السماع ، مثل « سَمَرَاتٍ » جمع سَمَاءٌ ، « وَتَيْبَاتٍ » جمع تَيْبٍ « وَحُسَامَاتٍ » جمع حُسَامٍ .

(٥) الممنوع من الصرف

تعريفه :

هو الاسم العرب الذي أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين :
إحدهما : ترجع إلى اللفظ ، والأخرى : ترجع إلى المعنى ، أو وجد
فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين .

فالعامل التي ترجد في الاسم وتدل على الفرعية ، وهي راجعة
إلى المعنى اثنتان : الأولى : العملية ، والثانية : الرصيفية .

والعمل التي ترجد في الاسم وتدل على الفرعية ، وتكون
راجعة إلى اللفظ ست علة وهي : (التانيث بغير ألف ، والمعجمة ،
والتركيب ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، والعدل) ، ولا بد
من وجود واحدة من هذه العمل مع وجود العملية فيه ، وأما مع
الرصفية فلا يوجد معها إلا واحدة من ثلاث ، وهي : « زيادة الألف
والنون ، أو وزن الفعل ، أو العدل » .

= المعنى :

يقول إنه نظر إلى نار محبوبته وهو ياذرعات وأهلها بالديبة ، وإن أقرب مكان من دارها
يحتاج إلى نظر بعيد .

وقد ذكر ابن قسيبة : أنه لم يرد رؤية العين ، بل أراد رؤية القلب .

الإعراب :

(تنورتها) فعل وقاعل ومفعول به ، (وأهلها) الواو وار اخطال ، (أهل) مبتدأ .
(ينظر) جار ومجرور متعلق بحذروف خير البتءا ، أدنى مبتدأ ، دارها مضاف إليه
ودار مضاف ، وضمير المؤنثة العائبة مضاف إليه ، نظر خير البتءا ، عال صفة لفظ ،
مرفوع بضمه مقفورة على الباء المحذوفة للتخلص من الضغاء الساكنين منع من ظهورها
الفتل .

أما التاهد : فقد أشيرنا إليه في المتن ، فلا داعي لتكراره .

٢ - وبعضهم يعمره إعراب جمع المؤنث السالم ، مع ترك ترتيبه ،
مراعاة للملمية والتانيث ، تقول « نجعت عنايةت ، أكرمت
عنايةت ، سلمت على عنايةت .

٣ - وبعضهم يعمره إعراب ما لا ينصرف ، فيترك ترتيبه ويعمره
بالفتحة ، مراعاة للتسمية - وهو أنه علم مؤنث - والعلم
المؤنث يجر بالفتحة ويتبع ترتيبه فتقول : « هذه أذرعأت ،
وسكنت أذرعأت ، ونظرت إلى أذرعأت » ، يفتح التاء نصبا وجرا .

وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس الكندي :

تنورتها من أذرعأت وأهلها

روي بكسرتاء « أذرعأت » وتورتها على الرأي الأول .

وروي بكسر التاء غير متونة على الرأي الثاني .

وروي أيضا « أذرعأت » - يفتح التاء غير متونة - على الرأي

الثالث .

٤ - شبه البيت من الترتيل ، وهو أمرئ القيس من سبب الكسب من تسمية طوية .

ومثلها قوله :

الأاعم صباحا أهلها الطال البالي

وهل يعم من كان في المعسر الخالي

المفروقات :

(تنورتها) : نظرت إلى دارها بقلى . (ينظر) المدينة المنورة . (أدنى دارها) أقرب
مكان من دارها . (نظر عالي) أى : يحتاج إلى نظر بعيد .

ومثال ما فيه علة واحدة تقوم مقام علتين :

(أ) « حُبلى - حَمراء - حَسناء » ما هو مختموم بالف
التانيث المقصورة أو المدورة .

(ب) « مساجد - مدارس - مصابيح » ما هو على صيغة
متتهى الجموع ، وضابطها : أن يكون الاسم جمع تكسير ،
وقد وقع بعد ألف تكسيره حرفان ، كما فى المثال الأول
والثانى ، أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كما فى المثال الثالث
والرابع .

إعرابه :

يرفع بالضممة . وينصب بالفتحة على الأصل فيهما ، ويجر
بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرطين :

١ - أن يكون غير مضاف
٢ - ألا تدخل عليه أن .

تقول : « حضر عمر . وأكرمت عمر ، وسلمت على عمر » ،
قال تعالى : ﴿ وَإِذَا حُجَّتُمْ لِحَاجَةِ فِتْنَةٍ فَحِجُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا ﴾ (٨٦) « النساء » ،
﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ (٨٥) « البقرة » . ف « أحسن »
فى الآية الأولى - محجورون بالياء وعلامة جره الفتحة نيابة عن
الكسرة ؛ لكونه مخبراً عن العرف للوصفية ووزن الفعل .

و « رمضان » - فى الآية الثانية - محجور لأنه مضاف إليه ، إذ
« شهر » مضاف و « رمضان » مضاف إليه محجور ، وعلامة جره

مثال ما فيه علقان :

- (أ) « فاطمة ، وزينب ، وحمنة » فإن فيها الملمية والتانيث .
(ب) « أحمد ، وزيد ، وأشرف » فإن فيها الملمية ووزن الفعل .
(ج) « عصفان ، عدنان ، وسروان » فإن فيها الملمية وزيادة الألف والنون .
(د) « إبراهيم ، يعقوب ، إسماعيل » فإن فيها الملمية والمحممة .
(هـ) « سيريد ، بعلبك ، مديكرت » فإن فيها الملمية والتركيب المرجح .
(و) « عسمر ، وفسر ، زحل » فإن فيها الملمية والعدل (١) .
(ز) « عطشان ، سكران ، شيمان » فإن فيها الوصفية وزيادة الألف والنون .
(ح) « أفعال ، أحمر ، أجمل » فإن فيها الوصفية ووزن الفعل .
(ط) « عشتري ، زجاج » فإن فيها الازمنة .
١ - ف « غير » معدول عن « عابر » ، و « زفر » معدول عن « زافر » ، و « زحل » معدول عن
« زاحل » ؛ لأن ما كان على زنة « فَعْل » علماً لذكر إذا سمع نحو « الفرف » وليس فيه
علة ظاهرة غير الملمية فإنهم يقدرون معدولاً عن وزن « فاعل » - « العلم » المقول من
الصفة - لأن الأعلام يطلب عليها النقل ؛ ولأن صيغة « فَعْل » قد كثر فيها المعدل
ك « غير وفئق » المدلولين عن « غادر وفائق » فلم لم يقدر عدل هذه الأعلام لزم ترتيب
السم على علة واحدة (الملمية) وهي لا تؤثر وحدهما فى النح .

أسئلة

- س ١ : ما الإعراب لغة واصطلاحاً؟ وما أنواعه وعلاماته الأصلية والفرعية؟
- س ٢ : أعرب ما فرق الخط ، مبيناً علامة إعرابه فيما يلي :
- أكرم ميمصطماً - سلمت على مصطفى - ألم نشرح لك صدرك - « قد أفلح المؤمنون » - « وبشر الصابرين » - « إن أطعنا طاعنا يذهب السخط » - « ويسألونك عن ذي القرنين » - نظرت إلى فم حسن - زارني رجل فو علم - « ودخل معه السجن فسانك » - فهم الطالبان كلاهما - « إن المنفيين كانوا إخوان الشياطين » - « إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب » .
- س ٣ : متى تعرب الأسماء المستعارة بالخروف؟ ومتى تعرب بالخركات؟ اشرح ذلك مستشهداً لكل ما تذكره آيات من القرآن الكريم .
- س ٤ : متى تعرب (كلا وكنا) إعراب النفي ، ومتى تعربان إعراب المقصور؟ اشرح ذلك مع التمثيل .
- س ٥ : هناك بعض الألفاظ أطلقت بجمع المذكر السالم . اذكر أربعة منها ، مع الاستشهاد لها من القرآن الكريم .
- س ٦ : علل ما يأتي في جمل مفيدة :
- ١ - جمع مذكّر سالم مرفوع مرة ، ومضموم مرة ثانية ، ومجرور ثلاثة مع ذكر إعراب وعلامة كل اسم .

الفتحة نيابة عن الكسرة ، لكونه مبرعاً من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

فإن أضيف أو دخلت عليه « آل » ، جر بالكسرة على الأصل ،

قال تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [الذین ،

وقال : ﴿ وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة ،

ف « أحسن » في الآية الأولى مجرور وعلامة جره الكسرة

لأنه مضاف ، و « المساجد » في الآية الثانية مجرور وعلامة جره

الكسرة لدخول « آل » عليه .

ولا فرق في « آل » بين أن تكون للتعريف كآية السابقة ، أو

أن تكون موصولة ، مثل قول الفرزدق :

أَيُّهَا بِيَهُمْ فَغَنَى وَمَا فِي دِمَائِهِمْ

شَفَاءٌ وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاتِمُ

يجر « الخواتم » بالكسرة ، لدخول « آل » الموصولة عليه ،

وهي جمع حائمه . . أو أن تكون زائدة كقول الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَيْرِيدِ مُبَارِكًا

شَدِيدًا بِأَفْجَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

يجر « البيريد » بالكسرة لدخول « آل » الزائدة عليه .

(٦) الأمثلة الخمسة

سميت بذلك ؛ لأنها ليست أفعالا بأعيانها ، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان يعزى لها .

والأمثلة الخمسة هي :

كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة . وإنما كانت خمسة ؛ لأن الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين قد يكون مبدوءاً بالياء للدلالة على الغيبة ، مثل « الطالبان يكتئبان المدرس » وقد يكون مبدوءاً بالياء للدلالة على الخطاب مثل « أنما تكتئبان المدرس » .

وكذلك الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة قد يكون مبدوءاً بالياء مثل « الطالب يكتئب المدرس » وقد يكون مبدوءاً بالياء مثل « أنتم تكتئبون المدرس » .

أما الفعل المضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة لا يكون مبدوءاً إلا بالياء مثل « أنت تكتئبين المدرس » .

إعرابها :

ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ البقرة ﴾ ، ﴿ فَأَخْرَجَ يَقْرَأُ مَانَ مَقَامَهُمَا ﴾ ﴿ المائدة ﴾ ، فالنعملان « تعلمون » ، ويقومان « مرفوعان بثبوت النون نيابة عن الضمة ، وتنصب وتجرم بحذف النون ، مثال النصب

٢ - جمع مؤنث سالم بحيث يكون مرفوعاً مرة ، ومنصوباً ثانية ، ومجروراً ثالثة ، واذكر موقعه من الإعراب ، وعلامة إعرابه .

س ٧ : يجمع الاسم من الصرف لعملة واحدة تقوم مقام المثلين . اشرح ذلك شرحاً وافياً مع التمثيل .

س ٨ : أعرب الأمثلة الآتية ، مع بيان المنوع من الصرف وسبب المنع :

سلمت على أحمد - محمد أفضل من خالد - وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل - « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها » - « لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم » - صلاة الليل مثني مثني .

أما « وأن تعفوا » فهو من الأمثلة الخمسة ، منصوب بحذف النون و « الواو » ضمير فاعل ، ووزنه « تَعْفُوا » ، وأصله « تعفوا - براوين أو لاهما : لا الكلمة ، والثانية : وار الجماعه - فاستغلت الضمة على وار قبلها ضمة وبعدها وار ساكنة ، فعذفت الضمة ، فالتقى ساكان - وهما الواوان - فعذفت الواو الأولى .
وإنما خصت الأولى بالحذف دون الثانية لتلاثة أمور :

١ - الأولى جزء من الكلمة ، والثانية : كلمة تامة ، وحذف جزء أسهل من حذف كل .

٢ - الأولى آخر الفعل ، والحذف بالأواخر أولى .

٣ - الأولى لا تدل على معنى ، والثانية : تدل على معنى ، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل .

(٧) المضارع المعتل الآخر

هذا الباب آخر الأبراب التي يكون فيها الإعراب بالنسابة ، والإعراب بالنسابة في حالة الجزم فقط ، فهذا النوع من المضارع يعزم بحذف آخره ، فيتوب حذف الحرف عن حذف الحركة .

والمراد به :

ما آخره ألف قبلها فتحة ، مثل « يسعى » ويخشى « أو وار قبلها ضمة ، مثل « يدعو » ويذو « أو ياء قبلها كسرة ، مثل « يرمى ويقضى » .

قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَقَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ ﴾ (٤٢٢) ، آل عمران ، فالفعلان « تنالوا » وتنفقوا » منصوبان ، وعلامة نصبهما حذف النون نيابة عن الفتحة ، ومثال الجزم قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جُفِيَ عَلَيْهِ فَأَقْبِهِ فِي الْحِمِّ وَلَا تخزني ﴾ (٤٧) ، القمص ، فالفعلان « تخافي » وتخزني » مجزومان ، وعلامة جزمهما حذف النون نيابة عن السكون .

وقد اجتمع النصب والجزم في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَقْمُوا وَلَنْ تَعْمُوا ﴾ (٤٤) ، البقرة ، ف « تفعموا » الأولى مجزومة بأداة الجزم « لم » وعلامة الجزم حذف النون ، و « تفعموا » الثانية منصوبة بأداة النصب « لن » وعلامة النصب حذف النون .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَصِيفٌ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أُرِّبَعَةً يَبِيهٍ عَقْدَةُ الْكَأْحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (٤٣٧) ، البقرة .

ف « يعفون » ثبت فيها النون مع أنها مسبوقه ب « أن » الناصبة و « تعفوا » حذف منها النون كالتقاعدة ، فما الفرق بين الفعلين ؟

الجواب :

أن « يعفون » ليست من الأمثلة الخمسة ؛ لأن « الواو » : لام الفعل ، و « النون » - هي نون النسوة - فاعل ، والفعل مبنى على السكون ووزنه « يفعلن » .

ومثال النصب قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَٰهَا ﴾ (١٤) والكهف ، وقوله : ﴿ أَنْ تُعْبِي عَنْهُمْ أُمُورَهُمْ ﴾ (١٧) ، المجادلة ، (١) فالفتحة « ندعو » وتغني « معتلان الآخر بالراء » ندعو « والياء في « تغني » - منصوبان ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة على آخرهما . هذا في حالة الرفع والنصب ، أما في حالة الجزم : فيجزم الفعل المضارع المعتل الآخر - بالألف أو الواو أو الياء - بحذف آخره نيابة عن المكرون . قال تعالى : ﴿ وَلَا تَنْسُ نَفْسِيكَ مِنَ اللَّذِيَّاتِ ﴾ (٧٧) « القمص » ، وقال : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا ﴾ (٧٨) « لقمان » ، وقال : ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ ﴾ (٨٨) « القمص » ، فالأفعال « تنس » و« تمش » و« تدع » مجزومة بحذف حرف العلة فيما سبق ، وهو الألف في الآية الأولى ، والياء في الآية الثانية ، والواو في الآية الثالثة ؛ والفتحة أو الكسرة أو الضمة قبلها دليل عليها .

وأما قول عبد يعوث :

وتضحك مني شيخاً عيشمياً

كان لم تترى قبلي أسيراً يمانياً

بإتيات الألف في « ترى » مع دخول الجازم عليه ، وهو « لم » .

وقول أبي عمرو بن العلاء :

هَجَوْتُ زَيْانَ تَمَّ جِئْتُ مَمْتَلِبًا

من هَجَوْتُ زَيْانَ لَمْ تَهَجُوْا وَلَمْ تَدْعُ

حالات إعرابه :

ما آخره ألف ، تقدر على آخره الضمة في حال الرفع ، والفتحة في حال النصب ، مثال الرفع قوله تعالى : ﴿ هُوَ رَجَاءُ رَجُلٍ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْمَى ﴾ (٤٠) « القمص » ، فالفعل « يسمى » - معتل الآخر بالألف - مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر . أي : تندر النطق بهذه الحركة على الألف ؛ لأن ذات الألف لا تقبل الحركة ، ومثال النصب قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّىٰ تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ (١٢٠) « البقرة » ، فالفعل « ترضى » - معتل الآخر بالألف - منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

ما آخره واو أو ياء :

تقدر الضمة على آخره في حال الرفع ، وتظهر الفتحة في حال النصب ؛ حذفة الفتحة على الواو أو الياء .

مثال الرفع قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ ﴾ (٢٥)

« يونس » وقوله : ﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٢١٣)

« البقرة » . فالفتحان « يدعو » و« يهدي » معتلان الآخر - بالواو في

« يدعو » والياء في « يهدي » - مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة

على آخرهما منع من ظهورها الثقل - أي : نقل النطق بالضمة على

اللسان ، وإن كان ذلك ممكناً .

فتحة الراء في « تر » - في البيت الأول - فنشأت الألف ، وأُشجعت
ضممة الجيم في « تهِج » - في البيت الثاني - فنشأت الواو ، وأُشجعت
كسرة الراء في « يات » - في البيت الثالث - فنشأت الياء .
وعلى القول بالضرورة يكون الإعراب حينئذ في هذه الأبيات
بحركات مقدرة .

الإعراب التقديري في الأسماء

هناك نوعان من الأسماء يقدر فيهما الإعراب ، وهما :

١ - الاسم المقصور
أولاً - المقصور ،

وهو الاسم العرب الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة ، نحو
« الفتى » ، « الهدى » ، « مِطْطَى » . . . وسمى مقصوراً ؛ لكونه قصر عن
ظهور الحركات فيه ، والقصر : النقص ، أو لكونه مع اللد (١) .
إعرابه :

المقصور تقدر فيه حركات الإعراب الثلاث على آخره - وهو
الألف - للمعنى ، إذ لا يمكن النطق بحركة الإعراب على الألف .
قال تعالى : ﴿ وَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى ﴾ « النجم »
وقال : ﴿ وَأَنَا نَسَا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ ﴾ « الجن » ، وقال :
﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى ﴾ « الضحى » ، ف « الهدى » اسم
معرب ينتهي بالف لازمة ، وقد وقع في الآية الأولى : فاعلا للمفعول

بإيات الراو في « تهجر » مع دخول الجازم عليه « هو » لم «
وقول قيس بن زهير :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَنَمِي
بِمَا لَأَقْتُ لِبَنِي زِيَاد (١)

بإيات الباء في « يأتي » مع دخول الجازم عليه وهو « لم » .

ف قيل : إن ذلك ضرورة شعرية ، وقيل : إن حرف العلة الأصلي
محذوف لأجل الجزم ، وهذا الطرف نشأ من إشباع الحركة : أُشجعت

١ - هذا البيت لقيس بن زهير بن جذيمة النسي .

المفردات :

(تسمى) تكسر وتزيد ، وفيه لعمكان : يقال : نسا يئسي - من باب ضرب يضرب
ويقال : نسا يئسر - من باب نصر ينصر - والأول أكثر .
(لبون) الأهل ذات اللين .
(المعنى) :

يسأل عما إذا كان قد شاع في الناس وعلم كل مخاطب ما قد فعله لبيل بن زياد وهم
العاويز الأبطال الذين يخشاهم الناس حيث أساقها وباعها غير مجال بهم .

الإعراب :

(يأتيك) فعل مضارع مجزوم بلم ، وفي علامة جزمه وجوه سبق أن ذكرناها في التي .
(جا) الباء زائدة ، و (ما) فاعل يأتي ، والتقدير : ألم يأتيك الذي لاقت لبون بن
زياد .

ومن النحاة من ذهب إلى أن الباء أصلية ، و (ما) في محل جر بالياء ، والجار والجرود
مستلحق بياني ، وعلى هذا ففاعل يأتي ضمير مستتر فيه تقديره هو ، والتقدير : ألم
يأتيك هو (أي النساء) بالذي لاقت ، وقوله (لاقت لبون بن زياد) لا محل له من
الإعراب صلة الموصول ، والمائدة ضمير محذوف معرب بلاقت يعود إلى (ما)
وتقدير الكلام : الذي لاقت .

أما المشاهد : فقد أوردناه في التي فلا داعي لتكراره .

منصوبا ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفي المثال الثالث : وقع لفظ ، القاضي ، مجرورا بـ « الباء » ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

قال تعالى : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ ، والأحرف ،

وقال : ﴿ وَآتَى حَفَّتَ الْمُورِي ﴾ ، ومع ، .

و جاء ، وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

وفي الآية الثانية : وقع مفعولا به منصوبا ، وعلامة نصبه

الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

وفي الآية الثالثة : وقع لفظ « الهدى » مجرورا بالياء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

وتقول : جاء الفتي ، ورأيت الفتي ، ومررت بالفتي

ثانيا - المنقوص :

وهو الاسم المرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو : « القاضي ، والهادي ، والداعي » وسمى منقوصا لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها ، أو لأن لأمه تحذف عند التنوين في حالتي الرفع والجز ، تقول : « جاء قاض ، وسلمت على قاض » ، والحذف نقص .

إعرابه :

المنقوص تقدر فيه الضمة في حالة الرفع ، والكسرة في حالة الجز للثقل ؛ لأن الحركة يمكن ظهورها على الياء ولكن مع الثقل ، وتظهر الفتحة على الياء في حالة النصب مخفيها مثل « حكم القاضي بالعدل ، ورأيت القاضي يقضي بين الناس باطن » ، ومررت بالقاضي فالقاضي - في المثال الأول - فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفي المثال الثاني : وقع مفعولا به

ثانياً : البناء واللبني

البناء في اللغة : وضع شيء على شيء على جهة يراد بها الثبوت والدوام .

وفي الاصطلاح : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال مثل : « جاء هؤلاء الطلاب » ، ورأيت هؤلاء الطلاب ، ومررت هؤلاء الطلاب « فأنت ترى أن « هؤلاء » قد لزمت آخره الكسر في الأمثلة الثلاثة مهما تغير موقعه ، ومهما اختلفت العوامل الداخلة عليه ، فهو في المثال الأول : اسم إشارة مبنية على الكسر في محل رفع فاعل ، وفي الثاني : مبنية على الكسر في محل نصب مفعول به ، وفي الثالث : مبنية على الكسر في محل جر بحرف الجر « الباء » . ونظير هؤلاء في لزوم الكسر : « منذ وحيث » في لزومهما النصب ، « وأين وكيف » في لزومهما الفتح في جميع التراكيب ، ولزوم مثل هذه الكلمات حالة واحدة يقال له : بناء .

أما المبنى فهو : ما لزمت آخره حالة واحدة ، وإن تغير موقعه في الجملة .

الخروف .

والبناء يكون في الأسماء ، ويكون في الأفعال ، ويشمل جميع الأسماء ، وعلى هذا فما جاء من الأسماء مبنياً يسأل عن علة بنائه ؛

أسئلة

- س ١ : لم سميت الأمثلة الخمسة بهذا الاسم ؟ وما كيفية إعرابها ؟
مثل لا تقول .
- س ٢ : قال تعالى : ﴿ وَإِن طَلَقْتُمْوهن مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ .
فالضارع (يعفون) ثبتت فيه النون مع أنه مسوق بـ (أن)
الناصب ، و (تعفوا) حذفته منه النون كالتفعدة ، فما الفرق بين الفعلين ؟
- س ٣ : أعرب ما فرق الخط فيما يلي إعراباً مفصلاً :
- يسعى المسلم إلى فعل الخيرات .
- « ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتضح ملتئيم » .
- والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم » .
- « ولا تنس نصيبك من الدنيا » .
- « ولا تحش في الأرض موحا » .
- كلاً لا يقض ما أمره » .

وإنما أعرب نحو « أب ، وأخ » ؛ لأن التشبه الرضعي منتف بالكلية فلم يوضع على حرفين ؛ بل هما موضوعان في الأصل على ثلاثة أحرف ، ثم حذفت لامها ، وأصلها قبل الحذف « أبُّ وأخُّ » بدليل قولهم في التثنية « أبوان وأخوان » يرد الحذف ، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها .

٢ - الشبه المعنوي :

وضابطه : أن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي تؤدي بالحروف سواء أكان لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف أم لا .

معال الأول : وهو الذي وضع له العرب حرفا مجردا « متى » فإنها تستعمل شرطاً ، فتعجزم فعلمين نحو « متى تقيم أقم » وهي حينئذ شبيهة في تأدية المعنى - وهو : تعليق الجواب على الشرط - بـ « إن » الشرطية نحو « إن تقيم أقم » .

وتستعمل أيضا استفهاما ، فلا تعمل شيئا نحو « متى نصر الله » ، وهي حينئذ شبيهة في تأدية المعنى - وهو : طلب الفهم - بهمزة الاستفهام .

وهي في الحالتين مشبهة لحرف موجود في العربية فبنيت لهذه المشابهة . وإنما أعربت « أي » الشرطية في قوله تعالى : ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ قَضَيْتُ فَلَإِنَّ عِدْوَانًا عَلَيَّ ﴾ (٢٧٨) ، والقسم ، و « أي » الاستفهامية في قوله تعالى : ﴿ قَائِلُ الْقُرَيْقِينَ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ (٨١)

لأنه جاء على خلاف الأصل ، ولذلك قال النحاة : إن الاسم يعني إذا أشبه الحرف شيئا قويا يدينه منه .

وإنما اكتفوا بعللة واحدة في بناء الاسم ، وهي مشابهة الحرف من وجه واحد ؛ لأن مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية ، بخلاف مشابهة الاسم للحرف فإنها ظاهرة قوية (١) .

وأنواع التشبه بين الاسم والحرف أربعة ،

١ - الشبه الوضعي :

وهو أن يكون الاسم موضوعا على الصيغة التي وضع عليها الحرف كأن يكون موضوعا على حرف واحد أو على حرفين .

فالأول : وهو الموضوع على حرف واحد : البناء في « قُمْتُ » فإنها شبيهة في الوضع ببناء الجر ولامه ، وواو المعطف وقائه .

والثاني : وهو الموضوع على حرفين « نا » في « قُتِمْنَا » فإنها تشبه الحرف الموضوع على حرفين نحو « ما ، ولا ، وقد ، وبل » .

وإنما يعني الاسم لشبهه بالحرف في الوضع ؛ إذ الأصل في وضع الحروف : أن تكون على حرف واحد أو على حرفين من حروف الهجاء ، وما وضع على أكثر من ذلك فعلى خلاف الأصل .

والأصل في الاسم : أن يكون موضوعا على ثلاثة أحرف فأكثر ، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء .

على التصريح ١ / ٨٣ .

ناثية عن « بعد » ، واسكّت ، وأترجّع « ف « هيهات » ناثية عن فعل ماضٍ - وهو « بعد » ، و « صه » ناثية عن فعل أمر - وهو « اسكت » ، وأره « ناثية عن فعل مضارع - وهو « أترجع » وهذه الأسماء لا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية أو المعنوية فتتأثر به فهي لا تقبل أثرا من آثار الإعراب ، فأشبهت بذلك الحروف في عدم تأثرها بعامل من العوامل مثل « ليت » فهي ناثية عن « أتمنى » و « لعل » فهي ناثية عن « أترجى » ولا يدخل عليها عامل أصلا فضلا عن أن تتأثر به .

أما المصدر النائب عن فعله فلا يبنى ؛ لأنه يترب عن الفعل في العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل الداخلة عليه ، مثل « ضرباً زيدا » فإن « ضربا » مصدر نائب عن الفعل « اضرب » وهو مع كونه نائبا عن الفعل معرب ، وذلك لأنه منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : « اضرب » فليس بينه وبين الحرف مشابهة حيث يتأثر بالعوامل ، والحروف ليست كذلك .

٤ - الشبه الاقتضائي :

وهو أن يفترق الاسم افتقارا متاصلا إلى جملة اسمية أو فعلية وذلك مثل « أذوذا » من ظروف الترميز ، و « حيث » خاصة من ظروف المكان ، و « الذي والتي » من الموصولات الاسمية ؛ فإن كلا منها يفترق افتقارا متاصلا إلى الجملة ، فأشبهت الحروف في الافتقار ، وذلك لأن الحروف جميعها مفتقرة في إعادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا إلى جملة ؛ لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء .

« الأتعاب » ، ف « أي » الأولى : اسم شرط جازم منصوب على المفعولية ب « قضيت » وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

و (أي) الثانية : اسم استفهام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ؛ لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للإضافة إلى الفرد ، والإضافة من خصائص الأسماء . ونثال الثاني : وهو الاسم النبي لتضمنه معنى لم يوضع له حرف (هنا) وهو اسم إشارة للمكان فإنها متضمنة لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع له العرب حرف يدل عليه ، ولكنه من المعاني التي من حقه أن تؤدي بالحروف ؛ لأنه كالخطاب الموضع له « الكاف » المسماة بكاف الخطاب ؛ وكالتبعية الموضع له « ها » المسماة ب « ها » التبعية .

ولذلك بينت أسماء الإشارة لتضمنها معنى حقه أن تؤدي بحرف كان يستحق الوضع .

وأما أعرب « هذان وهاتان » مع تضمينهما لمعنى الإشارة ؛ لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة النثى ، والتبعية من خصائص الأسماء .

٣ - الشبه الاستعمالي :

وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف بأن يلزم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني ، وذلك كأن يترب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ، ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا أو محلا .

وذلك مثل « هيهات » ، و « وأره » من أسماء الأفعال ، فإنها

ثانياً - المبني من الافعال :

المبني من الافعال ثلاثة أنواع :

١ - الفعل الماضي :

مبنى باتفاق ، وأحوال بنائه هي ،

(أ) يبنى على الفتح : إذا لم يتصل به شيء ، مثل « نَجَّحَ الطَّالِبُ فِي الامْتِحَانِ » أو اتصلت به تاء التانيث الساكنة ، مثل فهمت الطالبة الدرس » أو اتصلت به ألف الاثني مثل « الطَّالِبَانِ نَجَّحَا فِي الامْتِحَانِ » .

والفتح : إما ظاهر ، كما تقدم من الأمثلة ، وإما مقدر ، وذلك إذا كان الفعل معتل الآخر بالألف مثل « سَعَى الطَّالِبُ إِلَى النَجَاحِ » ف « سَعَى » فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منبثق من ظهوره المتعذر .

(ب) يبنى على السكون : إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، وذلك نحو :

١ - تاء الفاعل كقوله تعالى : ﴿ أَيُّ نَذْرَتِ لِيَوْمِ حَمِيمٍ صَوْمًا ﴾ (٢٦٦) ، وميم ، وتقول : « أَدَيْتُ الرَّاجِبَ » .

٢ - تاء الدالة على الفاعلين ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا عَلَيْنَا نَوَكُنَّا وَإِلَيْكَ آئِنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ (٤) « المحصنة » .
وتقول : « كَتَبْنَا الدَّرْسَ » .

تقول : « جَعَلْتُكَ إِذً » فلا يتم معنى « إذ » حتى تقول « حَضَرَ عَلَى » .

وتقول : « جَاءَ الذِّي » فلا يتم المعنى حتى تقول « أَكْرَمْتَهُ » .

وتقول : « جَلَسْتُ حَيْثُ » فلا يتم المعنى حتى تقول « الرُّودُ جَمِيلٌ » .

أما إذا كان افتقار الاسم إلى الجملة غير أصيل ، بل عارض فلا يبنى ، وذلك كافتقار « يوم » في قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١١٩) ، والمادة ، إلى الجملة بعده ، ولكن هذا الافتقار ليس بلازم ؛ لأن حاجة « يوم » إلى الجملة بعده ليس لذاته وإنما لأنه مضاف ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه في إفادة معناه . ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب ويؤول في بعضها ؛ بدليل أنك تقول « هَذَا يَوْمٌ مَبَارَكٌ » وصمت يوماً ، فلا يحتاج في تمام معنى « يوم » إلى شيء آخر .

وكذلك إذا كان الاسم مفتقراً إلى مفرد كـ « سَبَّحَانَ وَعِنْدَ » فهما مفتقران افتقاراً متأسلاً ، لكن افتقارهما إلى مفرد لا إلى الجملة ، تقول : « قَعَدْتُ عِنْدَ بَكْرِ » ، و « سَبَّحَانَ اللَّهِ » ف « عند » منصوب على الظرفية والعامل فيه « جَلَسْتُ » ، و « سَبَّحَانَ » منصوب على المصدرية بفعل محذوف تقديره « أَسْبَحَ » .

احوال بئانه :

فعل الامر يبنى على ما يجوز به مضارعه ، اى ،

(ا) يبنى على السكون : إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل بشئ ، كقوله تعالى : ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ ١٦ ، الملك ، وتقول : ذاكر ذرئتك ، فالفعلان « اقرأ ، وذاكر » مبنيان على السكون ؛ لأن مضارعهما يحزم بالسكون ، فيقال : « لم يقرأ ولم يذاكر » .

أو اتصلت به نون النسوة ، نحو « يا فتيات ذاكرن التحو واشتركن في جماعات النشاط الرياضي » فالفعلان « ذاكرن واشتركن » مبنيان على السكون ؛ لاتصالهما بنون النسوة ؛ لأن مضارعهما يحزم بالسكون ، فيقال : « لم يذاكرن ولم يشتركن » .

(ب) يبنى على حذف حرف العلة : إذا كان معتل الآخر كقوله تعالى : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة تعالى : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾ ١٧٥ ، النحل ، وتقول : اسع في الخير ، وأرم بالطمع وراء ظهرك » .

فالأفعال « ادع ، واسع ، وارم » مبنية على حذف حرف العلة ؛ لأن أفعالها المضارعة تحزم بحذفها فيقال : لم يدع ولم يسع ، ولم يرم .

(ج) يبنى على حذف النون : إذا اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء الخطاب ، مثل قوله تعالى : ﴿ فاستقيما ولا

٣ - نون النسوة مثل « الطالبات فهمن الدرس » .

وعلة بناء الفعل على السكون : كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل تولت منزلة الجزء .

(ج) يبنى على الضم : إذا اتصل به واو الجماعة ، كقوله تعالى : ﴿ الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مئاب ﴾ ١٧٦ ، الرعد ، وتقول : « الطلاب نجحوا في الامتحان » ؛ وإنما يبنى على الضم لمناسبة الواو .

وقيل : الفعل الماضي عند اتصاله بضمير رفع متحرك أو واو الجماعة مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال الحل بالسكون المعارض لدفع كراهة أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك ، أو منع من ظهوره اشتغال الحل بحركة المناسبة عند اتصاله بواو الجماعة .

ثانيا - فعل الامر ،

مبنى عند جمهور البصريين ، معرب عند الكوفيين والأخفش ، نحو « اضرب » مثلا قبل أمر يبنى على السكون عند البصريين . أما عند الكوفيين فهو فعل أمر مجزوم بـ « لام » الأمر المقدرة وأصله « تضرب » فحذفت اللام تخفيفا ، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جئ بهمزة الرصد توصلا للنطق بالساكن ، فصارت « اضرب » . والتامل في رأى الكوفيين يلاحظ أن فيه من التكلف ما لا يخفى .

ويبنى على الفتح : إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة اتصالاً مباشراً ، مثل قوله تعالى : ﴿ لَسْتُمْ وَلَكُمْ مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ (٣٢) ، يوسف ، فالفعلان « يسجن » ويكونان مضارعان مبيان على الفتح ؛ لأن الأول باشرته نون التوكيد الثقيلة ، والثاني باشرته نون التوكيد الخفيفة .

وأما بنى المضارع على الفتح مع نون التوكيد المباشرة لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، والإعراب لا يكون في الوسط ، ونون التوكيد حرف ، لا حطاً له في الإعراب ، فبقي الجزآن مبينين ، فلو فصل بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء الخطاطبة لم يحكم بينانه ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

ولهذا إذا كانت نون التوكيد غير مباشرة ، بأن فصل بينها وبين الفعل فاصل ، لم بين الفعل سواء أكان الفاصل لفظياً (أى ملفوظاً به) أم مقدراً (أى : غير ملفوظ به) .

مثال الفاصل اللفظي : قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَتْلُمُونَ ﴾ (٢٦٦) ، يونس ، فالفعل « تتبعان » مضارع معرب ، وإن أكد بالنون لأنه قد فصل بين الفعل والنون بالألف التي هي ضمير الفاعل ، وهي ملفوظ بها .

وأصل « ولا تتبعان » قبل التوكيد والنهي « تَتَّبِعَانِ » - يخفيف النون - فدخل عليه الجازم - وهو « لا » الناهية - فحذفت نون الرفع فصار « لا تتبعان » ثم أكد بالنون الثقيلة ، فالتقى ساكنان :

تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (٨٤) ﴿ يونس » وقوله : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرُّوا ﴾ (١١٣) ﴿ آل عمران » ، وقوله : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكُعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (٤٤) ، آل عمران ، وتقول : « فَرُومًا بِاللَّيْلِ ، وَفَرُومًا إِلَى الطَّلَامِ ، وَتَقْفِي نَفْسَكَ بِالْقِرَاءَةِ الْخُرَّةَ » .

فالأفعال « استقيما ، اعتصموا ، اقنيتي ، اسجدي ، اركعي ، قوما ، قوروما ، تقفي » مبنية على حذف النون ؛ لأن أفعالها المضارعة تحذف النون ، فيقال « لم تستقيما . لم تعصموا ، لم تقنيتي ، لم تسجدي ، لم تركمي ، لم قوروما ، لم قوروما ، لم تقفي » .

(د) يبنى على الفتح : إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة مثل : « ذَاكِرَاتُ الدَّرْسِ يَا عَلِيَّ » .
ثالثاً - الفعل المضارع :

يبنى في حالتين . ويعرب فيما عداهما :

فيبنى على السكون : إذا اتصلت به نون النسوة ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَاتِ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ (٢٣٢) ﴿ البقرة » وقوله : ﴿ وَالْمُطَهَّرَاتِ يُرْضَعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ (٣٧٨) ﴿ البقرة » فالفعلان « يرضعن ويرضعن » مضارعان مبيان على السكون ؛ لاتصالهما بنون النسوة التي هي ضمير منى على الفتح في محل رفع فاعل . ولا تكون نون النسوة إلا مباشرة .

ومن أمثلتها :

- الحروف الناسخة : (إن وأخواتها) التي تصبب الاسم وترفع الحرف الأخير .
- الحروف الجارة : مثل (الباء - عن - من - إلى - على) .
- الحروف الجازمة للمصارع : مثل (لم - لَمْ - لام الأمر - لا الناهية) .
- الحروف الناصبة للمصارع : مثل (أن - لن - كي - - إذن) .
- حروف الاستفهام : مثل (الهمزة - هل) .
- حروف المطفئ : مثل (الواو - الفاء - ثم) .
- حروف النسيب : مثل (ها - ألا - أما) .
- حروف التعديق والجواب : مثل (نعم - بلى) .

انواع انشاء الازبعة :

- ١ - السكون : وهو الأصل في البناء ؛ لخشته ، واستصعابها للأصل - وهو : عدم الحركة - وخصه دخل في أنواع الكلمة الثلاث (الحرف - الفعل - الاسم) مثاله في الحرف : (هل - من - في - عن) ومثاله في الفعل (كُتب - كُتِب) ، ومثاله في الاسم (كَم - الذي - هذا) .

- ٢ - الفتحة : وهو أقرب الحركات إلى السكون ؛ لخصوله بأدنى فتح للنفس ؛ ولذا يكون في الحرف : مثل (سوف - ليت - إن - لعل) والفعل : مثل : (ضرب - كتب) والاسم : مثل (أين - أيان - كيف) .

الألف وتون التوكيد المدغمة ، ولم يعز حذف النون لفوات المقصود منها يعذفها ، فحركت النون بالكسر تشبيها لها بنون التنبيه في زيادتها آخراً بعد الألف .

ومثال الفاعل التقديري قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ﴾ (٨٧) ، والقسم ، فاصل يَصُدُّكَ : « يَصُدُّرُكَ » حذف النون الأولى للجازم - وهو « لا » ثم حذف الواو لانقضاء الساكنين ، وبقيت الغنمة قبلها دليلاً عليها ، فصار الفعل « يَصُدُّكَ » ، وتقول « هل تفهمون النحر يا زينب » والأصل « تفهمين » - بثلاث نونات في آخره - حذف النون الأولى وهي نون الرفع لسرالي الأفعال - فصارت الكلمة « تفهمين » فالنوني ساكنان : الباء والنون الأولى - فحذفت الباء وبقيت الكسرة قبلها دليلاً عليها فصار الفعل « تفهمين » .

فنون التوكيد هنا وإن باشرت الفعل لفظاً إلا أنها لم تباشره في الأصل ، لأن الواو المحذوفة في الآية ، والياء المحذوفة في المثال فاصلة بينهما تقديراً .

بناء الحروف

الحروف كلها مبنية ؛ لأنها لا تتصرف ، ولا يتوارد عليها من المعاني ما يحتاج معه إلى إعراب ، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ، أما المعاني الإفرادية كالابتداء والتعويض والبيان بالنسبة إلى « من » فتعتبر الحرف ، لكن لا يميز بينها بالإعراب .

أسئلة

- س ١ : عرف الاسم المقصور ، مبيتا سبب تسميته بالمقصور ، وما كيفية إعرابه .
- س ٢ : ما حد المقصور ؟ وما سبب تسميته بالمقصور . وما كيفية إعرابه ؟ مع التمثيل .
- س ٣ : أعرب الأمثلة التالية :
- « هو الذي أرسل رسوله بالهدى » .
 - سلمت على مصطفى .
 - دخل المريض المستشفى ليكمل علاجه .
 - ولقد جاءهم من ربهم الهدى » .
 - رأيت القاضي يقضي بين الناس بالحق .
 - يا قومنا أجيبراً داعي الله » .
- س ٤ : عرف البناء لغة واصطلاحاً ، ومتى يبني الاسم ؟ وما أنواع شبه الاسم بالحرف ؟ مثل لا تذكر .
- س ٥ : أعرب ما فوق الخط ، مبيتاً حكمه من حيث الإعراب والبناء ، وسر بنائه إن كان مبيتاً فيما يلي :
- اجتهدت في تحصيل العلم - « وقالوا سمعنا وأطعنا » - متى تسافر أسافر - « معنى نصر الله » - هنا كلية اللغة العربية - جاء الذي أكرمه - « والوالدات يرضعن أولادهن » - أبنى نذرت للرحمن صوماً - « يا صبرم اقتني لربك واسجدى » - إذا ذكرن اللدويس يا على .

- ٣ - الكسر، وهو ثقيل ، ولغله لا يدخل الفعل ؛ لأن الفعل ثقيل لدلالته على الحدوث القتران بالزمان ، ويكون في الحرف والاسم عطفهما .
- فالحرف مثل : (باء الجر ولاسه) والاسم مثل : (سميويه - هؤلاء) .
- ٤ - الضم ، وهو أثقل من الكسر ، ولذا يكون في الحرف والاسم فقط ، مثاله في الحرف : « مُتُّ » إذا جررت بها ، ومثاله في الاسم : « نحن - حيث » .

٢ - نوع لا يقبل « آل » المورثة للتعريف ، ولكنه يقع موقع ما يقبلها ، مثل : « ذر » بمعنى صاحب ، و « من » بمعنى « إنسان » و « ما » بمعنى « شئ » ، تقول : مورثٌ برجلٍ ذي مالٍ ، ومورثٌ بمنٍ مخلفين لك ، ومورثٌ بما مخلفين لك « ذر » ومن ، وما نكرات ؛ لأن « ذى » نعت لنكرة ، و « من وما » نعتا بنكرة ونعت النكرة والنموت بالنكرة نكرة ، وهى لا تقبل « آل » ولكنها واقعة موقع ما يقبلها .

أما « ذر » فإنها واقعة موقع « صاحب » و « صاحب » يقبل « آل » المورثة للتعريف ، فتقول : « الصاحب » .

وليست « آل » الداخلة على « الصاحب » مورثة ؛ لأن الصفة قد تنوَسى معانها الأصلية بحسب الاستعمال ؛ وصارت من قبيل الجرامد ، ولذلك لا تعمل .

وأما « من » فإنها نكرة مورثة واقعة موقع « إنسان » ، و « إنسان » يقبل « آل » فتقول « الإنسان » .

وأما « ما » فإنها نكرة مورثة أيضا واقعة موقع « شئ » ، و « شئ » يقبل « آل » ، فتقول « الشئ » .

علامة النكرة :

علامة النكرة : أن تقبل دخول « رب » عليها ، نحو « رجل » ، و « غلام » و « كتاب » تقول : « رب رجلٍ قائمته » ، و « رب غلامٍ أقيته » ، و « رب كتاب قرأته » .

النكرة والمعروفة

الاسم :- بحسب التثنية والتعريف - ينقسم الى قسمين :

١ - نكرة ٢ - معرفة

فالنكرة هي الأصل ؛ لأنها لا تحتاج فى دلالتها إلى قرينة ؛ بخلاف المعروفة ، وما يحتاج فى عما لا يحتاج تعريفها :

هى : ما شاع فى جنس موجود أو مقدر .

فالأول ، كـ « رجل » فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا ، فكلمتا وجد من هذا الجنس واحد ، فهذا الاسم صادق عليه .

والثانى ، كـ « شمس » فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهائيا يتسبح ظهوره وجود الليل ، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك ، وإنما تختلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد لها فى الخارج ، ولو وجدت لكان لفظ « الشمس » صالحا لها ، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصا كـ « زيد وعمرو » وإنما وضع وضع أسماء الأجناس .

نوعا النكرة

النكرة نوعان :

١ - نوع يقبل « آل » المورث للتعريف ، نحو « رجل » ، و « فرس » ، و « دار » ، و « كتاب » ، تقول « الرجل » - « الفرس » - « الدار » - « الكتاب » .

وما ورد عن العرب فيما وقع فيه الضمير المتصل بعد «إلا»
فضرورة ، كقول الشاعر :

وما نَبِيَّالي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِنَا

أَلَا يُجَارِرُنَا إِلَّاكَ دِيَّسَارُ

فقد وقعت الكاف بعد «إلا» وهي ضمير متصل لضرورة
الشعر ، والقياس أن يقول «إلا أيَّاك» .

ومثله - أيضا - قول الآخر :

أَعْرُودُ بَرَبِ الْعَرَشِ مِنْ فِعْمَةٍ بَعَثَ

عَلَى فَمَّيَالِي عَرُوضُ إِلهِ نَاصِرُ

فأوقع الهاء المتصلة موقع «إياه» وهذه ضرورة .

٢ - الانفصل ، وهو ما يبدأ به ، ويقع بعد «إلا» في الاختيار تقول
«أنا مؤمن» ف«أنا» مبتدأ و«مؤمن» خبر ، وقد وقع الضمير
المنفصل في ابتداء الكلام ، وتقول «لا يتفعل إلا أنا» فالضمير
المنفصل «أنا» وقع بعد «إلا» وهو فاعل .

ومن امثلة الضمير المنفصل في القرآن الكريم قوله تعالى :

﴿إِنَّكَ نَعِيمٌ وَإِنَّكَ تَسْتَمِينُ ﴿٥٥﴾﴾ ، الفاتحة ، وقوله : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا

أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ ، الأنبياء ، .

تقسيم الضمير إلى جازز وإلى مستتر

يقسم الضمير - بحسب الظهور والحفاء - إلى قسمين : جازز

ومستتر :

١ - الجازز ، وهو ما له صورة في اللفظ ، كشاء من «سجدت» ،

وصليت وقيمت ، والكاف من «أكرمك» والهاء من «غلامه» .

٢ - المستتر ، وهو ما ليس له صورة في اللفظ ، بل يتوى ويقدر في

الكلام ، كالضمير القدر في «أقوم ، وقم» فإن الفاعل - في

القال الأول - ضمير مستتر تقديره «أنا» ، وفي المثال الثاني -

ضمير مستتر تقديره «أنت» . . .

أقسام الضمير الجازز

الضمير الجازز يقسم - بحسب الاتصال والانفصال - إلى

قسمين :

١ - متصل ، ما لا يبدأ به في الكلام ، ولا يقع بعد «إلا» في

الاختيار ، وذلك كالياء من «ابني» والكاف من «أكرمك»

والياء والهاء من «سليه» فالياء - في المثال الأول - ضمير

متكلم في محل جر ، والكاف - في الثاني ضمير مخاطب في

محل نصب ، والياء - في الثالث - ضمير مخاطبة في محل

رفع ، والهاء ضمير غائب في محل نصب . فهذه الضمائر لا

يبدأ بها ، ولا يصح أن تقع بعد «إلا» الاستثنائية في الاختيار ،

فلا يقال «ما أكرمك إلاك» ، وما أعتت إلاه» .

« ودَعَكَ » في محل نصب على أنها مفعول به ، والكاف من « ربك » في محل جر بإضافة « رب » إليها .
 ٣- جاء الغائب : نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ (٣٧) ، الكهف ، فالهاء من « له » و « صاحبه » في محل جر باللام في « له » وبالإضافة في « صاحبه » والهاء في « يحاوره » في محل نصب على المفعولية بـ « يحاور » .

٣- ما هو مشترك بين محل الرفع والنصب والجر : وهو « نا » خاصة ، مثل قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا أَسْمَعُ مَا نَدِينَا فِي الْإِيمَانِ أَنْ آمَنَّا بِرَبِّكُمْ قَائِمًا ﴾ (١٢٤) ، آل عمران ، ف « نا » في « ربنا » في محل جر بإضافة ، وفي « إِنَّا آمَنَّا » في محل نصب على : أنها اسم « إن » ومفعول « آمن » وفي « سَمِعْنَا » في محل رفع على أنها فاعل « سمع » .

موقع الضمير المنفصل من الإعراب

الضمير المنفصل - بحسب مواقع الإعراب - ينقسم إلى

قسمين :

- ١- ما هو مقصود بهل الرفع لا يتجاوزة إلى غيره . وهو :
 « أنا » للمتكلم وحده ، « نحن » للمتكلم المشارك غيره أو المظم نفسه ، « أنت » للمخاطب ، « أنت » للمخاطبة ، « هو » للغائب « هي » للغائبة ، « هُمَا » للغائتين أو الغائتين ، « هم » للغائين ، « هُنَّ » للغائيات .

أقسام الضمائر المتصلة

بحسب موقعها في الإعراب

تنقسم الضمائر المتصلة - بحسب مواقع الإعراب - إلى ثلاثة أقسام :

- ١- ما يختص بمحل الرفع ، وهو خمسة :
 ١- تاء الفاعل (مضمومة للمتكلم ، ومفتوحة للمخاطب ، ومكسورة للمخاطبة) مثل « أَنَا كَتَبْتُ الدرسَ » ، أَنتَ كَتَبْتَ الدرسَ : أَنتَ كَتَبْتَ الدرسَ .
 ٢- الألف الدالة على اثنين أو اثنين مثل : « قَامَا وَقَامَا » .
 ٣- الواو الدالة على جمع المذكر مثل « سَافَرُوا » ، وَقَامُوا .
 ٤- النون الدالة على جمع الإناث مثل « الفتياتُ نَحْنُ في الامتحان » .
 ٥- ياء المخاطبة مثل « قُومِي بِرَاجِيكَ » .
- ٢- ما هو مشترك بين محل النصب والجر ، وهو ثلاثة :
 ١- ياء التكلم مثل « رَبِّي أَكْرَمُنِي » فالياء الأولى في محل جر بإضافة « رَبِّي » إليها . والياء الثانية في محل نصب على المفعولية بـ « أَكْرَمَ » .
 ٢- كاف المخاطب - بفتح الطاء - مثل قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ (٣٧) ، الفصحى ، فالكاف من

وسمى بذلك ؛ لأنه استغنى عن ظهوره - أى : ظهر أثره في اللفظ - بظهور معناه ، فكانه احتجيب عن الإدراك اللفظي .

أقسامه :

الضمير المستتر ينقسم إلى قسمين : مستتر وجوباً ، ومستتر جوازاً . فالمستتر وجوباً : ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ، ولا ضمير منفصل .

ويكون ذلك في المواقع الآتية :

١ - فاعل فعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر ، مثل « استقم في أمرك » ف « استقم » فعل أمر للواحد المذكر ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقدير « أنت » فإذا قلت : « استقم أنت » كان « أنت » تركباً للضمير المستتر وجوباً لا فاعلاً . قال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝۱﴾ « الإخلاص » .

٢ - فاعل الفعل المضارع المبدوء بالهمزة ، مثل « أسافر إلى القاهرة ف « أسافر » فعل مضارع مبدوء بهمزة المتكلم ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره « أنا » قال تعالى : ﴿ لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي ۝۲۳﴾ « اللذة » .

٣ - فاعل الفعل المضارع المبدوء بالنون للمتكلم المشارك غيره أو المعطوف نفسه . مثل قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَعْمُ عَلَيْكَ أَحْسَنُ الْقَصَصِ ۝۳﴾ « يوسف » .

ف « نَعْمُ » فعل مضارع مبدوء بالنون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره « نحن » ومثل ذلك « تقف في صلاتنا خاشعين » .

٢ - ما هو مختص بمحل النصب لا يتجاوزة إلى غيره . وهو :

« إِيَّاي » للمتكلم وحده « إِيَّانَا » للمتكلم المشارك غيره أو الماعلم نفسه ، « إِيَّاكَ » للمخاطب ، « إِيَّاكُمْ » للمخاطبة « إِيَّاكُمْ » للمخاطبين أو المخاطبتين ، « إِيَّاكُمْ » للمخاطبين ، « إِيَّاكُمْ » للمخاطبات « إِيَّاهُ » للمخاطب ، « إِيَّاهَا » للمخاطبة ، « إِيَّاهُمَا » للمخاطبتين أو الماخاطبتين ، « إِيَّاهُمْ » للمخاطبتين ، « إِيَّاهُنَّ » للمخاطبات .

فالقسم الأول : لا يكون إلا في محل رفع ، تقول : « أَنَا مُؤْمِنٌ » ف « أَنَا » مبتدأ ، والابتداء حكمه الرفع .

والقسم الثاني : لا يكون إلا في محل نصب ، تقول « إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ » ف « إِيَّاكَ » مفعول مقدم ، والمفعول حكمه النصب .

الضمير المستتر

سبق أن قلنا : إن الضمير المستتر : ما ليس له صورة في اللفظ ، والآن نتكلم عنه من حيث موقعه الإعرابي ، ثم أقسامه :

(أولاً - موقعه الإعرابي :

الضمير المستتر لا يكون إلا ضمير رفع ، وإنما خص ضمير الرفع بالاستتار ؛ لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد في اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ (١) .

يُكْرَأُ أَوْ لَيْسَ مُحَمَّدًا ، ففي كل فعل من هذه الأفعال (خلا ، وعدا ، وليس ، ولا يكون) ضمير مستتر وجوبا مرفوع ، عائد على البعض المفهوم من كله السابق ، أو عائد على اسم الفاعل المفهوم من فعله السابق .

٩- المرفوع بالمصدر النائب عن فعله ، مثل « ضرباً زيداً ، وإكراماً الضيف ، فالصدر « ضرباً » تاب عن الفعل « اضرب » ، وكذلك المصدر « إكراماً » تاب عن الفعل « أكرم » ، والفاعل في كل منهما ضمير مستتر وجوبا .

الضمير المستتر جوازا :

وهو ما يخلفه الظاهر في مكانه ، أو الضمير المنفصل ، ويكون ذلك في المواضع الآتية :

١- فاعل فعل الغائب أو الغائبة ، مثل « خالدٌ يذاكرُ » ، وهندٌ تصومُ » إلا ترى أنه يجوز لك أن تقول « خالدٌ يذاكرُ أخوه » ، وهندٌ تصومُ » أختها .

٢- المرفوع بالصفات المخفضة ، أي : التي لم يغلب عليها الاسمية نحو « محمدٌ فاهمٌ ، الضيفٌ مكرمٌ ، عليٌّ كريمٌ ، الشرةٌ أكلٌ للطعام ، ففي « فاهم » ، و« كريم » ، و« أكل » ضمير مستتر جوازا تقديره « هو » مرفوع على الفاعلية ، وفي « مكرم » ضمير مستتر جوازا تقديره « هو » مرفوع على أنه نائب فاعل .

وأتت تستطيع أن تقول فيها « محمدٌ فاهمٌ أخوه » ، والضيفُ

٤- فاعل الفعل المضارع البدوء ببناء الخطاب إذا كان للمفرد المذكر مثل قوله تعالى : ﴿ هَلْ قَالَتْ لَهُ تُعَدِّي ﴾ (٤٦) ، وعيس ، فالفعل « تعدى » مضارع مجزوء ببناء خطاب الواحد ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنت » .

٥- فاعل الفعل في التمجيد مثل « ما أحسن الأديب » ، ففي « أحسن » ضمير مستتر وجوبا تقديره « هو » عائد على « ما » مرفوع بالفاعلية .

٦- فاعل أفعل التفضيل ، كقوله تعالى : ﴿ هُمُ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرَبِّيَا ﴾ (٧٤) ، « مريم » ، ف « أحسن » اسم تفضيل فيه ضمير مستتر وجوبا يقع فاعلا له و « أثاناً » ، تمييز .

٧- فاعل اسم الفعل المضارع واسم الفعل الأمر ، مثل « أَرَاهُ » بمعنى : أتوقع ، وتروال ، بمعنى : أنزل ، قال تعالى : ﴿ هَلْ أَرَبٌ لَكُمْ وَلَيْسَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (٤٧) ، « الأنبياء » ، ف « أرب » اسم فعل مضارع بمعنى أتفحص ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبِئْسَ إِلَّا قَبِيلًا ﴾ (٧٨) ، « الأحزاب » ، ف « هلم » اسم فعل أمر بمعنى : قربوا ، أو اجتمعوا - وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنتم » .

٨- فاعل فعل الاستغناء ، كـ « خلا ، وعدا ، وليس » ، ولا يكون « تقول ، ونجح الطلاب ما خلا علياً » ، أو « ما عداً خالداً أو لا يكون

٣- إن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير متبعا نحو « أنت محسنٌ ، أنا مؤمنٌ » قال تعالى : ﴿ وَأَنَا أَظْرَبُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُرْحَىٰ ﴾ (٤٦) ، طه .

٤- أن يكون عامل الضمير حرف نفي ، كقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (٤٢) ، الحاقة .

٥- أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر يكون متبوعا للضمير ، كقوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُونَ الرُّسُلَ وَيَأْتِيَكُمُ ﴾ (٤٧) «المتجعة» ف «يأتاكم» معطوف على «الرسول» والعامل فيهما «يخرج» .

٦- أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :
فَأَتَيْتُ لَا أَنْفَكَ أَخْذُرُ قَمِيْدَةً
تَكُونُ وَإِيَّاهَا بَهَا مَسْئَلًا بَعْدَى

ف «إياها» مفعول معه جاء منفصلا ؛ لأنه وقع بعد واو المعية = المفعولات ، و «الذائد» اسم فاعل من ذاء الشيء يذوده ، إذا ذفعه ، وتقول : فلان يذود عن كذا . أي يذافع عنهم . (الذمار) ما رجب عليك الحافظة عليه وحمايته (أحساب) جمع حسب ، وهو ما يدهه الإنسان من مفاخر آتائه وترات أجداده . الإعراب ؛ أن الذائد الظاهري للذمار (أنا : مبتدأ ، الذائد : خبر ، الظاهري : خبر ثان للمبتدأ ، وهو مصاف والذمار مصاف إليه ، أو صفة للذائد .
وقيل : إن (الذمار) مفعول به للظاهري . (واوفا) حرف يدل على القصر حتى على السكون لا محل له من الإعراب ، (أنا) ضمير منفصل فاعل يذافع ، (أو) حرف عطف . (بلى) عطف على الضمير المنفصل ، وصل مصاف والضمير مصاف إليه .
الشاهد ، (إنا يذافع عن أحسابهم أنا) حيث جاء الضمير (أنا) منفصلا ، لكونه واقعا بعد (أنا) في الظاهر ، فمعنى قوله (إنا يذافع عن أحسابهم أنا) ما يذافع عن أحسابهم إلا أنا .

مكثرت جلساؤه ، وعلى كبرج ولده ، والغره آكل مجالسه للطعام .

٣- فاعل اسم الفعل الماضي ، نحو « المجد يفرز في الامتحان أنا » الكسول فهنئات ، ففي «هنئات» ضمير مستتر جوارزا هو الفاعل ، وتستطيع أن تقول : «أما الكسول فهنئات نجاة» .

اتصال الضمير وانفصاله :

حتى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله ؛ لأن الغرض من استعمال الضمير إنما هو الاختصار ، والتصل أخصر من المنفصل ، فتقول « قُمتُ ، وأكرمتك » ولا تقول « قام أنا » ولا « أكرمت إياك » ؛ لأن البناء أخصر من « أنا » و « الكاف » أخصر من « إياك » .

أما إذا لم يمكن اتصال الضمير ، فلا بد من انفصاله ، ويكون ذلك في مواضع معينة ، منها :

١- أن يتقدم الضمير على عامله ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّكَ تَعْبُدُ وَيَأَيُّكَ تَسْتَعِينُ ﴾ (٥) «الفاغحة» .

٢- أن يتأخر الضمير عن عامله ، وبلى « إلا » لفظا كقوله تعالى : ﴿ وَمَا جِئْنَا بِمَنْزِلَةٍ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا آيَةً ﴾ (٢٤) «الإسراء» ، أو معنى كما في قول الفرزدق .

أنا الذائد الظاهري للذمار وأنتما
يذافع عن أحسابهم أنا أو مغلي (١)
إذ المعنى : ما يذافع عن أحسابهم إلا أنا أو مغلي .

١- هذا البيت من الطويل ، وهو من قصيدة الفرزدق يذافع بها جريرا ويضجر عليه .

في الأصل ، وحق الظير أن يكون مفعولا قبل دخول الناسخ ،
فيستمر الحكم ويترجع بعده .

وعليه جاء قول الشاعر :

أخِي حَسْبُنَاكَ أَيَّاهُ وَقَدْ فَلَيْتُ

أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْعَانِ وَالْإِخْنِ (١)

والشاهد في « حسبك إياه » حيث أتى بالضمير الثاني ، وهو
« إياه » منفصلا ، ولو جاء به متصلا لقال « حسبكهُ » .

والأرجح عند ابن مالك الروصل ، وعليه جاء قول الشاعر :

بَلَيْتُ صَنَعَ أَمْرِي بِرَأْسِ الْكَلْبِ

إِذَا لَمْ تَزَلْ لَأَكْتَسَابِ الْعَمْدِ مُتَّخِرًا

والشاهد « إخالك » حيث أتى بالضمير الثاني وهو « الهاء »

متصلا وهو مفعول ثان لـ « إخال » .

١ - هذا البيت من البسيط .

المفردات ، و « حسب » بمعنى ظن . (أرجاء) جمع رجا ، وهو الناحية (الأضغان)
جمع ضغن وهو الحقد . (الإخن) جمع إخنة وهو الحقد أيضا ، والمعنى هنا للضمير
والترجيح .

الإعراب ، و « أخى » متبنا مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، والياء مضاف
إليه . (حسبك إياه) الكاف مفعول به أول ، (إياه) مفعول به ثان ، وجملة
(حسبك إياه) خبر اليمين ، (وقد) الواو راز إخال . (أرجاء صدرك) أرجاء نائب
فاعل ، وهو مضاف ، وخذل مضاف إليه ، وصدرك مضاف وضمير الخطاب مضاف إليه .
أما الشاهد : فقد أوردناه في المتن فلا داعى لتكراره .

جواز اتصال الضمير وانفصاله

سبق أن ذكرنا : أنه متى تانى اتصال الضمير لم يعدل عنه إلى
الانفصال ، ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان يجوز فيهما الانفصال
مع إمكان الاتصال .

المسألة الأولى :

أن يكون عامل الضمير الجائز فيه (الاتصال والانفصال)
عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه ، وليس المقدم مرفوعا بأن
كان منصوبا أو مجرورا ، فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الاتصال
نظرا إلى الأصل والانفصال مبرا من توالى اتصالين في فضلتين .

ثم إن كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ -
كما في باب أعطى - فالروصل لكونه الأصل ولا مرجح لغيره ،
نحو : الكتاب سئني ، التوب أعطيتكهُ ، ويجوز - وإن كان مرجوحا
« الكتاب سئني إياه ، والتوب أعطيتك إياه » .

ولكون الروصل أرجح لم يأت التنزيل إليه ، قال تعالى :

﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ (١٣٧) ، البقرة ، وقال : ﴿ إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا

فِيحْفِكُمْ تَبَدَّلُوا بِحَمْضِ أَعْيَانِكُمْ ﴾ (١٣٧) ، محمد .

ومن شواهد انفصال : قوله ﷺ « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكُمْ أَيَّاهُمْ » ، ولو
وصل لقال « مَلَائِكُمْهُم » .

وإن كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب « ظن » نحو
« الطالبُ خلتني » فالأرجح عند الجمهور انفصال : لأن الضمير خبر

أسئلة

- س ١ : ما حدّ النكرة ؟ وما أنواعها ؟ وما علامتها ؟ ولماذا كانت هي الأصل ؟ مثل لكل ما تذكر .
- س ٢ : ما الفرق بين الضمير البارز والضمير المستتر ؟ وما أقسام البارز ؟
- س ٣ : عرف كلاً من الضمير المتصل والضمير المنفصل مبيناً المراجع التي يجب فيها استتار الضمير ؟ مع التمثيل .
- س ٤ : استخرج ما يأتي الضمائر البارزة ، وبين موضع الضمائر المستترة ، ثم أذكر مرفع الضمير الإعرابي بارزاً كان أم مستتراً ، وعلامة بنائه .
- أنا فهمت الحور .
- الطحيج سافروا إلى المدينة المنورة .
- قومي يراجبك - نحن نسافر اليوم إلى مكة المكرمة .
- « ما ودعك ربك وما قلى » .
- « ربنا إنا سمعنا منادياً ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا » .
- إياكم والكذب - أراقفك في هذا الأمر .
- « إياك نعبد وإياك نستعين » .
- اجتهد في تحصيل العلم - « نحن نقص عليك أحسن القصص » .
- ما أجمل الأوب - خالد يذاكر الدرس - الجيد يفوز في الامتحان .
- س ٥ : متى يجب اتصال الضمير ومتى يجرز ؟ مثل لكل ما تذكر .
- س ٦ : بين حكم اتصال الضمير وانفصاله فيما يلي مع التعليل ، معرباً ما فارق الخطأ :
- أكرمك - « إياك نعبد وإياك نستعين » - الكتاب سلبية -
- الصديق كأنه زيد - « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه » -
- الغرب أعطيتك - سافرت .

المسألة الثانية :

أن يكون الضمير منصوباً ، كان ، أو إحدى أخواتها ، سواء أكان مسبقاً بضمير أم لا ، مثل « الصديق كُنْهَ أو كأنه زيد » ، فيجرز أن تقول : الصديق كتّ إياه ، وكان إياه زيد ، والأرجح عند الجمهور الفصل ، وعند ابن مالك الروصل ؛ لأنه الأصل .

ومن الروصل قول الرسول ﷺ لعمر بن الخطاب لما أراد أن يعزل ابن صبياد ظناً منه أنه اللجّالهم إن يكُنْه فلن تُسلط عليه ، وإلا يكُنْه فلا خير لك في قتله .

ومن ورود الفصل قول الشاعر :

لئن كان إياه لقد حُصِّلَ بعمدنا

عن العنهد والإنسان قد يتغير^(١)

والشاهد فيه : قوله : كان إياه « حيث أتى بالضمير الواقع خيراً لـ « كان » الناسخة وهو قوله : « إياه » منفصلاً .

(١) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو لمر بن أبي ربيعة الخزرمي .

حال بمعنى تغير ، ويقصد بالهميد ما عهد من جماله وشبهه .

الإعراب ، (لن) اللام موصولة للقسام ، (إن) حرف شرط جازم ، واسم كان ضمير

مستتر فيه جوازاً ، وإياه خبره ، (لقد) اللام واقعة في جواب القسم ، وقاعل حال

ضمير مستتر ، وجملة (حال) وقاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم ، والواو في قوله (والإنسان) واز

إحالة ، و (قد) حرف تقييل ، وجملة الفعل المضارع وقاعله المستتر فيه جوازاً

(يتغير) في محل رفع خبر البعْد ، وجملة البعْد خبره في محل نصب حال

والشاهد في البيت قد أوردناه مفصلاً في المتن .

٣- (اللذان) للمثنى المذكور - في حالة الرفع ، قال تعالى :
﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُزهِمَهُمَا ﴾ (١٦) ، النساء ، ، و (اللذين)
في حالي النصب والجر ، قال تعالى : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا الَّذِينَ آمَنُوا
مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾ (٤٦) ، فصلت ، ، وتقول : « سَلَّمْتُ عَلَى
الَّذَيْنِ قَارًا » .

٤- (اللتان) للمثنى المؤنث - في حالة الرفع - تقول « اللتان قَارَتَا
بِالْحَارَةِ مَصْرِيَّتَانِ » و (اللتين) للمثنى المؤنث - في حالي
النصب والجر - تقول « آتَرَمْتُ اللَّتَيْنِ قَارَتَا ، أَتَيْتُ عَلَى اللَّتَيْنِ
قَارَتَا » .

٥- (الذين) لجميع المذكور المعقل فقط ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ
لِلرَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ (٤٠) « المؤمنون » وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّبُهُمْ نَارًا ﴾ (٥٦) « النساء » وقال : ﴿ أَنَّهُمْ تَرَى إِلَى
الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ (٢٤٢) « البقرة » ، وهو
اسم موصول مبنى على الياء رفاعاً ونصباً وجرّاً .

وتتر هذيل يقولون : « اللذون » رفاعاً ، و « الذين » نصباً وجرّاً .
قال الشاعر :

تَعْنُ اللذُونَ صَبْحُهَا الصَّبَاخَا

يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مَلْحَاخَا (١)

١- هذا البيت من الرجز المطور ، وقد اختلف في نسبه فقيل : إنه لرزية بن المعجاج ،
ونسب أيضاً إلى ليلى الأحملة .

ثانياً : الاسم الموصول

الموصول في الأصل : اسم مفعول من وصل الشيء بغيره ، إذا
جمله من قامه .

وهو ضربان : (موصول اسمي ، وموصول حرفي) .

الموصول الاسمي

هو كل اسم انتقل إلى صلة وعطف وهو نوعان :

١ - خاص ٢ - مشترك

أولاً - الخاص :

وهو الذي يكون نصفاً في معناه لا يتجاوز إلى غيره ، وهو
ثمانية ألفاظ :

١- (الذي) للمفرد المذكور ، ويستعمل للمعقل وغير المعقل .
فمثال المعقل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ
﴾ (٢٣) ، الزمر ، ومثال غير المعقل قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُكُمْ
الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ (١٢٣) « الأنبياء » .

٢- (التي) للمفردة المؤنثة عاقلة كانت أو غير عاقلة ، فمثال
العاقلة قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي
زَوْجِهَا ﴾ (١٧) ، الحاقة ، ، ومثال غير العاقلة قوله تعالى : ﴿ مَا
وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ (١٢٤) « البقرة » ، فأوقع
« التي » على القبلة - وهي : غير عاقلة .

﴿٤٤﴾ ، الطلاق ، ، وقال : ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفِتْيَانَ حَشِشَةً مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ ﴿٥٥﴾ ، النساء ، .
وقد تحذف ياء (اللاتية ، واللاتية) اجتزاء بالكسرة ، فنقول :
(الآء - والآت) .

ثانيا - المشترك ،

وهو الذي يصلح للاستعمال في معان متعددة من غير أن تتغير صيغته اللفظية ، وهو ستة ألفاظ :

أولا : (من) وهي للعالم في أصل الروضع كقوله تعالى :
﴿ وَ مِنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ ﴿٤٦﴾ ، الرعد ، وهم مؤمنو اليهود والنصارى ، وتقول : « عرُفْتُ مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَتْ قَائِمًا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ » .

وقد تستعمل لغير العالم في ثلاث مسائل :

١ - أن ينزل غير العالم منزلة العالم ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ ﴿٥٥﴾ « الإحقاف »
ف « من » في قوله سبحانه : ﴿ مَنْ لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ واقعة على الأسماء لتزيلها منزلة العالم بدليل دعائها ؛ إذ لا يدعى إلا العالم وقال الشاعر :

أسرَبَ الفطاهل من يعير جاحته

لعلني إلى من قسست تحت أظفر

والشاهد فيه قوله : « اللذون » حيث جاء بالراو رفعا في حالة الرفع ، وهو حينئذ معرب ؛ لأن شبه الطرف عارضة الجمع ، وهو من خصائص الأسماء تقول « جاء الذون أكرمتمهم » ، ورأيت الذين أكرمتمهم وسلمت على الذين أكرمتمهم » .

٢ - (الأئي) - بالقصر - و (الآء) - بالمد - جمع المذكر ، ومن شواهد القصر قول الشاعر :

نحن الأئي فسا جمع جـمـمـو

عك ثم وجمهمهم إلينا

يريد : نحن الأئي عرفوا بالشجاعة وقهر الأعداء .
ومن شواهد المد : قول الشاعر :

أبى الله للشمم الآء كساتهم

سُورف أجاذ القين يوماً صفائها

٧ - (اللاتية واللاتية) جمع الموزن المعقل ، قال تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي يُؤَسِّنُ مِنَ الْمُجِيعِينَ مِنْ نَسَائِكُمْ أَنْ أَرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ﴾ = المقدرات ؛ (صحوا المباحا) جاورا في وقت الصباح ، (النخيل) اسم مكان ، (غارة ملحاحا) خديعة تدوم طويلا ، وكلمة (ألح) تالي بمعنى دم ، تقول : ألح المطر بمعنى دام .

الإعراب ؛ و (نحن اللذون) سندا وخبر ، (صحوا) فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب ، (المباحا) ظرف متعلق بـصحوا ، وكذا (يوم) ، (غارة) مفعول لأجله ، (ملحاحا) نعت لغارة .

أما الشاهد ، فقد أوردناه في اللقن

غير عاقل ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٥٥) ، والأفعال ، وقوله : ﴿ قَلَمًا فُضِيحًا عَلَيْهِ الْمُرَاتُ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتِهِ ﴾ (٤٤) ، وما .

ثانيا : ما ، وهي لغير العالم في أصل الروضع كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ (٤٦) ، النحل ، وتستعمل بلفظ واحد للمفرد والثنائي والجمع مذكرا ومؤنثا ، تقول : « أعجبتني ما اشتريته وما اشتريتها ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتهم ، وما اشتريتهن » . . . وقد تستعمل للعالم في ثلاث مسائل :

١ - أن يجتمع العالم مع غير العالم ، ويقصد تغليب غير العالم كقوله تعالى : ﴿ سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ (١٦) ، الحجر ، فإن التسيح يشمل العالم وغير العالم .
٢ - أن يكون المراد بها أنواع العالم كما قال تعالى : ﴿ فَانكحوا ما طاب لكم مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٣) ، النساء ، أى : فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء .

٣ - أن تكون للمبهم أمره من الأشخاص كقولك - وقد رأيت شيئا من بعد ولا تدري أبشر هو أم حيران - فتقول لغيرك « انظر إلى ما ظهر لي » وكذا لو علمت إنسانيته ، ولم تدري أذكر هو أم أنتي ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ (٣٥) ، آل عمران ، - أى : الذى فى بطنى - فعبّر عنه بـ « ما » لأنه لم يتصف بالعقل بعد وإن كان من أهله .

والشاهد فيه قوله (من) بغير (حيث أوقع « من » على القطاة لتتربطها منزلة العالم بتدليل ندائها ، ولا ينادى إلا العالم الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال ويصنعه .

٢ - أن يجتمع غير العالم مع العالم فيما وقعت عليه « من » ، قال تعالى : ﴿ أَقَمْنَ يَطْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ (١٧) ، النحل ، ف « من » فى قوله : (من لا يخلق) عام فى العالم وغيره ؛ لشموله الأدميين والملائكة والأصنام ؛ فإن الجميع لا يخلقون شيئا .

وكما فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ (١٨) ، الحج ، ف « من » فى قوله : (فى السموات) عام فى العالم وغيره ؛ لأنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها .

ومن فى قوله (من فى الأرض) عام فى العالم وغيره ؛ لأنه يشمل الأدميين والدواب والشجر والجبال وغيرها .

٣ - أن يقترن غير العالم بالعالم فى عموم فصل بـ « من » المرصولة كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَلَىٰ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ شَيْءٍ فَيَتَّبِعُهُمْ مِنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ (٤٥) ، النور ، ف « من » فى قوله : (من يمشى على بطنه ، وكذا « من » فى قوله : (من يمشى على أربع) واقعة على غير العالم لاقتترانه بالعالم فى عموم قوله تعالى : (كل دابة) لأن الدابة لغة : اسم لا يبد على الأرض عاقلا كان أو

والجملة بعدها صلة المرصول والتقدير « الذي هو قائم » . - وفي المثال الثاني - مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والصلة في هذين المثالين : جملة اسمية صدر صلتها ضمير مذكور في الكلام .

٢ - إلا تصاف ولا يذكر صدر صلتها نحو « يسرني أي ناجح ، وسأكرم أي ناجح ، وسأحفي بأي ناجح » ف « أي » في المثال الأول - فاعل مرفوع بالضممة ، وفي الثاني - مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفي الثالث - مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

٣ - إلا تصاف ، ولكن يذكر صدر صلتها « يعجبني أي هو محبته وسأكرم أي هو محبته ، وأني على أي هو محبته » ف « أي » في الأول : فاعل مرفوع بالضممة ، وفي الثاني : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة - وفي الثالث : مجرور بعلى وعلامة الجر بالكسرة الظاهرة ف « أي » في هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة بالبركات الظاهرة (الضممة رفعاً ، والفتحة نصباً ، والكسرة جراً) .

٤ - أن تصاف ، ويحذف صدر صلتها ، تقول : « يعجبني أيهم قائم ورايت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم » وعليه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنْبَعْنَ مِنْ كُلِّ شَيْمَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [٦٦] « مرعب ، بناءً » أي « على الضم - والتقدير « أيهم هو أشد » و « أي » مفعول به للفتعل « نبعن » مبنى على الضم في محل نصب ،

ثالثاً : (أي) تستعمل للماقل وغيره ، وهي ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديرًا ، ولا تصاف إلا إلى معرفة لتكون معرفة ، وتعرفها بالاجافة والصلة ؛ لأن تعريف الإضافة يزيل إبهام ما وقعت عليه ، وتعرف الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه ، ولا يعمل فيها إلا عامل مستعمل بتقديم عليها ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنْبَعْنَ مِنْ كُلِّ شَيْمَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [٦٦] « مرعب » ، وإنما اشترط كون العامل فيها متقدماً ليظهر من أول الأمر الفرق بين المرصولة هذه وبين الشرطية في نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [١٦٦] « الإسماء » والاستفهامية في نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [٨١] « غافر » ، وذلك لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها ، لأن لها صدر الكلام ، فلو عمل فيها ما قبلها لصارت حشراً أي : في وسط الكلام - وذلك يخالف وضعها .

والشهور عند الجمهور ملازمة « أي » المرصولة للإفراد والتركيب ، وقد تنى وتجمع عند بعضهم ، فتقول : « أية وآيات » و « آيات » و « آيات » .

أحوال « أي »

أي « الموصولة تأتي على أربعة أحوال :

١ - أن تصاف ويذكر صدر صلتها نحو « يعجبني أيهم هو قائم . وأكرمت أيهم هو قائم » ف « أي » - في المثال الأول - فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهي اسم مرصول مضاف إلى « هم »

رابعاً : « آل »

تستعمل « آل » اسم موصول عند الجمهور ، وتكون للماقل وغيره ، وتأتي بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والفرد والثنى والجمع ، تقول : جاءني الناجح والناجحة ، والناجحان والناجحات .

ولا تكون موصولة إلا بشرط أن تدخل على صفة مريحة -

كاسم الفاعل أو اسم المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ﴾ [١٧٧] ، والمديد ، وقوله : ﴿ وَالسُّقْفِ الْمَرْفُوعِ ﴾

والبئر المسجور [١٦] ، « الطور » ، فـ « آل » في « الصادقين والصدقات » موصولة لدخولها على اسم الفاعل ، و « آل » في « المرفوع والمسجور » موصولة لدخولها على اسم المفعول .

هذا : وقد اختلف النحاة في « آل » هذه ، فذهب بعضهم إلى أنها اسم موصول - وهو الصحيح - بدليل عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح النقيّ زيه ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وذهب بعضهم إلى أنها حرف موصول ، وذهب بعضهم إلى أنها حرف تعريف وليست من ألوصولية في شيء .

خامساً « ذو »

تستعمل « ذو » اسم موصول في لغة « طي » وتكون للماقل وغيره .

ومثل ذلك قول الشاعر :

إذا ما لقيت بني ممالك

فسلم على أيهم أفضل (١)

فهـ « أي » اسم موصول مبني على الضم في محل جر به « على » ، وبعض العرب أعرب هـ « أي » مطلقاً حتى لو أضيفت - وحذف صدر صلتها ، فتقول : يمشيني أيهم قائم ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم ، وعليه قرئ (ثم لتزعن من كل شيعة أيهم أشد) بنصب « أي » - وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب - وروى - في البيت فسلم على أيهم أفضل « بجر » أيهم « بالكسرة .

١ - هذا بيت من الغناب ، وهو لسان بن رعدة ، الشاعر المغموم ، وهو أحد من تروخه عنهم اللغة .

الإعراب : (إذا) ظرف لم يستقبل من الزمان ، مضمون معنى الشرط (ما لقيت بني مالك) ما : زائدة ، لقيت : جملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها ، (فسلم) الفاء داخلة على جواب الشرط ، وفاعل (سلم) ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنت) .
(أيهم) اسم موصول مبني على الضم في محل جر به (على) وهو المالك ، ويروى بجر (أي) ، وعليه فهم اسم موصول مجرب بالكسرة الظاهرة . (أفضل) خير لبيعا محذوف ، والتقدير : هو أفضل ، وجملة البيعا وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد : (أيهم أفضل) فأي اسم موصول مبني على الضم في محل جر به (على) ، وهي الرواية المشهورة الغالبة .

أما على رواية جر (أي) فهي مبررة معجزة بالكسرة الظاهرة .

ولا تكون ، ذاء ، موصولة إلا بثلاثة شروط :

١ - ألا تكون للإشارة ؛ لأنها إذا كانت للإشارة صح دخولها على المفرد ، نحو « ماذا الترائي ؟ » ، من ذاء المذهب ؟ » والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير « أل » فليست « ذاء » في هذين المثالين - موصولة ، بل هي للإشارة ، والمعنى : من هذا المذهب ؟ وما هذا الترائي ؟ » .

٢ - ألا تكرر ملغاة ، وإلغائها على وجهين :

الأول ، يكون بتقديرها مركبة مع « ما » في نحو « ماذا صنعت ؟ » فيصير إن اسما واحدا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المعرلية المقدمة بـ « صنعت » ، والتقدير : « أي شيء صنعت ؟ » .
الثاني ، يكون بتقديرها زائد بين « ما » ومدخولها ، فكأنك قلت : « ما صنعت ؟ » .

٣ - أن يتقدمها استفهام بـ « ما باتفاق » ، أو « من » على الأصح فالأول : نحو قول لبيد :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ

أُنْحَبُ فَيُقِنِّي أُمَّ ضَلَالٍ وَيَأْمُلُ (١)

١ - هذا بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري .

ومعناه : اسألا المرء اليتم بالذي التكالب عليها المريض على جميع المال ، الذي لا يدع سبيلا إلا سلكه ليبرخ مأزقه منها ، أمر تذر أوجهه على نفسه ، أم هو ضلال وباطل من أموره ؟

الإعراب : (ألا) أداة استفتاح . (تسألان المرء) فعل وفاعل ومفعول . (ماذا) =

وأشهر لغاتهم فيها : أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث

مفرداً ومثنى ومجموعاً ، تقول : « حضر ذو نجیح ، وذو نجیح » ، وأكرمت ذو نجحوا ، وسلمت على ذو نجحين » ، وقد سمع من كلام بعضهم « لا وذو في السماء عرشه » وقال شاعرهم - وهو : سنان بن الفحل الطائي :

فإِن الْمَاءَ مَسَاءُ أَبِي رَجْدَى

وبنوى ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَرِيثٍ

وهي مبنية - في الأمثلة السابقة - على الرأي الصحيح .

وبعض العرب يميز إعراب « ذو » الموصولة إعراب « ذو » التي بمعنى صاحب - بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ، فيقولون « جاءني ذو قام » ورأيت ذاً قام ، ومررت بذي قام ، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

فإِذَا كَرَأْمٌ مَرَبْرُونَ لَقِينَهُمْ

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفِينَا

بحر « ذى » - في البيت - تشبيهاً لها بـ « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى البيت برواية - أخرى - وهي « حسبي من ذو عندهم ما كفينا » على الأصل في « ذو » ؟

سادساً « ذاء »

« ذاء » من الأسماء الموصولة المشتركة ، وتكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع ، مذكراً ومؤنثاً ، نحو « من ذاء عندك ؟ » وماذا عندك ؟ » .

حيث قالوا : إن هـ هذا « اسم موصول مبتدأ ، ولم يتقدم عليه ما ولا من » ، و « تخمين » : صلته والعائد محذوف ، و « طليق » - بمعنى « طلق » - خير المبتدأ ، أي : « والذي تخمينه طليق » .
وعلى مذهب البصريين : ف « هذا » اسم إشارة على أصله لا موصول ؛ لأن هـ ها ، التبيه لا تدخل على الموصولات ، وهو - مبتدأ - و « طليق » : خبره ، وهي جملة اسمية ، و « تخمين » : حال من فاعل « طليق » المستتر فيه متقدمه على عاملها - أي : وهذا طليق محمولا لك .

هذا : ويظهر الفرق بين « ذا » الموصولة ، و « ذا » الملقاة بالبدل ، فتقول عند جملك « ذا » موصولة « ماذا صنعت ؟ أخير أم شر بالرفع على البدلية من « ما » لأنها مبتدأ ، فتكون « ذا » موصولة خيره .

أما إذا جعلتها ملغاة فتقول « ماذا صنعت ؟ أخيراً أم شراً بالنصب على البدلية من « ماذا » لأنها في محل نصب مفعول مقدم لـ « صنعت » . . . أو بالجواب ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَأَلْتُكَ مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلِ الْمَغْفُورُ ﴾ (١٢١) ، البقرة ، فقد قرئ بنصب « المغفور » ورفع . فالرفع على أن « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصولة خبره ، والتقدير : « أي شيء الذي ينفقونه » فيجب أن يكون الجواب مرفوعاً أيضاً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : « الذي ينفقونه المغفور » فيكون الجواب مطابقاً للسؤال في الإعراب .

والنصب على أن « ماذا » اسم استفهام في محل نصب مفعول مقدم لـ « ينفقون » ، فيكون الجواب وهو « المغفور » منصوباً أيضاً بفعل محذوف يدل عليه المذكر قبله ، والتقدير : « ينفقون المغفور » .

ف « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر ، وجملة « يحاول » صلة الموصول .

والثاني : نحو قول أمية الهذلي :

أَلَا أَنْ قَلْبِي لِنَدَى الطَّاعِعِينَ

حزبين فمن ذا يعزّي الحزبينا (١)

ف « من » مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة « يعزّي الحزبينا » صلته .

والكوفيون لا يشترطون في موصولية « ذا » تقدم « من » أو ما « الاستفهامية ، واحتجوا بقول الشاعر :

عَدَسٌ مَا لِعَسَادٍ عَلَيْكَ إِسَارَةٌ

أمنت وهذا تخمين طليق

= ما : اسم استفهام مبتدأ ، « ذا » اسم موصول بمعنى الذي خبر . (يحاول) جملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . (أمنت) الهمزة للاستفهام ، و (تحب) بدل من « ما » الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، ويحل الرفع موقعه ، و (يقضي) فعل مضارع مجي للمجهول ، و « نائب الفاعل ضمير مستتر له : (أم) عاطفة . (صلال) مفعول على نصب ، و (باطل) مفعول على صلال .

أما الشاهد : فقد أوردناه في الفن فلا داعي للذكره .

(-) هذا البيت من الغرر ، وهو لأمية بن أبي عائد الهذلي ، ونسبه المعنى إلى أمية بن أبي الصلت .

ومعناه : إن قلبي حزين ، فقد استولى عليه أحبابنا الذين فارقتنا وأرغلتنا ، فهل له من يسليه ؟ بمعنى ليس له من يعزيه ، إذ أن الاستفهام إنكاري بمعنى النفي .

الإعراب : (حزبين) خبر ثان لأن ، (من) اسم استفهام مبتدأ ، (ذا) اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ . (يعزّي الحزبينا) جملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف في (الحزبينا) للإطلاق .

أما الشاهد : فقد أوردناه في الفن .

وجاءت التي أكرمتها ، وجاء اللذان أكرمتهم ، وجاءت اللتان أكرمتهما ، وجاء الذين أكرمتهم ، وجاء اللاتي أكرمتهن ، وهذا الضمير يسمى العائد ؛ لمروده إلى الموصول ، ثم الموصول إن طابق لفظ معناه ، فلا إشكال في مطابقة العائد له لفظا ومعنى كما في الموصولات المختصة ، وإن خالف لفظه معناه بأن يكون اللفظ مفردا مذكرا وأريد به غير ذلك كما في الموصولات المشتركة غير « أل » .

فمثلا : « من ، وما » إن قصدت بهما الفرد المذكور فإن العائد يطابق اللفظ ، نحو « جاءني من أكرمته ، وأعجبتني ما اشتريته » ، وإن قصدت بهما غير الفرد المذكور ، بأن استعمل كل منهما مؤنثا أو متى أو جمعا بتوحيهما ، فإن لك في العائد وجهان :

مراعاة اللفظ - وهو الأكثر - فتأتي بالضمير العائد مفردا مذكرا ، ومراعاة المعنى : تأتي بالضمير العائد مؤنثا أو مشئي أو مجموعا حسب معنى « من ، وما » ، وعلى الأول جاء قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٤٢) ، وعلى الثاني : جاء قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٤٢) « يونس » .

حذف العائد

سبق أن قلنا بأن الموصول الاسمي مفتقر إلى صلة بعده توضح معناه وتزيل إبهامه ، ولا بد أن تشمل على عائد (رابط) يربطها بالموصول ، وهذا العائد له ثلاث حالات :

١ - عائد مرفوع (في محل رفع) .

١ - وكذا سورة (محمد) ، آية : ١٦ .

صلة الموصول

الموصولات الاسمية كلها - مختصة أو مشتركة - تفتقر إلى صلة توضح معناها وتتصل بها ؛ لأنها توافق لا يتم معناها إلا بصلة متأخرة عنها لزوما ؛ لأن الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئية المتأخر .

والصلة التي يفتقر إليها الموصول نوعان :

جملة (اسمية أو فعلية) ، شبه جملة (الطرف أو الجار والجرور ، أو الصفة الصريحة) .

أما الجملة : فشرطها أمران :

أولا : أن تكون خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها ؛ لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجملة نحو : « جاء الرجل الذي قام أبوه » قال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٦١) الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴿ ٦٢ ﴾ « المؤمنون » .

فلا يجوز أن تكون الصلة جملة إنشائية ، وهي : ما قارن لفظها معناها ، فلا يجوز أن تقول « جاء العبد الذي بعثته » قاصدا لإنشاء البيع ، وكذلك لا يجوز أن تكون الصلة جملة طلبية ، وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرا كانت أو نهيًا ، فلا تقول « جاء الذي أضربه أو لا تضربه » .

ثانيا : أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في أفرادها ، وتقسيمه وجمعه وتذكيره وتأنيبه نحو « جاء الذي أكرمته »

القييد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه ، إذ الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها ، وكل منهما صالح لأن يكون صلة كاملة لا تشتماله على ضمير مستتر فى الفعل وفى الجار والمجرور ، بخلاف الخبر المفرد فإنه لا يصلح للوصل على حذفه .

ثانياً : حذف العائد المنصوب ،

يجوز حذف العائد المنصوب : إذا كان ضميراً متصلاً بمنصوباً .

بفعل تام أو بوصف غير صلة الألف واللام التى يعود عليها الضمير ، نحو « جاء الذى ضربته » فيجوز أن تحذف العائد المنصوب وتقول « جاء الذى ضربت » : لأن الضمير منصوب بفعل تام متعدد - وهو : ضرب - ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُرْنِي وَمَنْ حَقَّقْتُ وَحِيداً ١١١ ﴾ والدر ، وقوله : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ١١٢ ﴾ « الفرقان » فحذف العائد المنصوب - وهو : الهاء - لأنه ضمير منصوب بفعل تام ، وكذلك يجوز حذف الهاء من نحو « الذى أنا معطيكه كتاب » فتقول : « الذى أنا معطيك كتاب » لأن الضمير المتصل منصوب بوصف (اسم فاعل) غير صلة للألف واللام ، ومنه قول الشاعر :

مَا اللَّهُ مُرَلِكٌ فَضَّلْتُ فَأَحْمَدُهُ بِهِ

فَمَا لَأَنَّى غَيَّرَهُ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

ف « ما » موصول اسمى فى موضع رفع على الابتداء و « فضل » خبره ، وجملة « الله مُرَلِكٌ » صلة الموصول والعائد محذوف ؛ لأنه منصوب بوصف (اسم فاعل) غير صلة للألف واللام ، والتقدير : « الذى الله مُرَلِكٌ فضل » .

- ٢ - عائد منصوب (فى محل نصب) .
٣ - عائد مجرور (فى محل جر) .

وحدِيثنا الآن عن حذف العائد (الرابط) من جملة الصلة متى يجوز حذفه ؟ ، ومنى يتبع ؟ وإليك البيان بالتفصيل .

أولاً - العائد المرفوع ،

يجوز حذف العائد المرفوع : إذا كان مبتدأ غير منسوخ ، وكان مخبراً عنه بغيره ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَبْرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَنفُسَهُمْ أَشَدُّ ١٢٤ ﴾ ، مريم ، ف « أشد » خبر مبتدأ محذوف تقديره « هو أشد » ونحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ١٢٥ ﴾ « الزخرف » ، ف « إله » خبر مبتدأ محذوف تقديره : « هو إله » وذلك المبتدأ هو العائد ، وخبره مفرد وهو « إله » ، و « فى السماء » متعلق بـ « إله » لأنه بمعنى معبود - أى : هو إله فى السماء - أى : معبود فيها .

وعلى ذلك : لا يحذف العائد فى نحو « جاء اللذان قاما ، أو ضرباً - بالنساء للمجهول - أو كانا قائمين » لأنه خبر مبتدأ ، فإنه فى المثال الأول - فاعل - وفى الثانى : نائب عن الفاعل ، وفى الثالث : منسوخ ، فهو فاعل مجازاً ، والفاعل ونائبه لا يحذفان .

وكذلك لا يجوز حذف العائد فى نحو « جاء الذى هو يقوم » أو هو فى الدار ؛ لأن الخبر غير مفرد ؛ لأنه فى المثال الأول : - جملة فعلية - ، وفى الثانى : جار ومجرور ، فإذا حذف الضمير المنفصل

فالمرصوف بالمرصول - وهو « الأمر » - محجور به ، إلى « المعديّة ، والمعائد المحذوف محجور به « المعديّة » ، وهي متعلقة به « رَكَتٌ ، والتقدير : « لا تَرَكُّنْ إِلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَتِ إِلَيْهِ ، فاتفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلقاً .

وعلى ذلك : لا حذف في نحو « مررت بالذي غَضِبْتَ عَلَيْهِ » لاختلاف حرفي الجر ، فالمرصول محجور به « الباء » والمعائد محجور به « على » ، ولا في نحو « مررت بالذي مررت به على زيد » لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن « الباء » الداخلة على المرصول (للإيضاح) ، و « الباء » الداخلة على المعائد للتسمية .

كذلك : لا حذف في نحو « مررت بالذي فرحت به » لاختلاف المتعلق (العامل) فالمرصول وجاره متعلقان بالفعل « مرَّ » والمعائد وجاره متعلقان بالفعل « فرِحَ » .

٢ - العائد الجرور بالإضافة :

يجوز حذف المعائد الجرور بالإضافة : إن كان المضاف الجار للمعائد اسم ثاعل يسمى المثل أو الاستقبال نحو « جاء الذي أنا مكافئ الآن أو غداً - بحذف الهاء - والأصل : « مكافئةً » قال تعالى : ﴿ قَافِضٍ مَا أَنْتَ قَافِضٍ ﴾ ﴿٣٧﴾ ، طه ، ف « ما » - في الآية - مرصول اسمي وجملة « أنت قاض » صلة ، والمعائد ضمير محذوف محجور بإضافة اسم الفاعل « قاض » إليه ، والتقدير : قافض الذي أنت قاضيه .

فإذا اختلف شرط من هذه الشروط لا يحذف المعائد ، فلا حذف في نحو « جاء الذي إياه أكرمت » لأن الضمير منفصل ، ولا في نحو « جاء الذي إني فأصل » لأنه منصوب بحرف ناسخ لا يفعل تام ، ولا في نحو « أنا الضاربة » لأنه منصوب بوصف واقع صلة ل « آل » .

هذا : ويكثر حذف المعائد المنصوب بفعل تام متعمد ، ويقال حذف المعائد المنصوب بالوصف .

ثالثاً - العائد الجرور :

المعائد الجرور : إما أن يكون محجوراً بالحرف ، أو محجوراً بالإضافة ، ولكل حكمه :

١ - العائد الجرور بالحرف :

يجوز حذف المعائد الجرور بالحرف : إذا كان المرصول أو المرصوف بالمرصول محجوراً بعمل ذلك الحرف لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، مع اتفاقهما في المتعلق ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ ﴿٣٦﴾ ، المؤمنون ، فالمرصول وهو « ما » محجور به « من » التبعيضية ، وهي متعلقة ب « تَشْرَبُونَ » والتقدير : ويشرب من الذي تَشْرَبُونَ منه ، فاتفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلقاً .
ومنه قول الشاعر :

لَا تَرَكُّنْ إِلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَتِ

أَيْئَاءَ يَعْصُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

الموصول المحرف

الموصول المحرفي : كل حرف أول مع صلته بالمصدر ، ولم يفتح إلى عائد ، وهو خمسة أحرف :

١- « أن » - الفترحة الهمزة المشددة النون - وتوصل بالجملة الاسمية نحو « يَسْرِيْ أَتَاكَ تَاجِحٌ » ، قال تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا » ﴿٥١﴾ « المعكروت ، ف « أن » ، واسمها (ضمير المتكلم المعظم نفسه) ، وخبرها جملة (أنزلنا) في تأويل مصدر فاعل « يكف » والتقدير « أو لم يكفهم أنزلنا » .

ومثلها « أن » الخففة من الثقيلة ، غير أن الغالب في اسمها أن يكون ضميرا محذوفا ، أما خبرها فهو جملة - بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ ﴾ ﴿٤٦﴾ « النزول » ، أى : علم كون مرضي منكم - ف « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف ، وخبرها جملة « سيكون » ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول « علم » .

٢- « أن » - يفتح الهمزة ويسكون النون - وتوصل بالفعل المنصرف سواء أكان ماضيا نحو قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّى أَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾ ﴿٨٧﴾ ، والقصص ، أى : لولا من الله يخسف بنا ، أم كان مضارعا نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ﴿١٨٤﴾ « البقرة » ، أى : صومكم خير لكم - أم كان أمرا نحو : أَتَرْتُ إِلَيْهِ بَأْنَ قُمْ - أى : أترت إليه بالقيام - فإن وقع بعدها

وعليه : فلا حذف في نحو « جاء الذي قام أبوه » ، لأن المضاف ليس اسم فاعل الذي أنا محساره أمس ، لأن المضاف وإن كان اسم فاعل ، ولا في نحو « جاء » ، فإنه ليس بمعنى الحال أو الاستقبال ، ولكنه بمعنى المضى .

أما شبه الجملة . فثلاثة أشياء :

١- الظرف المكاني والجار والجرور التامان ، والمراد بالتام فيهما : أن يكون في الرصل بهما فائدة ، نحو « جاء الذي عندك » ، أو الذي في الدار » ، والمامل فيهما فعل محذوف وجرب ، والتقدير : « جاء الذي استقر عندك » ، أو الذي استقر في الدار » ، فإن لم يكونا تامين فلا يجوز الروصل بهما : فلا تقول : « جاء الذي مكانا » ولا « جاء الذي بك » : إذ لا يتم معاهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر ، فتقول : « جاء الذي سكن مكانا والذي مر بك » .

٢- الصفة الصريحة : أى : الحالصة للوصفية ، وتكون صلة له « أل » الموصولة دون غيرها ، والمراد بها : اسم الفاعل نحو « الضارب » واسم المفعول نحو « المضروب » - وهذا باتفاق - ثم الصفة المشبهة على رأى ابن مالك نحو « الحسن الوجه » ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ ﴿٦٧﴾ « الحديد » ، أى : الذين تصدقوا واللاتي تصدقن » ، وقوله : ﴿ وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ ﴾ ﴿٥٠﴾ « الطور » ، أى : الذي رُفِعَ .

٥- « ما » وتكون مصدرية ظرفية نحو « لا أصحِّبُك ما دُمْتُ مُطلقاً »
 أى : مدة دوامك مُطلقاً ، قال تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ
 وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (٣٦) « مرجع ، أى : مدة دوامي حياً - أو
 غير ظرفية نحو « عَجِبْتُ مَا ضَرَبْتَ زَيْدًا » ومنه قوله تعالى :
 ﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ (٣٦) « ص ، أى : بنسيانهم يوم
 الحساب ، وتوصل بفعل متصرف ماضٍ كالأنظمة السابقة - أو
 مضارع كما في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ
 كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ ﴾ (١٤٦) « البقرة ، أى : كمن عرفتهم آبائهم ،
 وتوصل كذلك بجملة اسمية لم تصدر بحرف نحو قول
 الشاعر :

واصل خليلك ما التواصل مُمكنٌ

فسلأنت أو هو عن فسرريب راحل

أى : واصل خليلك مدة إيمان التواصل .

فعمل جاءه نحو : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (٣٥)
 ، النجم ، ونحو : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ
 ﴾ (١٨٥) « الأعراف ، كانت مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير
 الشأن محذوف .

٣- « كي » وتوصل بالاضارع المقرون به لام ، التعميل لفظاً أو
 تقديراً ، مثال وصلها بالاضارع المقرون به لام « التعميل لفظاً ،
 قوله تعالى : ﴿ لَكِي لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ (٣٧)
 ، الأحزاب ، أى : لئلا يكون حرج على المؤمنين - ومثال وصلها
 بلام التعميل تقديراً ، قوله تعالى : ﴿ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كِي تَغْرِ
 عَيْنَهَا ﴾ (١٣) « القصص ، والتقدير : لكي تغر عيناها أى : لقرّة
 عينها .

٤- « لئ » وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، والغالب وقوعها بعد ما
 يفيد التضمني كـ « وَدَّ ، وَأَحَبَّ » نحو « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ عَلِيٌّ ،
 وَأَحَبُّ لَوْ يَقُومُ خَالِدٌ » قال تعالى : ﴿ لَوْ يَدْرُؤُكُمْ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ
 سِنَةٍ ﴾ (٤٦) « البقرة ، أى : لئلا يرد أحدكم التعمير .

وقد جاء وقوعها بعد ما لا يفيد التضمني قليلاً كقول الشاعر :

مَا كَانَ ضَرْكُ لَوْ مَنَّتْ وَرَمَسًا

مِنَ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغْفِظُ الْمُحْتَقِ

أى : ما كان ضرك مثق .

الابتداء والخير

تعريف الابتداء : اسم صريح أو غير لئنه ، مجرد عن العوامل اللفظية أو غير لئنه ، مخير عنه ، أو وصف رافع لكفى به عن الخير . فالاسم الصريح كلفظ الجلالة ومحمد فى نحو (اللَّهُ رَبُّنَا) ، (مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا) . والذى يبرزه الصريح كقوله تعالى : ﴿ هُوَ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ (٧٨٤) ﴾ ، البقرة ، ... ﴿ هُوَ وَأَن تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ (٢٤٧) ﴾ ، البقرة ، ، وكقولك : « أن يجتهد أنفع لك » . فالخرف المصدرى وفعله يسبب منهما مصدر يكون ببرزه الاسم الصريح ، والتقدير فيما سبق : صومكم خير لكم ، عفوكم أقرب للتقوى ، « اجتهادك أنفع لك » .

وقد يتحقق هذا السبب بوجود الفعل وحده وتقدير الخرف المصدرى ، ومن ذلك : قول العرب : تسمع بالعهدى خير من أن تراه ، أى : سماعك .

وقد يتحقق هذا السبب أيضا بوجود الفعل وحده ، وليس له خرف مصدرى مذكور ولا مقدر ، وذلك فى باب النسوية ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ (٦١) ﴾ ، البقرة ، وقوله سبحانه : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعظتْ أَمْ لَمْ تُكُنْ مِنَ الْوَارِعِينَ (١٣٦) ﴾ ، الشعراء ، وتقدير ذلك : إنذارك وعدمه سواء عليهم ، ووعظك وعدمه سواء علينا . وقد روى بعض النحويين أن همزة النسوية ساكنة بعد لفظة سواء .

وأجود من العوامل اللفظية كالأصغلة التى تقدم ذكرها ، ونحو : محمد فاهم ، وعلى ناجح وزيد قائم ، وهند قادمة ، والبلبل فوق اليعنن ، والكعاب فى الدرج .

أسئلة

- س ١ : استخرج عما يأتى كل اسم موصول ، وبين المختصة منه والمشتراك وحدّد موقفه من الإعراب ، وعلامة إعرابه أو بنائه :
- زارنى الذى كافاته .
- ألم تر أن الله يعلم ما فى السموات وما فى الأرض ؟
- هذا يومكم الذى كنتم تورعون ،
- ربنا أرى الذين أضلنا من الجن والإنس .
- وأمن يخلق كمن لا يخلق .
- ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له .
- ثم لننزعن من كل شيعة أنهم أتت على الرحمن عتيا .
- وقد سمع الله قول الذى تجادلك فى زوجها .
- س ٢ : ما شرط جملة الصلة ؟ وما حكم حذف العائد المرفوع ؟ مع التمثيل .
- س ٣ : لماذا لا يجوز حذف العائد المرفوع فى : جاء اللذان قاما - رأيت اللذين ضربا - زارنى اللذان كان قائمين ؟
- س ٤ : قال الشاعر :
- ما الله مرايبك فخل فاحسبك به
- فما لدى غيره نفع ولا ضرر
- اذكر موضع الشاهد ووجه الاستشهاد بالبيت السابق ، وأعرّب ما فوق الخط .
- س ٥ : ما شرط حذف العائد الجور بالطرف ؟ وما شرط حذفه إذا كان مجرورا بالإنصاف .

وقول الآخر :

أَقَامُنْ قَوْمٌ سَلَّمُنِي أُمُّ نَزْوَا ظَمَنَّا

إِنْ يَطْمَئِنُّوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطَنَّا (١)

= المعنى : يقال لصاحبه : إذا لم تكونا لي على الذي أقامته وأعاديه ، فطماطمناه من أجله ، فأنما في هذه الحالة لم تفيا بما بيننا من عهد الورد والمصداقة .

الإصرايب (ر خيلي) سداى حذفت قبله أداة النداء ، وقد نصب بالياء الياء التي فتح ما قبلها تحفيها وكسر ما بعدها تقدير لأنه متني ، وهو مصاف وياه التكلم مصاف إليه .
(ما راف يمهدي أنما) ما : حرف نفي ، وراف : مبتدأ رفع بضمه مقدره على الياء
الغزوة للتلخص من التفاء الساكنين ؛ يمهدي : جار ومجرور متعلق براف ، أنما فاعل وراف مسند الخبر .

(لي) جار ومجرور متعلق بكوننا ، (من) اسم موصول متني في محل جر يملئ وانجار والخبر متعلق بمحذوف خبر (تكون) ، وجملة (أقامع) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (من) ، والمائد محذوف تقديره : إذا لم تكونا لي على الذي أقامته .

أما جراب (إذا) لمحذوف يدل على السياق ، والتقدير : إذا لم تكونا لي على من أقامع فما راف يمهدي أنما .

الشاهد في البيت : (ما راف يمهدي أنما) حيث اعتمد الوصف (راف) على نفي فهو مبتدأ ، وما بعده وهو (أنما) فاعل مسند الخبر .

هذا البيت من البسيط ، ولم أغير على قوله .

١- انفردت ، (فاقن) من فتن يقفن إذا أقام بالمكان ، (فتن) أرغل .
المعنى :

يسأل : هل قوم سلمى التي يهواها باقون في مكانهم ، أم اعتزوا ونزوا الرحيل ؟
فإن كانوا قد نزوا اللظن والرحيل والفرار فما أعجب عيش من يبقى بدهم ولا يلحق بهم .

الإصرايب (قاطن) اسم فاعل وصف معتمد على استفهام وهو مبتدأ ، (قوم) فاعل يقاطن مسند الخبر ، وهو مصاف و (سلمى) مصاف إليه ، (أم عاطفة) (نزوا) ظمنا (فعل وفاعل ومفعول ، (فمحبب) الفاء واقعة في جراب الشرط ، ومحبب =

والذي بمنزلة الجرد من العوامل اللفظية قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ

خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ، فاطر ، فلفظ (خالق) مبتدأ دخل عليه حرف الجر الزائد :

ومنه أيضا : بحسبك درهم .

ويستغنى أن تعرف أن حرف الجر الزائد : هو ما لا يدل على معنى خاص ولا يحتاج إلى متعلق ، وأن حرف الجر الأصلي : هو ما يدل على معنى خاص ويحتاج إلى متعلق .

أما حرف الجر الشبيه بالزائد - وهو واسطة بينهما - فهو : ما يدل على معنى ولا يحتاج إلى متعلق .

مخبر عنه : أي أنت تأتي بالابتداء لتخبر عنه بخبر ما ، أو تصدق عليه حكما .

أما الوصف الرفع للكففي به فكقولك : أقام الزيدان ، فقامم : وصف مبتدأ والزيدان : فاعل بالوصف مسند الخبر ، ولا بد للوصف المذكور من تقديم نفي أو استفهام ، والاستفهام كما تقدم ، وكقولك أيضا : أسافر أخرك ؟ والنفي : كما لك : ما ناصح المهمل ، ما غائب الطالبان ، ومثله قول الشاعر :

خَلِيْقِي مَا رَافِ يَمْهَدِي أَنْتَمَا

إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مِنْ أَقَامِعِ (١)

١- راف : اسم فاعل من (رافى) إذا أكمل ، وفي فلان الوزن - بالتحفيف - إذا أكمله ،
وتقول : وفي فلان يورعه وورفى وعده إذا أغزه ولم يخلف .

وقالوا (خير) مبتدأ ، و (بنو) فاعل مبتدأ الخبر ، ولم يسبق خير بنفى أو استفهام .

وقد رَدَّ البصريون هذا البيت الذي استشهد به الكوفيون ، قائلين : (خير) هنا خير مقدم ، و (بنو) مبتدأ مؤخر ، ولا يرتب على ذلك كون البتداء جمعاً والخبر مفرداً ، وذلك لأن (خير) بزنة فاعيل ، وهو موافق للمصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والثني والجمع بلفظ واحد ، تقول مثلاً : محمدٌ عدلٌ ، الحمدان عدلٌ ، الحمدون عدلٌ ، وقد ورد نظير هذا في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ وَأَمْلَأْ كُفَّةً بَعْدَ ذَلِكَ ظُهَيْرٌ ﴾ ، والحرف ، فاللازمة مبتدأ جمع ، و (ظهير) خير بوزن فاعيل ، موافق للمصدر ، كما ورد نظير ذلك أيضاً في شعر العرب ، قال الشاعر :

هُنَّ صَـصِدِيقٌ لِلذَى لَمْ يَشِبْ

حيث أُخبر عن الجمع « هن » بالفرد « صديق » .

وإذا كان دليل الكوفيين قد تطرق إليه الاحتمال لا تقدم ، فإنه يسقط به الاستدلال ، ويبقى شرط البصريين ومن تبعهم قائماً ، لا يمكن - أو يصعب - الطعن فيه .

أحوال الوصف مع مرفوعة

إذا استقرت أنا نصوص العرب وتراكيبهم في الأحوال التي يرد عليها الوصف مع مرفوعه وجدنا أن ذلك ينحصر في ثلاث حالات :

= إليها : وجواب الشرط محذوف يدل على سياق الكلام ، والتقدير : إذا مرت العير فلا تلك علينا ، وجملة (مرت) لا محل لها من الإعراب مفسرة .
أما الشاهد في البيت ، فقد أوردناه في المتن فلا داعي لذكره .

وتقدم النفي أو الاستفهام على الوصف شرط في هذه المسألة ، أما الكوفيون والأخفش فلم يشترطوا ذلك ، كما أن ابن مالك في ألفيته يميز هذا الرأي ، حيث يقول :

وقس ، وكاستفهام النفي ، وقد

يجوز نحو : فائز أو لو الرشيد

وقد استشهد الكوفيون بقول الشاعر :

خَيْرٌ بَنُو لَهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْفِيًا

سَفَاةَ لَهْبِي إِذَا الظَّيْرُ مَرَّتْ (١١)

= خير مقدم ، و (عيش) مبتدأ ، وهو مصاف ، و (من) اسم موصول مصاف إليه (فعل) فعل ماضٍ والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها صلة الموصول (من) ، وجملة (فموجب) .

اللفظ (و) فاعيل ، و (قوم) فاعل مبتدأ الخبر .
١ - هذا بيت من الطويل ، وهو لرجل عالى لم يبين اسمه .

اللفظ : إن بنى لهب للبهيم الطيرة الكافية والملم بالبحر والمباعدة ، فإذا تحدث إحداهم يحدث وقال كلاماً شامعاً له ولا تلغ ما يقر له لك حينما نعر عليه الطير .

الإعراب : خير (مبتدأ) ، (بنو لهب) فاعل ، والفاعل قد سبقت الخبر هنا عنه الكوفيين . و (بنو) مصاف و (لهب) مصاف إليه .

(فلذلك ملحقاً مقالة لهبي) الفاء عاطفة ، (لا) نافية ، (تك) مضارع محذوم ، وعلاوة جزمه سكنون اليون اعترافاً للتحذيف ، والاسم ضمير مستتر تقديره أنت ، والخبر (ملحقاً) وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، (مقالة) محذوف به تلغ ، وهو مصاف ، و (لهبي) مصاف إليه ، (إذا) ظرف يتضمن معنى بالنسبة ، (الضمير) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا مرت العير ، وهذه الجملة المكونة من الفعل المحذوف والفاعل في محل خبر بأضافة (إذا) =

- ٣- إذا كان ما بعد مرفوع الوصف معمولاً للوصف ، نحو قولك :
أناهم على الحاضرة ؟
- ٤- إذا ترتب على إعراب الوصف خبراً عدم المطابقة بينه وبين مرفوعه في التذكير والتأنيث ، ومنه قولك : أستاذي بالحاضرة طالبة .
- فلو أعربت (مستفيد) خبراً مقدماً ، و (طالبة) مبتدأ مؤخرًا للزم عليه أن يخبر عن المؤنثة (طالبة) بتذكر (مستفيد) ، وهو لا يجوز .
- ثانياً : يمين إعراب الوصف خبراً مقدماً ومرفوعه مبتدأ مؤخرًا في موضعين :
- ١- إذا تطابق الوصف مع مرفوعة في التثنية نحو : أفاهمان الغمدان ، ما فاهمان الهملان .
- ٢- إذا تطابق الوصف مع مرفوعه في الجمع نحو : أمسافرون الزيدون ، ما مسافرون الزيدون .
- وهنا نتساءل قائلين : لم لا يصح لنا في هذين الموضعين السابقين أن نعرب الترميز مبتدأ والمرفوع خبراً ؟
- نقول : لا يصح ذلك ، وذلك لأن الوصف كالفعل ، والفعل على الأصح يلزم حالة واحدة هي الإفراد إذا أسندته إلى فاعل مفرد أو مثنى أو جمع ، ولو أعربت الوصف هنا مبتدأ لكتبت قد خالفت القاعدة المعروفة بأن ألقنه علامة التثنية في الموضع الأول ، وعلامة الجمع في الموضع الثاني .

- الحالة الأولى : أن يتطابق الوصف ومرفوعه في الإفراد .
- الحالة الثانية : أن يتطابق الوصف ومرفوعه في التثنية والجمع .
- الحالة الثالثة : ألا يتطابق ، بأن يكون الوصف مفرداً ، ومرفوعه مثنى أو جمعاً .
- فالحالة الأولى كقولك : أناجح محمد ، أقادم زيد ، أمسافر خالد ؟
- والحالة الثانية كقولك : أحاضران المسافران ، أحاضران المسافرون ؟
- أما عدم المطابقة بأن يكون الوصف مفرداً والمرفوع مثنى فمثل : ما نأجح الهملان ، ما حاضر المسافران ، وكذا أن يكون الوصف مفرداً والمرفوع جمعاً مثل : ما نأجح الهملون ، ما حاضر المسافرون .
- أما كيفية إعراب الوصف مع مرفوعه في الحالات السابقة فكالاتي :
- أولاً : يجب إعراب الوصف المعتمد على نفي أو استفهام مبتدأ وما بعده فاعلاً مسدداً ، غير في أربعة مواضع هي :
- ١- إذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى ، نحو : أناجح الهملان ، ما نأجح الهملان ، اعتمد الأول على استفهام ، والثاني على نفي .
- ٢- إذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده جمعاً ، نحو : أناجح الهمدون ، ما غائب الزيدون .

الداخلية عليه زائدة ، واحترز به (ما أشبهها) من مثل (ربُّ رجل قائم) فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبر ، ويدلُّ على ذلك رفع المطرف عليه ، نحو : ربُّ رجل قائم وامرأة .

والعامل في الخبر لفظي ، وهو الابتداء ، وهو مذهب سيبويه رحمه الله تعالى .

وذهب قوم إلى أن العامل في الابتداء والخبر الابتداء ، وعليه فالعامل فيهما معنوي ، وقد ضعف بعض النحاة هذا الرأي ، وحججهم أن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على الحمل في معمولين .

وقيل : الابتداء مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والابتداء وقيل : ترافعا ، بمعنى أن الخبر رفع بالابتداء ، وأن الابتداء رفع الخبر .

وأرجح هذه المذاهب وأعد لها مذهب سيبويه ، أما هذه الخلافات فلا طائل فيها ولا ثمرة مرجوة منها .

تعريف الخبر :

هو : الجزء الذي ينتظم منه الابتداء جملة مفيدة .

مثل : المدرس حاضر (حاضر : خبر مرفوع باليخيمة) .

الطالiban فاهمان (فاهمان : خبر مرفوع بالألف لأنه متنى) .

الفلان محبون (محبون : خبر مرفوع بالواو لأنه جمع

مذكر سالم) .

ثالثا : قد يجوز الرفعان في إعراب الوصف المعتمد على نفي أو استغناء ، بأن يعرب مبتدأ ، أو خبراً مقدما ، وذلك في ثلاثة مواضع :

١ - إذا تطابق الوصف مع مرفوعه في الأفراد نحو : أمسافر زيد ، قائم أخوك ؟ أمخدول الكريم ؟ ما مخدول الكريم .

٢ - إذا كان الوصف مفردا وكان مرفوعه جمعا لا يعقل ، نحو : أعالية السفن ؟ ما عالية السفن .

٣ - إذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره ، نحو : أخرج الخاربون ، ما أخرج الخاربون .

القول في رافع المبتدأ والخبر

يقول ابن مالك :

وَرَفَعُوا مَبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ

كَذَاكَ رُفِعَ خَبْرٌ بِالْمَبْتَدَأِ

ولو نظرنا إلى قول ابن مالك نجد أنه يذهب مذهب سيبويه

وجهه وهو أنهم رأوا أن الابتداء مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالابتداء .

وعليه فالعامل في الابتداء معنوي ، وهو كون الاسم مجردا عن المرامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها ، واحترز بغير الزائدة من مثل (بحسبك درهم) ف (بحسبك) : مبتدأ ، وهو مجرد عن المرامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ، فإن الباء

فابن مالك يشير إلى أن الخبر قسمان : مفرد ، وجملة . . .
سبأى الكلام على المفرد .

أما الجملة فقد تكون . هي ذات البتداء فى المعنى أولاً :

فإذا كانت الجملة الراقعة خبراً هي البتداء فى المعنى لم تحتاج إلى رابط ، كقولہ : (نطقى الله حسبى) فنطقى : مبتدأ أول ، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان ، وحسبى : خبر عن البتداء الثانى ، والبتداء الثانى وخبره خبر عن البتداء الأول ، واستغنى عن الرابط ، لأن قولك : (الله حسبى) هو معنى (نطقى) ، وكذلك : (قولى لا إلا الله) ؛ ومن أمثلة هذه البتدآت التى ترتبط فى المعنى بأخبارها أيضاً : ضمير الشأن ، ضمير القصة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هُوَ قُلُّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الإخلاص ، فاللفظ (هو) مبتدأ ، وجملة (الله أحد) مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر البتداء (هو) على أنه ضمير الشأن لله سبحانه محل رفع ، وكان هذه الجملة الخبرية تفسير لهذا البتداء فهى عينه ، ولذا لم تحتاج إلى رابط .

ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّهَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٥٧) ، فالأبياء ، فالضمير (هى) مبتدأ - ضمير القصة - (شاخِصَةٌ) خبر مقدم لقوله (أبصار) الذى وقع مبتدأ مؤخرًا ، وجملة البتداء والخبر (شاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) فى محل رفع خبر ضمير القصة البتداء ، وهذه الجملة الخبرية هى عين البتداء ، ومن ثم لم تكن هذه الجملة الخبرية فى حاجة إلى رابط .

البتدسات ماهرات (ماهرات : خبر مرفوع بالضممة ، لأنه جمع مؤنث سالم) .

والخبر يطابق البتداء فى العدد - الأفراد والشيئة والجمع ، وفى النوع - التذكير والتأنيث مثل :

الطالب فاهم - الطالبان فاهمان - الطلاب فاهمون .

المدرس حاضر - المدرستان حاضرتان - المدرسون حاضررون -

المدرسات حاضرات .

أما إذا كان البتداء جمعاً كما لا يعقل مثل - الجبال - السيارات - الأشجار - المنازل - جاز أن يكون الخبر مفرداً مؤنثاً أو جمعاً مؤنثاً .

مثل : السيارات مسرعة أو مسرعات . . .

الجبال عالية أو عاليات . . .

المنازل مرتفعة أو مرتفعات . . .

ويشير ابن مالك إلى التعريف بالخبر قائلا :

والخبر : الجزء النعم الفاعلة

كـالله نر ، والآيادى شـاهمة

ثم يشير إلى أقسامه أيضاً قائلا :

ومفرداً يائى ، ويائى جـمـله

حـاويـة مـعنى الذى سبقت له

وإن تكن إياه معنى اكتفى

بها : كنطقى الله حسبى وكفى

٣- أو تكرر الـبِئداء بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التصغير ، كقولـه تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾ ﴾ ، الحاققة ، ﴿ الْقَارِعَةُ ﴿٣﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٤﴾ ﴾ ، القارعة ، . . . وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : محمد ما محمد ، زيد ما زيد .
٤- أو عموم يدخل تحته البئداء ، نحو : زيد نعم الرجل .
وقوع الخبر شبه جملة

يقصد بشبه الجملة الظرف والجار والجرور ، ويقمان خيرا : إذا حصل بذكرهما فائدة نحو قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ﴿١﴾ ، والفتحة ، (١) وقوله : ﴿ وَالرُّكْبُ اسْقُلْ مِنْكُمْ ﴾ ﴿٢﴾ ، الأنتال ، وفي كون الظرف أو الجار والجرور خيرا أكثر من رأى :
الرأى الأول : الخبر هو الظرف نفسه ، وهو الجار والجرور نفسه .

الرأى الثاني : الخبر هو ما يتعلق به الظرف أو الجار والجرور وتقديره : كان أو مستقر ، وأن الضمير الذى كان في هذا التعلق انتقل إلى الظرف أو الجار والجرور .

الرأى الثالث : الخبر الذى هو مجموع الظرف مع متعلقه ، أو الجار والجرور مع متعلقه .

ويشير ابن مالك إلى الإخبار بالظرف والجرور قائلا :
وأخبروا بظرف أو بحرف جر
تاويلين معنى « كائين » أو استقفر

١- الأتمام : ١ ، الكهف : ١ ، فاطر : ١

أما إذا لم تكن هذه الجملة الواقعة خيرا هي البئداء في المنى فلا بد فيها من رابط يربطها به - أى : بالبئداء - والرابط : إما ضمير يرجع إلى البئداء ، وقد يكون الضمير مذكورا ، نحو : زيد قام أبوه ، أو مقدرا ، نحو : السنن منوان بدرهم ، أى : منوان منه بدرهم .

٢- أو إشارة إلى البئداء ، كقوله : التفوق هذا هدف كل مجتهد ، والنجاح هذا هدف كل طالب ، فالتفوق : مبتدأ أول ، وهذا اسم إشارة مبتدأ ثان ، وهدف خبر البئداء الثاني ، والبئداء الثاني وخبره خبر البئداء الأول ، ومثله يقال في إعراب المثال الثاني .

أما إذا جمعت اسم الإشارة بدلا مما قبله ، أو عطف بيان له ولم يجعله مبتدأ ثانيا ، فإن الخبر في هذه الحالة يكون مفردا لا جملة .

وعلى ذلك فقول الله تعالى : ﴿ رَبَّاسُ السُّفُورَى ذَلِكَ خَيْرٌ

﴿١﴾ ﴾ الأعراف : ، :

(أ) على قراءة رفع (لباس) وجعل (ذلك) مبتدأ ثانيا و (خير) خبره ، والجملة من البئداء الثاني وخبره في محل رفع خبر الأول - يكون ما نحن بصدده .

(ب) على قراءة نصب (لباس) ؛ لأنه معطوف على (لباسا) المنصوب قبله ، ليس ما نحن فيه .

(ج) على رفع (لباس) وإعراب (ذلك) بدلا من (لباس) أو عطف بيان له ، ليس أيضا ما نحن فيه ، والخبر في (ب) ،

(ج) مفرد لا جملة .

الابتداء بالنكرة

الأصل في الابتداء أن يكون معرفة ، فالقاعدة المعروفة عند العرب عدم جواز الابتداء بالنكرة وذلك لأن الابتداء محكوم عليه بالخبر ، والخبر محكوم عليه لا بد أن يكون معلوما ، إذ لا يسوغ الحكم على الجهرل ، لذلك وجب أن يكون الابتداء معرفة حتى يكون معلوما حيث إن الحكم على الجهرل لا يفيد ، لهذا لم تقع النكرة مبتدأ ، إلا إذا حصلت فائدة ، وتكون الفائدة ، بسوغ من المسوغات الآتي ذكرها بعد قليل .

وقد ذكر ابن مالك - رحمه الله - الأمور التي تحصل بها الفائدة ، وهي ستة ، أشار إليها بقوله :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة

ما لم تفد : كعند زيد فبكرة

وهل فتى فيكم؟ فما خل لنا

ورجل من الكرام عندنا

وركية في الخبر خير ، وعمل

يريزين ، وليفسن ما لم يقل

وكما أشرت آتفا إلى أن الابتداء محكوم عليه ، والخبر حكم ،

فالابد أن يكون الابتداء معلوما لا مجهولا ، لأن الحكم على الجهرل

لا يفيد .

ثم يشير أيضا إلى عدم الإخبار عن الجنة باسم الزمان ما لم يفيد قائلا :

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبراً

عن جُنَّة ، وإن يُفدَ فأخيراً

ووضع القول فقول :

بان ظرف المكان يقع خبراً عن الجنة - الذات - نحو : زيد عندك ، وعن المعنى نحو : القتلُ عندك ، وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى متصوفاً كان أو مجزواً بقى ، نحو الاستحمام يوم السبت ، أو في يوم السبت ، القتل يوم الجمعة ، أو في يوم الجمعة ، ولا يقع خبراً عن الجنة ، قال المصنف : إلا إذا أفاده . وتراه واضحا في الألفية ، وذلك نحو : الليلة الهلال ، الرطب شهري ربيع ، فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجنة ، نحو : زيد اليوم ، وذهب بعض النحاة إلى المنع مطلقا سواء أفاد أم لم يفد ، فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم : الليلة الهلال والرطب شهري ربيع ، والتقدير : طلوع الهلال الليلة ، وجرؤ الرطب شهري ربيع ، هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك بشرط أن يفيد ، كقولك : نحن في يوم طيب وفي شهر كذا ، وإلى هذا أشار بقوله : « وإن يفد فأخيراً ، فإن لم يفد امتنع نحو : زيد يوم الجمعة » .

لقد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان
حسن - يتوزن ضرب - لأنه مصدر ، وهو مبتدأ ، والزيدان فاعل
المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ .

وقد تكون عاملة النصب ، كالحديث الشريف ، والغال الذي
يطوره ، فإن الجار الجوروزي محل نصب على أنه مفعول به للمصدر
وقد تكون عاملة الجر كما في قوله ﷺ : « خمس صلوات كتبهن الله
في اليوم والليلة » ، ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يعني عن
ذكر السادس ، لأن السادس نوع منه .

٦ - أن تكون مصافة : نحو : عمل بربيزين ، وكالحديث الشريف :
« خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة .

هذا ما ذكره ابن مالك رحمه الله ، وقد أنهاها غير المصنف إلى
نيف وثلاثين موضعاً ، وجعلها ابن عقيل في شرحه للألفية أربعة
وعشرين موضعاً ، وإليك هذه المواضع :

٧ - أن تكون شرطاً ، نحو : من يقيم أقم مقامه .

٨ - أن تكون جرواباً ، نحو أن يقال : من عندك ؟ فمقول رجل .
والقدير : رجل عندي .

٩ - أن تكون عامة نحو : كل يورث .

١٠ - أن يقصد بها التوبيخ ، كقوله :

فاقبلت زحفاً على الركبتين

فغوب لبيست ، وثوب أجزر

فثوب : مبتدأ ، وليست خبره ، وكذلك : ثوب أجزر .

أما إذا اتحدت النكرة فيجوز الابتداء بها ، كما رأى النحاة ،
وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة ، وهي :

١ - أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور ، نحو : في
الدار رجل : ﴿ وَلَدَيْتَا مَرْيَدٌ ﴾ ﴿ ق ، ه ، هـ ﴾ ، ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ
غِيَاوَةٌ ﴾ ﴿ البقرة ، عند زيد نبرة ^(١) .

ومثل الظرف والجار والمجرور الجملة ، نحو : فمصدك غلامه
رجل ، فرجل : مبتدأ مؤخر ، وجملة : قصدت غلامه ، من الفعل
وقاعله ومفعوله في محل رفع خبر مقدم ، والمسوغ للابتداء بالنكرة ،
هو تقديم خبرها وهو جملة ، ولا بد في حالة تقديم الخبر وهو جملة أو
ظرف ، أو جار ومجرور من أن يكون مختصاً .

٢ - أن يتقدم على النكرة استفهام ، نحو : ﴿ أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ ﴾ ﴿
والعمل ، ^(٢) هل فتى فيكم ؟

٣ - أن يتقدم عليها نفي نحو : ما حل لنا .

٤ - أن توصف ، والصفة مذكورة نكرة نحو : رجل من الكرام عندنا ، أو
مقدرة نحو : السمن منوان بدرهم ، وكقوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ
قَدْ أَهْمَتْهُمْ أْفْسَهُمْ ﴾ ﴿ آل عمران ، ،

٥ - أن تكون عاملة عمل الفعل كالحديث الشريف : « أمر بعمروف
صدقة ، ونهى عن متكر صدقة » ، ورغبة في الخبر خير .

١ - النبرة : كساء مخطط تلصق الأعراب ، وجمعه : غار .

٢ - وكذا سورة (النمل) ، الآيات : ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ .

موصوفاً لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا ، وهو ما هنا مقدر .

٢٠ - أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : زيداً ورجلاً عندنا ، زيداً ورجلاً قائمان .

٢١ - أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : قميصي ورجل في الدار .
٢٢ - أن يعطف عليها موصوف ، نحو : رجل وامرأة طريفة في الدار .

٢٣ - أن تكون مبهمة لغرض ، وذلك كقول امرئ القيس :

مُرْسَمَةٌ بَيْنَ أَرْسَافِهِ

بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْبَابًا (١)

١ - مرسمة : مثل المادة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله حزاماً للذراع اليمن أو مخالفة أن عبرت أو يصيبه بلاء .

بين أرسافه : الأرساف : جمع رشح - يوزن قفل - يعني أنه يصححها في هذا المكان ، ويروى (بين أرباقه) والأرباق : جمع ربق - يكسر فسكون - وهو اطلل فيه عدة عري ، ومعناه أنه يعمل قيمته في حال .

عسم : امرجاج في الرشح ويس ، أربيا : حيوان معروف وأما طلب الأرب من الظباء ونحوها لا كانت تزعمه العرب من أن اطلل تحتها ، فمن اتخذ كعها قيمة لم يقربه حين ولم يؤذ به سحر .

والعقبي : أنه يحاطب هذا الخن ، ويقول لها : لا تتزوجي رجلاً من جهلة العرب ؛ يضع الصائم ، ويقعد عن الخروج للعرب ، وفي رسته امرجاج ويس ، ولا يحدث إلا عن الأرباب ليحفظ كعومها قائم حيناً .

والبيت الذي يقدم هذا البيت :

أيا عند لا تنكخي بؤهة . . . عليه عقبيته أحسبا

والبرهة : الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : الأحمق ، المعقبة : الضمير الذي يولد به الطفل ، أحسبا : الأحسن من الرجال : الرجل الذي ابصفت جلته ، وقيل : أراد بقوله عليه عقبيته : أنه لا يتطفل .

١١ - أن يراد بها الحقيقة ، نحو : رجلٌ خيرٌ من امرأة .

١٢ - أن يكون وقوع ذلك للكثرة من خوارق العادات ، نحو : بقرة تكلمت .

١٣ - أن تقع في أول الجملة الجزائية ، سواء ذات البراء ، وذات الضمير ، كقوله :

سريتنا ونجم قد أمنا فمبدأ بدأ
مُحِبِّكَ أَنْخَفِي ضَوْءَهُ كُلُّ شَارِقٍ

وكقوله :

الذائبُ يظُرُّوْهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً
وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مَسْدِيَّةً يَسْدِي

١٤ - أن تقع بعد إذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا أسدٌ بالياب .

١٥ - أن تكون دعاء نحو : سلامٌ على إبن ياسين .

١٦ - أن يكون فيها معنى التعميم ، نحو : ما أحسن زيدا .

١٧ - أن تكون خلفاً عن موصوف نحو قوله ﷺ : « سوداء ولود خير من حسناء » ، ونحو : مؤمن خير من كافر .

١٨ - أن تكون مخرقة ، نحو : رجلٌ عنفانا .

١٩ - أن تكون في معنى المحصور ، نحو : « شرٌّ أهرٌ ذائبٌ » شيءٌ جاء بك ، التقدير : ما أهر ذائب إلا شرٌ ، وما جاء بك إلا لا شيءٌ ، على أحد القولين .

والقول الثاني : أن التقدير : شرٌّ عظيمٌ أهرٌ ذائبٌ ، وشيءٌ عظيمٌ جاء بك ، فيكون داخلًا في قسم ما جاز الابتداء به للكثرة

المركز الثاني : الخبر

قد سبق أن عرفنا بالخبر بأنه : الجزء من الكلام الذي تتم به الفائدة مع الابتداء ، وهو المسند في الجملة الاسمية ، مفردا كان أو جملة أو شبه جملة .

= المفردات ، الخبر : باب السماء ، وقيل : هي الطريق التي تسير منها البراكيب الدسيسة : الجفة أو المائدة الكبيرة وضخامتها كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها ، فدعاء : هي المرأة التي اعوجت إصبعها من كثرة حلبها ، عشاري : المنار : جمع عشراء - بعض العين المهملة وفتح النون - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر وفي القرآن الكريم : ﴿ وَإِذَا الْمَشَارِعُ عَطَلت ﴾ الإعراب : (كم) يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية : (رعمة) يجوز فيها وفي (حالة) المطفرة عليها المركات الثلاث أما الخبر فعلى أن (كم) خبرية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة (حلت) وضمه : تميز لها ، وتتميز (كم) الخبرية مجرور كما هو مجرور ، وخاله : ممتوف عليها .

وأما النصب فعلى أن (كم) استفهامية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة (حلت) أيضا ، وضمه ، تميز لها ، وتميز (كم) الاستفهامية منصوب كما هو معروف . وخاله : ممتوف عليها ، أما الرفع فعلى أن (كم) خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بهللت أو مفعول مطلق عامله (حلت) التي وعلى هذين يكون قوله (رعمة) مبتدأ ، وقوله (لك) جاز ومجرور متعلق بمحذوف نعمت له ، وجملة (قد حلت) في محل رفع خبره ، وتميز (كم) على هذا الوجه محذوف ، وهي - على ما عرفت - يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجرورا ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوبا ، وفدعاء : صفة حالة ، وقد حذف صفة لعمدة مماثلة لها ، كما حذف صفة حالة مماثلة لصفة عمه .

وأصل الكلام قبل الحذفين : كم عمدة لك فدعاء ، وكم حالة لك فدعاء ، فحذف الشاعر من الأول كلمة فدعاء ، وأنها في الثاني ، وحذف من الثاني كلمة (لك) وأنها في الأول : فحذف من كل مثل الذي أتى به الآخر ، وهذا ضرب من البدح : يسميه أهل البلاغة الاحتياك .

والشاهد فيه قوله (رعمة) على رواية الرفع ، حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرة - لوقوعها بعد (كم) الخبرية .

٢٤ - أن تقع بعد لولا ، كقوله :

لولا اصطبار لأردى كل مسفة

كما استقلت مطايا من اللقطن

فقوله (اصطبار) مبتدأ - مع كونه نكرة - والنسخ لوقوعه

مبتدأ ووقوعه بعد (لولا) .

٢٥ - أن تقع بعد فاء الجراء ، كقولهم : « ن ذُهب غير فعمير في الرباط .

وهذا من أمثال العرب ، والمعير هو الطمار ، والرباط : ما تشد

به الدابة ، يقال : قطع العنق رباطه ، يريدون قطع حباله ، ويضرب

هذا المثل للرضا بالحاضر وعدم الأمل على الغائب ، والاستشهاد به

في قوله (فعمير) حيث وقع مبتدأ مع كونه نكرة : لكونه واقعا بعد الفاء الراقمة في جواب الشرط .

٢٦ - أن تدخل على النكرة لام الابتداء ، نحو : لرجل قائم .

٢٧ - أن تقع بعد كم الخبرية نحو قول الشاعر :

كح حمنة لك يا حسيب ورفك

فدعاء قد حلت على عشاري (١)

١ - البيت للبرزق من كلمة بهجر فيها مجرورا ، وقوله :

كم من أب لي يا حسيب وكانه

فمما الجزأ أو سراج نهار

ورث الكارة كإبرأ عن كاسبر

صنم الدسيسة كل يوم فخطار

له ، وألا يكون قد رفع ظاهرا ، فإن رفع ظاهرا لم يرفع ضميرا ، وذلك لتعدد رفعه ظاهرا ومضمرا في آن واحد في أسلوب واحد .

فإذا قلت : المزمع حسن وجهه ، فإن (وجهه) فاعل (حسن) وهو ظاهر ، وليس معه ضمير آخر مرفوع على الفاعلية ، لأن (حسن) لا يمكنه رفع ظاهر ومضمم معا ، وهذا الضمير المختص بيزر إذا جرى الوصف على غير من هو له ، سواء أحدث في ذلك لئس أم لا .

فتعال ما فيه ليس قولك : غلام زيد صاربه هو ، إذا كانت الهاء للغلام ، ومثال ما لم يكن فيه ليس قولك : غلام هند صاربه هو .
وقد أوجب البصريون إبراز الضمير في حالة عدم اللبس حملا على حالة ما فيه ليس ، قالوا : ليحري الباب محري واحدا .

أما الكوفيون فقد أوجروا إبراز الضمير في حالة خوف اللبس ، أما عند عدم اللبس فلا يجوزون إبرازه ، بمعنى أنهم يحذرون الوجهين في هذه الحالة - الإبراز وعدمه - عند أمن اللبس : مستثنين في مذهبهم إلى قول الشاعر :

قومي ذر المجد بانورها وقد علمت

بكنه ذلك عندئذ وفصحان

فقوله (قومي) مبتدأ أول ، و (ذرا) : مبتدأ ثان ، و (بانورها) حيز المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خير المبتدأ الأول ، وقد جاء الشاعر بخبر المبتدأ الثاني (بانورها) مشتقا ، ولم يبرز الضمير ،

وتفصّل بالفرد هنا : ما ليس جملة ولا شبه جملة ، لذا قد ترى هذا الخبر مثنى أو جمعا .

والخبر المفرد :

إما أن يكون جامدا أو مشتقا ، فالجامد : هو ما لم يؤخذ من غيره سواء كان اسما للذات مثل : أرض ، كوكب ، زيد ، أسد ، أو كان اسما لمعنى نحو : فضل ، وفهم ، وعدل ، نحو : هذا زيد ، هذه أرض ، أنت عدل .

والمشتق هو : ما أخذ من المصدر ، ليدل على متصف به ، وذلك كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، نحو : محمد فاهم ، زيد محبوب .

والخبر المفرد إن كان جامدا فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ كقولك : هذا زيد ، زيد أخوك .

أما إذا أركنه بالمشتق فإنه يتحمّله كقولك : هذا أسد ، إذا أردت بكلمة أسد معنى شجاع ، وكقولك : قلب الظالم حجر ، وتريد من حجر معنى قاس . ومن هذا يتبين لك :

أن الخبر المفرد إذا كان مشتقا فإنه يتحمل ضميرا مستترا فيه يعود على المبتدأ ، ومن الأمثلة التي توضح ذلك : الطالب فاهم ، على ناجح - الحاضرة مفهومة - وجه محمد حسن .

وشرط عمل الخبر المفرد المشتق لهذا الضمير جرية على من هو

بتلك ليس أو نحوه ، فتقول : قائم زيد ، ومنه قولهم : مشئوء من يشئوك ، فمن مبتدأ ، ومشئوء : خير مقدم ، و « قام أبوه زيد » .

أما حالات وجوب تأخير الخبر فهي :

١ - أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجمعها مبتدأ ، ولا مبین للمبتدأ من الخبر - نكرتين مختصتين - نحو زيد أخوك ، وأفضل من زيد أفضل من عمرو ، أفضل منك أفضل مني .

فلا يجوز تقديم الخبر ، لأنك لو قدمته وقلت : أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد ، وأفضل مني أفضل منك ، لكان التقديم مبتدأ ، وانت تريد أن يكون خيراً ، من غير دليل يدل عليه .

أما إن وجد دليل على أن التقديم خيراً جاز كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، فيجوز تقديم الخبر وهو (أبو حنيفة) ، لأنه معلوم أن المراد تشبيهه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيهه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومثله : رجل صالح حاضر ومنه قول الشاعر :

بُنُوفاً بِنُو أَيْنَانِنَا ، وَبِنَانِنَا

بُنُوهُنَّ أَيْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

ف (بنونا) خير مقدم ، و (بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر . لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم .

٢ - أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل ، نحو : زيد قام . فلو تقدم الخبر لصار الكلام : قام زيد ، وتصير جملة فعلية مكوّنة من فعل وفاعل ، بخلاف زيد قائم ، أو : قام أبوه ، وأخوك قاما .

والشئ هنا غير جار على مبتدئه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقل : قومي ذرا الجهد بانورها هم ، ولا لبس هنا ، لأنه لا يمكن أن يفسر إلى الذهن أن (ذرا الجهد) بانية .

ورد البصريون هذا البيت بأنه شاذ غير موافق لقياس كلام العرب هذا عن الخبر الفرد ، أما الخبر الجملة فقد سبق الحديث عنه .

الترتيب بين المبتدأ والخبر

الأصل في المبتدأ أن يكون مقدماً ، ثم يتلوه الخبر ، وذلك لأن الخبر بالنسبة للمبتدأ كمنزلة الصفة بالنسبة للموصوف ، لذلك يجب على المتكلم مراعاة الترتيب بين المبتدأ والخبر بحسب الأصل ، وهناك حالات معينة قد يتقدم فيها الخبر على المبتدأ ، وقد يتأخر ، ويكون ذلك على الصور الآتية :

الأول : وجوب تقديم المبتدأ على الخبر .

الثانية : وجوب تأخر المبتدأ عن الخبر .

الثالثة : جواز الأمرين .

وقد أشار ابن مالك - رحمه الله - إلى أن كون الخبر مؤخراً هو الأصل فقال :

والأصل في الأخسبارة أن تؤخرها

وجوزوا التقديم إذا لا ضرراً

وكما أشارنا إلى سر ذلك هو كون الخبر وصفا في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل

أُمُّ الْخُلَيْسِ لَمَجْمُورٌ شَهْرٌ بِهِ

تُرْفَى مِنَ الْأَخْمِ بِعَظْمِ الرَّقِيبَةِ (١)

فالتقدير : لهن عجز وزعليه : فمجموز خير لبتاً محذوف كانت اللام مقربة به ، وقد حذف البتداء فانصلت اللام بخبره ، أو اللام زائدة في خير البتداء ، وليست لام الابتداء . أو متأخراً عنه نحو : غلامٌ من في الدار ، وغلام من يقيم معه ، أو مشبهاً به نحو : الذي يأتي قلده درهم ، فالبتداء هنا - وهو اسم الموصول - مشبه باسم الشرط لعمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وكونه سبباً ، ولهذا دخلت الفاء في خير الاسم الموصول كما تدخل في جواب الشرط .

وإلى ما تقدم من مواضع وحالات يشير ابن مالك قائلاً :

فَامْتَعَهُ حِينَ يَسْتَمْرِي الْجُرْآنَ

عُرْفًا وَنَكَرًا ، عَادِمِي بِيَانِ

كِنَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْغِيْرَا

أَوْ قَصْدًا اسْتَمْسَا لَهُ مِنْحَصْرًا

أَوْ كَانَ مُسْتَعْدًّا لِلَّذِي لَامٌ ابْتِدَاءً

أَوْ لَأَزِمِ الصُّنْدُرُ : كَمَنْ لِي مِنْجِدًا

١ - هذا البيت من الرجز المشهور ، وقائله زهير بن المجاح ، وقيل إنه لعنزة بن عروس وهو الأرواح .

المفردات ، (طليس) تصغير طلس كسائه وفق يوضح نعت البرذعة ، وهي في الأصل كعبة الأوثان ، قد أطلقتها الراجز على امرأة تنسبها لها بالأوثان ، (شهر به) الكبيرة الستة المعجوز .

الإصراة ، (أم طليس) مبتدأ ومضاف إليه ، (المعجوز) خير البتداء ، (شهر به) صفة المعجوز ، (ترفى) فعل مضارع والفعل مضمر ، وإطملة صفة ثانية لمعجوز .
أما الشاهد ، فقد أوردناه في المتن .

٣ - أن يكون الخبر محموراً بإيها ، نحو : إنما زيد قائم ، أو بإلا ، نحو : ما زيد إلا قائم ، فلا يجوز تقديم (قائم) على زيد في المثالين ، وقد جاء التقديم مع (إلا) شذوذاً ، كقول الشاعر :

فِيَارِبْ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْفَى

عليهم ؟ وهل إلا عليك المعرول

والشاهد في البيت قوله « بك النصر » و « عليك المعرول »

حيث قدم المحمور بإلا في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرفى النصر إلا بك ، وهل المعرول إلا عليك .

٤ - أن يكون خبراً لبتداء قد دخلت عليه أم الابتداء ، نحو لزيد

قائم ، فلا يجوز هنا تقديم الخبر على اللام ، فلا يصح أن تقول :

قائمٌ لزيد ، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وقد جاء التقديم

شذوذاً ، كقول الشاعر :

خَالِي لِأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ

يَلُ الْغَلَاءُ ، وَيَكْرُمُ الْأَخْرُؤَالَا

ف قوله (لأنت) مبتدأ مؤخر ، و (خالي) خبر مقدم .

٥ - أن يكون البتداء له صدر الكلام ومستحق لها ، إما بنفسه نحو :

ما أحسن زيدا ، ومن في الدار ، ومن يقيم أقم معه ، كم عبيد

لزيد ، أو بغيره إنما مقدما عليه نحو : لزيد قائم ، وأما قول

الشاعر :

﴿ أم على قُرب ألقائها ﴾ ، محمد ، ، فلا يجوز في هذه الحالة أن يتأخر الخبر ، فنقول : طلابها في الجامعة ، خطيبه في المسجد ، ماله في البيت ، صاحبها في الدار ، وذلك لمرود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومثل قولك : ه في الدار صاحبها ، قولهم : ه على التَّمرة مثليها زيدا ، وقول الشاعر :

أغابك إجلالاً ، ومسا بك فُدرة

على ، ولكن ملء عين حبيبها (١)

ف (حبيبها) مبتدأ مؤخر ، و (ملء عين) خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره لأن الضمير اتصل بالببتدأ - وهو (ها) - عائد على (عين) وهو متصل بالخبر ، فلو قلت (حبيبها ملء عين) عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

١- مما بيت من الطويل ، نسبة البعض إلى نصيب بن رباح ، وقد نسبه آخرون إلى مجنون بن عامر .

المعنى : أرى لأخالك وأهلك ، ليس للذروتك على ، ولكن ذلك إجلالاً لذكرك وإعظاماً لكاتبك ، لأن العين قد تخلى عن فكه فكبرن المهابة ويحصل الإجلال والإعظام . الإعراب : الضمير البارز في (أهابك) مقبول به مبنى على الكسر في محل نصب ، و (إجلالاً) مقبول لأجله ، والواو في (وما) نافية ، (بك) خبر مقدم ، (فُدرة) مبتدأ مؤخر ، (على) جار ومجرور متعلق بقُدرة ، أو متعلق ببيت القُدرة ، و (لكن) حرف استعراك ، (ملء عين) خبر مقدم ومضاف إليه ، (حبيبها) مبتدأ مؤخر ومضاف إليه .

أما الشاهد : فقد أوردناه في الفن ، فلا داعي للذكور .

وجوب تقديم الخبر على المبتدأ

يقدم الخبر على المبتدأ وجوباً في مواضع أهمها المواضع التالية :

١- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة ، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة والحالة هذه إلا تقدم الخبر ، نحو : عندك رجل ، أمامك مستقبل ياهر ، في حديثنا ورد ، عليك حق ، في الدار امرأة ، لاحق صولة .

٢- أن يكون الخبر له الصدارة :

سواء أكان واجب التقديم بنفسه أم باتصاله بحاله الصدارة :

(أ) المصدر بنفسه مثل : أين محمد ؟ ، كيف حالك ؟ أين المفر ؟ ، وقوله سبحانه : ﴿ أَلَيْسَ مُرْسَلًا ﴾

، والتارغات ، .

(ب) المتصل بحاله الصدارة مثل : ظهرية أي يوم قدومك ؟

وصديق من أنت ؟ ، وصبيحة أي يوم سفرك ، لفههم

قصداً - اللام لا الابتداء - فإذا كان الخبر له الصدارة ،

وجب تقديمه سواء أكان له حق الصدارة بنفسه أم بغيره .

٣- أن يكون المبتدأ محموزاً ، نحو : أيقا في الدار زيد ، ويا في الدار إلا زيد ، ومثله : ما لنا إلا اتباع أحمد ، إنما صديق محمد ، ما مجاهد إلا خالد .

٤- أن يكون المبتدأ مشتقاً على ضمير يعود على بعض الخبر أو ملابسة ، وذلك كقولك : في الجامعة طلابها ، في المسجد خطيبه ، في البيت ماله ، في الدار صاحبها ، ومنه قوله تعالى :

كذا إذا يستوجب التضمير

كأين من علمته نعيبر

وخبير الغمور قدم أبدا

كما أن الأتياع أخمدا

جواز تأخير الخبر، وتقديمه

عرفنا فيما سبق بعض الصور التي يجب فيها التزام الترتيب الأصلي للجملة الاسمية ، أى تقديم البتداء وتأخير الخبر ، وعرفنا بعدها بعض الصور التي يلزم فيها العكس ، أى تقديم الخبر وتأخير البتداء .

ولا يخفى علينا أن صور تقديم البتداء هي بعينها صور تأخير الخبر ، كما أن صور تقديم الخبر هي صور تأخير البتداء ، وهما صورتان للرجوب .

أما جواز التحرر من مراعاة الرتبة والالتزام بإعادة الأصل - أى : تقدم البتداء وتأخر الخبر فإنه يجوز لنا الخروج عن هذا الإطار بتقديم الخبر على البتداء أو تأخير البتداء على الخبر .

وجواز التقديم والتأخير فيما فقد فيه موحيهما ، كقولك : زيد قائم ، فيترجح تأخيره على الأصل ، ويعزز تقديمه لعدم المنع ، بيد أن تأخير الخبر عن مبتدئه الأمر الراجح ؛ صونا لنظام الجملة العربية .

٥ - كون تأخير الخبر محلاً بالمعنى المراد - نحو : الله دره ، فلو قيل : دره الله ، ما فهم المراد منه ، وهو معنى التعمجب ، وقد جرى كالمثل ، وهو أسلوب في المدح .

٦ - كون البتداء (أن) وصفتها كقولك : عندي أنك فاضل ، عندي أنك مؤدب ، فلو تأخر الخبر وقيل : أنك فاضل عندي ، أنك مؤدب عندي ، لالتبس (أن) الفتوحة بالكسورة ، فملى كسر (أن) يكون الظرف متعلقاً بخبرها الذي هو (فاضل - مؤدب) .

وعلى فتحها يكون الظرف متعلقاً بحذوف خبر المصدر المقدر من (أن) ومعمولها فوجب تقديمه دفعا لهذا اللبس ، إذ معمول خبر إن الكسورة لا يتقدم عليها .

٧ - أن يقترن البتداء بفاء الجراء بعد (أما) نحو قولك : أما في الدار فزيد ، وأما في المسجد فمحمد ، وأما في جامعة الأزهر فعلوم الدين والدنيا ، وأما في الزواج فاستقرار .

٨ - أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان نحو : هنا القاهرة ، هنا كلية اللغة العربية ، هناك الجامعة ، ثمة طلاب العلم .

والى بعض هذه المواضع يشير ابن مالك بقوله :

ونعمو عندي درهم ، ولئى وطير
ملتزم فيه تقدم الخبر

كما إذا عاد عليه مضممر

مما به عنه متبينا يخبر

الحذف في باب الابتداء والخبر

قبل اللفظة العربية كثيرا إلى الحذف والإيجاز ، بشرط أن يكون المسمى واضحا لا غموض فيه ، ومن هذا القبيل ما نراه في حذف الابتداء والخبر أحيانا ، وحذفهما قد يكون جائزا ، وقد يكون واجبا .

(أولا - جواز الحذف :

يجوز حذف الابتداء أو الخبر إذا دل على الحذف منهما دليل :

(١) حذف الابتداء جوازاً ،

قد يحذف الابتداء جوازاً في مواضع ، هي :

الأول : في جواب الاستفهام ، وذلك كقول القائل : كيف زيد ؟

فتقول : صحيح أي : هو صحيح . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ

مَا هِيَ ﴾ ﴿ نَارَ حَامِيَةٍ ﴾ ﴿ وَالنَّارُ هِيَ نَارُ حَامِيَةٍ ، وقوله أيضا :

﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دَلِكُمُ النَّارُ ﴾ ﴿ الحج ، أي : هي النار .

الثاني : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَمَلٍ صَالِحًا

وَأَنفُسِهِمْ مِنْ أَسَاءٍ فَعَلِمَهَا ﴾ ﴿ فصلت ، ^(١) أي : فعلمه لنفسه ،

وإساءته عليها .

الثالث : بعد القول ، ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَالُوا

أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ﴿ الفرقان ، ،

(ب) حذف الخبر جوازاً ،

ويحذف الخبر جوازاً - كذلك - في مواضع ثلاثة أيضا :

الأول : في جواب الاستفهام ، نحو : من عندك ؟ فتقول : زيد ،

أي زيد عندي .

١ - كذا سورة (الحاشية) : آية : ١٥ .

تنبيهه :

من الأهور التي يجوز فيها تقديم الخبر على الابتداء :

١ - إذا أريد إعطاء الصدارة لمسمى الخبر .

مثل : تمسح التدخين ، فمتمسح : خبر مقدم مرفوع بالضممة ،

التدخين : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة .

٢ - إذا سبق الابتداء والخبر حرف نفى أو استفهام وكان الخبر وصفاً ،

مثل : أقاتم أنت ، الهمة : حرف استفهام . قائم : خبر مقدم

مرفوع بالضممة ، أنت : ضمير مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر .

٣ - إذا كان الخبر شبه جملة والابتداء معرفة .

مثل : في الثاني السلامة ، في الثاني : جار ومجرور خبر مقدم ،

السلامة : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة .

أمام القاضى قائل الحق ، أمام القاضى : ظرف ، خبر مقدم ،

قائل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة ، الحق : مضاف إليه محذور

بالكسرة .

أما إذا كان الخبر شبه جملة والابتداء نكرة غير موصوفة ولا

مضافة فيجب تقديم الخبر ، نحو : في بيتنا رجل ، في الفصل طالب ،

عدى دينار ، أمامى طالب ، كما يجب تقديم الخبر أيضا إذا كان من

الألفاظ التي لها الصدارة كاسماء الاستفهام نحو : متى الامتحان ،

ف (متى) : اسم استفهام خبر مقدم ، الامتحان : مبتدأ مؤخر

مرفوع بالضممة إلى غير ذلك من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر

وقد مر ذكرها آنفاً .

ثانياً وجود الحذف

(أ) حذف البتة اوجوباً :

البتة محكوم عليه - صادر عليه الحكم - أو مخبر عنه بالخبر ،
فببني أن يكون موجوداً ومرتباً في الكلام ، وقد يعرض له ما يوجب
حذفه وعدم ذكره ، والذي يتامل كلام العرب يجد أنهم أوجبوا
حذف البتة في المواضع الآتية :

الموضع الأول :

التمت النقص إلى الرفع ، في مدح نحو : مرتت يزيد الكرم ،
أو ذم نحو : مرتت يزيد الخبيث ، أو ترحم نحو : مرتت يزيد
المسكين ، فالبتة محذوف في هذه الأفل وجوباً والتقدير :
هو الكرم ، وهو الخبيث ، وهو المسكين .

الموضع الثاني :

أن يكون الخبر محموس « نعم » أو « بئس » ، نحو : « نعم
الرجل زيد وبئس الرجل عمرو » فزيد وعمرو : خبران للبتة
محذوف وجوباً ، والتقدير : هو زيد ، أي : الممدوح زيد ، والمدموم
عمرو .

الموضع الثالث :

إذا كان الخبر المذكور صريحاً في القسم ، نحو قولك : في
ذمتي لأفعلن ، في ذمتي : خبر للبتة محذوف واجب الحذف ،
والتقدير في ذمتي عيني ، وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه
صريحاً في القسم .

الثاني : وقوعه بعد إذا الفجائية نحو قولك : خرجت فإذا
السيح ، أي : فإذا السبع حاضر ، وخرجت فإذا زيد ، التقدير ، فإذا
زيد موجود ، على أن (إذا) هنا حرف ، فإذا جمعيتها ظرفاً فهي خبر
مقدم .

الثالث : خبر البتة الثاني للدلالة خير البتة الأول عليه ،
كقوله تعالى : ﴿ أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظَلَّهَا قَهْرٌ ﴾ والرعد ، أي : ظلها دائم .

حذفها معها

قد يحذف الجزآن - أعني : البتة والخبر - إذا دل عليهما
دليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَتَسَنَّوْنَ مِنَ الْمَجِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ
ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٌ وَاللَّائِي لَمْ يَحْمَضْنَ كَيْدٌ ﴾ « الطلاق » .
أي : واللأئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ، بدليل ما قبله .
ومنه قولك : نعم في جواب من قال لك : أزيد قائم ؟ إذ
التقدير : نعم زيد قائم .

ويشير ابن مالك إلى حذف كل من البتة والخبر حذفاً جائزاً
فيقول :

وحذف ما يعلم جائز ، كما

تقول : زيد « بعد » من عندكم ؟

وفي جواب : « كيف زيد » قل : « ذئف »

فزيد استغنى عنه إذ عرف

(ب) حذف الخبر وجوبا :

الخبر : هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع البتداء ، ومن ثم كان لذكره فائدة حيث إنه المحكوم به ، والخبر به ، إلا أنه قد يعرض له ما يوجب حذفه ، ووجوب حذف الخبر له مواضع ، وهي :

١ - أن يكون الخبر كونا مطلقا والبتداء بعد لولا .

نحو : لولا زينة لأكرمك ، أي : لولا زينة موجود .

وقد أشار بعض النحاة كابن مالك - رحمه الله - في ألفيته إلى أن الحذف بعد (لولا) غالياً يوجب ، وهذه طريقة لبعض النحويين .

أما الطريقة الثانية : تعني أن الحذف واجب دائما ، وأن ما ورد من ذلك بدون حذف في الظاهر مؤول .

والطريقة الثالثة : فيها تفصيل وتوضيح ، وهي تعني : أن الخبر إما أن يكون كونا مطلقا ، أو كونا مقيدا ، فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه ، نحو : لولا محمد لكان كذا أي : لولا محمد موجود . وإن كان كونا مقيدا ، فأما أن يدل عليه دليل أولا : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو : لولا زيد سالتنا ما سلم ، ولولا زيد حاضر ما سافرت ، ولولا زيد محسن إلى ما أتيت ، وفي الحديث : « لولا قومك حديثو عهد كفر لبيت الأكمة على قواعد إبراهيم » .

وجاز الوجيهان - الإتيان والحذف - إن وجد الدليل نحو أن يقال : هل زينة محسن إليك ؟ فتقول : لولا زينة لهلكت ، أي لولا

الموضع الرابع :

أن يكون الخبر مصدرا نائبا عن الفعل ، نحو : صبر جميل والتقدير : صبرى صبر جميل ، فصبرى : ابتداء ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف البتداء الذي هو « صبرى » وجوبا .

الموضع الخامس :

إذا كان البتداء مخبرا عنه باسم واقع بعد لاسيما ، وذلك نحو : أحب العلماء ولاسيما العامل بعلمه .

يرفع (العامل) على أنه خبر لبتداء محذوف ، أي : ولا سي الذي هو العامل بعلمه ، وسي بمعنى مثل .

وأنت تعرف - كذلك - أن العامل - هنا - يجوز جره بإضافة سي إليه وجعل (ما) زائدة .

الموضع السادس :

البتداء الخبر عنه بجار ومجرور معين للفاعل ، أو مفعول المصدر النائب عن فعله إذا كان هذا المجرور ضمير مخاطب ، نحو قولاك : يا أياك ، وسحقا لك ، في اليمين للفاعل ، وسقيا لك ورعا لك في اليمين للمفعول .

وإعراب (لك) خبرا لبتداء محذوف وجوبا ، والتقدير : الدعاء أو دعاء لك ، هذا إذا كان المجرور ضمير مخاطب .

فإن كان غير ضمير مخاطب نحو : رعا لزيد ، فالجار والمجرور متعلق بالمصدر .

في القسم ، والتقدير : عهد الله على ، فعهد الله مبتداً وعلى خيره ،
ولك إثباته وحذاه .

وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو « لمعرك لأفعلن » أن يقدر
لقسمي عمرك فيكون من حذف البتداء .

٣- أن يقع بعد البتداء وأو هي نص في المعية ، نحو : « كل رجل
وضيعة » فكل : مبتداً ، و « ضيعة » معطوف على كل ، والخبر
محذوف ، والتقدير : « كل رجل وضيعته مقترنان » ويقدر الخبر
بعد واو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ، لأن معنى : « كل رجل
وضيعة » كل رجل مع ضيعة ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير
خير ، واختار هذا الذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الروا نصاً في المعية لم يجب حذف الخبر نحو :
زيد وعمر وقائمان .

ومن أمثلة هذا الموضع أيضاً : كل حيوان وغرائزه ، كل إنسان
وغنمه ، كل عمل وجزأؤه ، كل صانع وصنعتيه ، وكل جدي
وسلاحه ، فتجد تلازماً واقتراباً بين ما قبل الواو وما بعدها ، بمعنى أن
الروا هنا نص في المعية ولذا يجب حذف الخبر وتقديره مثلاً :
مصطحبان ، أو مقترنان .

٤- أن يقع الخبر قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً عن مبتدئه ، وهذا
المبتدأ : مصدر مضاف عامل في اسم مفسر لضمير هو صاحب

زيد محسن إلى ، فإن شئت حذفنا الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه :
لولا أنصار زيد حموه ما سلم ؛ ومنه أيضاً قول أبي العلاء المرعي :

يذيب الرغب منه كل غضب
فلولا الغمض يسكنك لسالا (١)

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد لولا ، وأوجبوا جعل الكون
الخاص مبتدأ ، فيقال : لولا مسألة زيد إيانا أي موجودة ، وخطوا
المرعي ، وقالوا :

إن الحديث مروي بالمعنى .

٢- أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين نحو قولك : لعمرُك لأفعلن وأين
الله لأفعلن ، والتقدير : لعمرُك قسمي ، وأين الله يعني
فعمرك : مبتداً ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .

والخبر هنا هو الخبر على وجه التعمين ، لاقتران المبتدأ بلام
الابتداء ، أما إذا قلت : « بين الله لأجتهدين » فإنه يحتمل أن يكون
معناه : قسمي يمين الله ، وأن يكون معناه : بين الله قسمي .

ومن ثم فإنه يحتمل أن يكون الخبر هو المبتدأ ، وأن يكون
الخبر موحياً ، ثم خبر ، ثم حرف .

وإذا قلت : عهد الله لأفعلن ، جاز إثبات الخبر لعدم الصراحة

١- اللقمة ، بياض : من الأذنية ، وهي إمالة الطيبة ونحوه من الجمادات ، الرعب : النوع ،
والطرف ، غضب : السيف القاطع ، الغمض : غلظ السيف .

والشاهد في قوله (لولا اللقمة يسكنك) حيث ذكر الخبر بعد لولا ، وهو جملة
(يسكنك) لأن الخبر كرون خاص ودان عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز
ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا ودان عليه دليل .

فيه لا تصلح أن تكون خيراً عن البتداء الذي قبلها ، فلا تقول :
ضربني العبدُ مسيئاً ، لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيئٌ .

والضائف إلى هذا المصدر حكمه حكم المصدر ، نحو : أتمَّ
تبييني الحقَّ مؤطاً بالحقِّكم ، قائم : مبتدأ ، وتبييني : مضاف إليه
والحق : مفعول لتبييني ، ومؤطاً : حال سدت مسد خبر أتم ،
والتقدير : أتم تبييني الحق إذا كان - أو : إذ كان مؤطاً بالحقِّكم .

ومنه : أشد تقديرى الرء مهذباً ، فإن (أشد) هنا اسم
تفصيل مضاف إلى المصدر الضائف إلى فاعله ، والرء : مفعول به
للمصدر ، ومهذباً : حال .

(أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) .

وذلك أن (أقرب) اسم تفصيل مضاف إلى مؤول بالمصدر ،
وهو قوله (ما يكون) أى (كون) ، وقوله (وهو ساجد) جملة
حالية والراء هي واو الحال .

وخلاصة القول : أن الحال قد تصلح لأن تكون خيراً عن البتداء
- المصدر - أو لا . فإن رأيت الحال صالحة لأن تكون خيراً عن هذا
البتداء فإنه يتعين رفعها على أنها خبر البتداء ، كقولك : أكرامى
الطالب ، عظيمٌ ، يرفع (عظيم) على أنه خبر ، إذ يصح قولك
أكرامى عظيم ، ولا تقول : أكرامى عظيمًا ، ينصبه على الحالية ، ما
دام قد صلح للإخبار عنه .

ومن هنا كان قولهم : « حكمك مستمطاً » شاذاً .

هذه الحال ، أو اسم تفصيل مضاف للمصدر المذكور ، أو مضاف
إلى مؤول بالمصدر المذكور .

ويقدر الخبر المخذوف بنحو : (إذ كان) أو (إذا كان) و (كان)
هنا نامة وفاعلها الضمير صاحب الحال الواقعة بعده على رأى
الجمهور ، ومقدر بمصدر مضاف إلى الضمير صاحب الحال عند
بعضهم .

والأهملة على الترتيب :

أكرامى الطالب مجتهداً .. فأكرام : مبتدأ ، والياء مضاف إليه
من إضافة المصدر إلى فاعله ، والطالب : مفعول به للمصدر
ومجتهداً : حال سدت سد الخبر الذى حذف وجوباً ، والتقدير :
إذا كان مجتهداً ، ومتعلقها هو المخذوف عند الجمهور ، والمقدر
بمصدر مضاف للضمير عند بعضهم ، أى : أكرامى الطالب أكرامه
مجتهداً .

وترى أنه لا يصح وقوع هذه الحال خيراً عن البتداء المذكور ، فلا
يجوز أن تقول : أكرامى مجتهداً ، لأن الخبر وصف للمبتدأ فى المعنى .
وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله : « لا يمكن خيراً » فقد
احترز بقوله هذا عن الحال التى تصلح أن تكون خيراً عن البتداء
المذكور ، نحو ما حكى الأخفش - رحمه الله - من قولهم : « زيد
قائماً ، فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : بُتت قائماً ،
وهذه الحال تصلح أن تكون خيراً ، فنقول : زيد قائم ، فلا يكون
الخبر واجب الحذف ، بخلاف : ضربني العبد مسيئاً ، فإن الحال

امتناع الحذف

من المعروف أن البعد والخبر ركان أساسيان في الجملة الاسمية، وقد يحذف أحدهما إذا دل على دليل، وقد يحذفان معا إذا دل عليهما دليل .

وقد يعرض للخبر ما يوجب حذفه، وأيضاً قد يعرض للمتبدأ ما يوجب حذفه، إذن هذا الحذف قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً، وقد يكون أيضاً ممتعماً، وهو ما ستقوم بشرحه الآن، فنقول وبالله التوفيق :

يتبع هذا الحذف فيما إذا كانت جملة المتبدأ والخبر خبراً عن ضمير شان، فإنه لا يجوز حذف المتبدأ ولا الخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة .

وذلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص] . فإن قوله (هو) ضمير الشان، مبتدأ أول، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان، وأحد : خبر المتبدأ الثاني، والمتبدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المتبدأ الأول، ولا يجوز حذف هذا المتبدأ الثاني، ولا خبره « الله أحد » اللذين وقعا خبراً عن ضمير الشان « هو » .

وكما في قوله سبحانه : ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا نَسْأَلُكَ ﴾ [طه] ، فاسم إن - بالشديد - على أحد التخرجات - ضمير شان محذوف، وهذان : مبتدأ ولساحران : خبره، والجملة من المتبدأ المذكور وخبره في محل رفع خبر، ولا يجوز الحذف على ما تقدم .

لأن (مسمط) هنا صفة للمتبدأ في المعنى، ومعناه : حكمك مثبت مصيب نافذ، فيجب أن يكون بالرفع على أنه خبر للمتبدأ الذي تقدم عليه .

وقد أشار إلى هذا الموضع ابن هشام في أروض المسالك ص ٤١ ط ٤ - صبيح قالوا : « أن يكون البعداً إما مصدراً عاملاً في اسم مفسر للضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المتبدأ المذكور، نحو : ضميرى زيدا قائماً، أو مضافاً للمصدر المذكور، نحو : أخطب شربى السويق ملتوياً، أو إلى موزول بالمصدر المذكور، نحو : أخطب ما يكون الأمير قائماً، وخبر ذلك مقدر بإذ كان أو إذا كان عند جمهور البصريين .

... ولا يجوز ضميرى زيداً شديداً، لصلاحيته الحال للخبرية، فالرفع واجب، ورشد قولهم : حكمك مستمطاً، أى حكمك لك مقيماً هـ .

وقد أشار ابن مالك إلى مواضع حذف الخبر وجوباً، فقال :

وبعد لولا غاليا حذف الخبر
ختم، وفي نص يمين ذا المستقر
وبعد وأر عيتت مفهوم مع
كمثل « كل صانع وما صنع »
وقبل حال لا يكون خبراً
عن الذي خبره فله أضمر
كضميرى العبد مستمطاً، وأنتم
تبيئني الحق منوطاً بأحكامكم

وتتعدد الخبر أكثر من صورة وذلك على النحو التالي :

١ - تعدد الخبر في اللفظ وفي المعنى :

فيكون كل خبر مخالفاً الآخر في لفظه وفي معناه ، كقوله :
زيد فقيه شاعر كاتب ، فإن (فقيه) خبر أول ، و (شاعر) خبر ثان ،
و (كاتب) خبر ثالث .

ويجوز لك في هذه الصورة أن تأتي بحرف المطف ، وتقول :
زيد فقيه وشاعر وكاتب .

٢ - تعدد الخبر في اللفظ فقط :

كقولك : الرمان حلر حامض - أي : إنه مرٌّ ، ولا يجوز لك في
هذه الصورة أن تأتي بالمطف ، لأنهما في المعنى شيء واحد ، والمطف
يقضي غير ذلك .

٣ - تعدد في اللفظ وفي المعنى بسبب تعدد المبتدأ :

لفظا كقولك : اخترته : أستاذ جامعي ، وصحفي ، وطبيب ،
ومهندس ، تريد أن أحدهم أستاذ ، وثانيهم صحفي ، وثالثهم
طبيب ، ورابعهم مهندس ، أو حكماً كقولك : الكلام : اسم ، وفعل .
وحرف .

والفرق بين هذين (اللفظي والحكمي) ..

أن اللفظي : المبتدأ فيه جمع ذو أفراد ، ولكل فرد خبر من هذه
الأخبار المتعددة .

الإخبار عن المبتدأ بأكثر من خبر

يرى معظم النحويين أنه يجوز أن يخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر
من خبر ؛ لأن الخبر - كما شرحت لك - حكم ، ولك أن تحكم أو
تخبر على واحد بحكمتين أو أكثر .

وقد اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بخبر
حرف عطف ، نحو : زيد قائم ضاحك .

فذهب قوم إلى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر
واحد ، نحو : هذا حلر حامض ، أي : مرٌّ ، أم لم يكونا في معنى خبر
واحد كالنمل الأول .

وقد ذهب آخرون إلى أنه لا يجوز تعدد الخبر إلا إذا كان الخبران
في معنى خبر واحد ، فإن لم يكونا كذلك تعين المطف . فإن جاء
من لسان العرب شيء بخبر عطف قدر له مبتدأ آخر ، كقوله سبحانه :
﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾ (١٤) ذُو الْمَرَشِيِّ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ .

(١٦) ﴿ وَالرُّوحُ ﴾ .

كما زعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد ،
كان يكون الخبران مفردين ، نحو قولك : « خالد قائم ضاحك » أو
جماعتين نحو : خالد قام ضحك .

فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملة فلا يجوز ذلك ، فلا
تقول : زيد قائم ضحك ، ويقع في كلام العربين للقرآن الكريم وغيره
تجوير ذلك كثيراً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هُوَ فَأَوْدَاهِي حَيَّةً تَسْمِي ﴾ (١٧)
وله ، جوزوا كون (تسمى) خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ، لجواز كونه
حالا .

أسئلة

س ١ : للوصف مع مرفوعه ثلاث حالات . اشرح هذه الحالات شرحاً وافياً مع التمثيل ؟

س ٢ : كيف يعرب الوصف إذا تطابق مع مرفوعه أفراداً أو تشبيهاً ؟

س ٣ : وضح آراء الدعاة في رافع كل من المبتدأ والخبر ؟

س ٤ : يرد الخبر في الأسلوب العربي مفرداً ، كما يرد جملةً وشبه جملةً . اشرح ذلك مع التمثيل لكل ما تذكر .

س ٥ : ما الحكم إذا كانت جملة الخبر هي ذات المبتدأ في المعنى ؟ وما الحكم إن لم تكن كذلك ؟ مع التمثيل .

س ٦ : متى يجوز الابتداء بالنكرة ؟ اشرح ذلك مع التمثيل لكل ما تقول .

س ٧ : حدد النكرة ، وبين سر الابتداء بها فيما يلي :

- خرجت فإذا أسدً بالباب - عمل بر يزيدن .

- مؤمن خير من كافر - سلام عليك .

- في القاعة طالب - ما أحسن بكراً .

- وعلى أبصارهم غشارة ، - لطالب فاهم .

- كل يوت - و ولدنا مزيد ، .

- من يقم أقم معه - رجل خير من امرأة .

- و إله مع الله ، - طالب من الغفوقين عمدنا .

وإن الحكمي : المبتدأ فيه مفرد ، لكنه ذو أقسام وصالح للتقسيم .

وفي هذه الصورة القائمة بنوعها لا بد من المعطف .

ومن الصورة الأولى في القرآن الكريم قوله سبحانه ﴿ وَهُوَ

الغفورُ الرَّؤُوفُ ﴾ (٤٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ (١٥) فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ ﴾ (١٦) ﴿

والبروح ، .

ومن الصورة الثالثة في الذكر الحكيم قوله تعالى : ﴿ أَعْلَمُوا

أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بِيَكُمْ وَتَكَاتُرٌ فِي الْأُمُورِ

وَالْأَوْلَادِ ﴿

س ٨ : حدّد الخبير ، رنين حكمه من حيث تقديمه على البسبأ وتأخيره فيما يلي مع التعليل .

- محمد أخرك - أمامك رجل - أبو يوسف أبو حنيفة -

ابن سعيد ؟ - بكر سافر .

- و أياك مر ساهأ - إنما زيد قام .

- في الجامعة طلابها - عندي أنك فاضل .

- إنما في الدار خالد - هنا كلية اللغة العربية .

- و أم علي قلب أفعالها - ممنوع التدخين .

- أقام محمد - في الثاني السّلامه .

س ٩ : حدّد الخدوف فيما يلي ، مبيّناً حكم حذفه مع التعليل :

- و من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها .

- خرجت فإذا الأسد .

- و أكلها دائم وظلها .

- مررت ببكر الكرم .

- لو لا زيد لأكرمك .

- كل رجل وضعته .

- في ذمتي لأساقون .

- لعمرك لأجتهدن .

- نعم الرجل محمد

ثانياً : الصرف

الفصل الأول تعريف الصرف

اسم هذا الفن : الصرف ، ويسمى أيضاً التصريف ، وله ثلاثة معان هي :

١ - المعنى اللغوي :

وردت كلمة الصرف في اللغة بمعان كثيرة تدور كلها حول التغيير والتحويل ، ومنها كلمة التصريف . وفي اللسان مادة (صرف) : الصرف : رد الشيء عن وجهه . . . ومنه تصريف الرياح والآيات . وفي القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَتَقَدَّ صِرْفًا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَقَلٍ ﴾ (٥٩) « الإسرائيل » . هذا هو المعنى اللغوي .

٢ - المعنى الاصطلاحي العلمي :

هو تحريك الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الفائدة إلا بها مثل : الفهم ، فهم ، يفهم ، أفهم ، فاهم ، مفهوم ، نفهم ، أفهم ، تفاهم ، استفهم ، فاهمان ، فلكل مثال من الأمثلة السابقة له معناه الخاص به دون غيره .

٣ - المعنى الاصطلاحي العلمي :

أما تعريفه في الاصطلاح المقابل لعلم النحو ، أي باعتباره علماً مستقلاً بذاته :

فهي : علم تعريف به الأبنية العربية وأحوالها ، وما يعرض لها مما ليس بأعراب ولا بناء .

نحو : « قال ، واضطرب ، وعدة » ، والإدغام في كلمة في نحو : « رذ ، وارتد » ، والتقاء الساكنين في كلمة نحو : « قم ، ولم يقم » ، والوقف في نحو : جاء محمد ، والإبتداء في نحو : « احفظ دينك » ، وانصر أخذك ، ، والإمالة في نحو قوله تعالى : ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴾ وتخفيف الهمزة في نحو : « ابت » .

والمراد بها يعرض لها :

التفسير اللفظي الذي يحدث في الكلمة لأمر طارئ عليها كالتقاء الساكنين في كلمتين ، وكذا الإدغام في كلمتين ، وذلك في نحو : « ادخل المسجد » ، وقوله : صلى العصر أخوك « فإن الإدغام في (قُل) ، والتخلص من التقاء الساكنين في (ادخل) بكسر لامه ، وفي (صلى) يحدث ألفه نطقاً ، ليس لعملة في ذات الكلمة ، وإنما لأمر طارئ عليها بانضمام غيرها إليها .

ومثل المثال السابق تماماً بنسبهم : « ادخل المكتبة » ، وقوله : اشترى الكتاب أخوك » .

وقرنا في التعريف « ما ليس بأعراب ولا بناء » يخرج علم النحو لأنه يبحث في الأعراب والبناء .

سبب تسمية هذا العلم بالتعريف :

يجيبنا على هذا صاحب التصريح ٢ / ٣٥٣ قاللاً :

سمى هذا العلم بالتعريف لأنه لا فيه من القلب ... ، وصرف الدهر : تقلباته من حال إلى حال .

وهذا التعريف من صنع الناظرين بعد أن أصبح الصرف علماً مستقلاً عن النحو ، أما المتقدمون فلهم تعريف يشمل النحو والصرف معاً .

والمراد بالعلم هنا : « القواعد والأصول والقوانين » أي : القضايا الكلية التي يتعرفُ منها أحكام جزئيات موضوعها ، كقولهم : « كل وار أو ياء إذا تحرك وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً » ، فإننا بهذه القاعدة الكلية نستطيع الحكم على الألف في (قال) و (غزا) بأنها مقبلة عن وار ، لأن أصل الفعلين :

قَوْل - غَزَوْا - يدلل القول والنزو - وعلى الألف في : « باع ورعى » بأنها مقبلة عن الياء ، لأن الأصل في حذين الفعلين بيع - رعى ، يدلل البيع ، والرعى .

والمراد بالابنية :

« المصغ ، والهيجات ، والأوزان » وكلها بمعنى واحد ، وهو : عدد حروف الكلمة المرتبة ، وحر كتابها المعينة ، وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه ، وذلك كبناء الماضي والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، والصفة المشبهة ، واسم الزمان ، واسم الآلة ، وبناء المصغر ، والنسوب ، والنثي ، والجمع وغير ذلك .

والمراد بأحوال الابنية :

التفسير اللفظي الذي يحدث في الكلمة لعملة في ذاتها ، لاستقلالها بنفسها ، وذلك كالإعلال والإبدال ، والتعويض ، في

وحذف الالف من ، عسى ، عند اتصالها بباء التانيث في نحو :
عسى .

وحذف الالف نطقاً من « إلى وعلى ومضى » ، فراراً من التقاء الساكنين ، في نحو : « ركبت على الفرس ، سافرت إلى البلد ، متى أرغلت أخرك ؟ » .

وابدال الالف من « إلى ، وعلى ، بياء » ، عند اتصالها بالضماائر في نحو : « إليك عني ، وعليك الصدق » ، وذلك للفرق بين الظاهر والظنر ، لأن الضمير لا يستقل بنفسه .

وابدال حاء (حتى) عينا في لغة هذيل وثقيف ، وبها قرأ عبد الله بن مسعود في قوله تعالى : ﴿ فَرِيضُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (٢٥) « المزبور » .

وحذف الفاء من كيف : وذلك في قول الشاعر :
كي تجتحرن إلى سلم وما تجترن
فتلاكم ، ولظى الهيجاء تصطرم

وكيف : اسم استفهام في محل نصب جال ، وهو مبنى على الفتح المحذوف حذف محله ، يجتمعون : قيلون ، السلم - بفتح السين وكسرها - الصلاح ، يذكر ويؤث ، ثُرت : بالياء للمجهول أخذ بيارها ، أي : قتل قاتلها ، اللظى : النار . الهيجاء : الحرب يد ويقصر ، تصطرم : تشتغل وتذهب .

والحذف والإبدال في « لعل » ، فقد ذكروا فيها - ثنتي عشرة

موضوع علم الصرف :

موضوع هذا العلم : الأسماء العربية ، والأفعال المتصرفة ، فلا يدخل التصريف الحروف ، لأنها مجهولة الأصل ، لا يمكن الرجوع فيها إلى أصل لها معلوم بواسطة التفسير ، ولهذا كانت ألقابها كلها أصولا غير زائدة ، ولا متقلبة عن حرف علة .

كما لا يدخل الأفعال الجامدة : كـ « نعم ، وريس ، وعسى ، وليس ، لأنها حينئذ تشبه الحروف في الجمود .

ولا الأسماء المبنية أصالة :

كالضمائر ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، لأنها أشبهت الحروف في الجمود .

أما الأسماء المبنية عرضاً فداخلة في علم التصريف ، لأن العبارة بالأصل ، وذلك كـ « محمد ، وسلاح » في نحو : يا محمد أقبل ، لا سلاح عندنا ، لأن ببناء « محمد » على الضم هنا من أجل النداء ، وبناء « سلاح » على الفتح من أجل « لا » النافية للجنس .

وأما ما داخلة التصريف من الحروف والأفعال الجامدة والأسماء المبنية فشاذا أو قليل أو وضعي .

ومن ذلك : حذف الفاء (أو الواو من (سوف) فقد قالوا فيها : سَف - سِي ، بحذف الواو تارة ، وحذف الفاء وقلب الواو بياء تارة أخرى ، و « سو » بحذف الفاء فقط .

وقائدة دراسة هذا العلم صون اللسان العربي وعصمته من انطواء في ضبط الصيغ ، وذلك من حيث بنية الكلمة ، حتى لا تقع في مَرَّة التعريف^(١) ، ولا يلحقنا عار التصحيف^(٢) .

حكم تعلم علم الصرف :

حكم تعلمه فرض كفاية ، أي إذا تعلمه البعض سقط عن الكل ، ولا بد أن يكون في الأمة الإسلامية من يقن هذا العلم إتقاناً وافياً .

مصادر ومراجع علم الصرف :

١ - القرآن الكريم .

٢ - الحديث النبوي الشريف .

٣ - كلام العرب الفصحاء من شعر ونثر فني وحكم وأمثال .

مؤسس علم الصرف :

هو : معاذ بن مُسلم الهراء ، وهو من العلماء الأوائل للمدرسة الكوفية . وقد لقب بالهراء لبيعته الثياب الهروية ، أقام بالكوفة ، واشتغل بالبحر ، غير أن لورعة بالأنيسة الصيرفية غلب عليه حتى عدّه اللورخون واضح علم الصرف ، وتوفي بالكوفة سنة ١٨٧ هـ .

١ - التعريف : التفسير ، يقال : حرف الكلام : إذا غيره وعُدل به عن وجهه .

٢ - التصحيف : تغيير الألفاظ حتى يتغير المعنى المراد من الوضع ، يقال : صحفت اللفظ

لتصحف : إذا غيره فتغير حتى العيس .

منة : و لمل ، عل ، لمن ، عن ، لأن ، أن ، وعن ، رغن ، لمن ، هن ، وعن . عن ، والتصغير والتثنية في (ذا) و (الذي) و فرورعهما لغة سمع (ذان) و (تان) و (ذياً) و (تياً) ، كما سُمِعَ (الذنان) و (اللتان) ، والذئب ، و (اللبيا) .

ولا كان التصغير والتثنية في كل من أسماء الإشارة والأسماء المرصاة مخالفين للقياس ، رأى بعضهم - وهو الصواب - أنها صيغ وضعت من أول الأمر للدلالة على الاثنين أو المصغر ، إذ لو كانت التثنية حقيقية لقبل في أسماء الإشارة : ذران - تَوان بقلب ألف ذران ، وراو كما تقلب ألف عمما وصفا ، ولقبل في الأسماء المرصاة : واللذيان اللذيان ، ببقاء ياء ، الذي والتي ، مع كسر ما قبلها . كما هو الحال في الاسم المنقوص .

وكذا لو كان التصغير في « ذيا وتيا واللذيا واللبيا » حقيقياً ، لانتهم أولها كما ينتهم أول كل اسم يراد تصغيره .

ولما كان أمر هذه الألفاظ مخالفاً للسنت^(١) الذي يجرى عليه كلام العرب في التثنية والتصغير علمنا أنها صيغ وضعت من أول الأمر للدلالة على الاثنين أو على المصغر .

فائدة في دراسة علم الصرف :

١ - لا شك فيه أن علم الصرف علم عظيم الشأن ، جليل القدر رفيع المكانة ، عالى المنزلة ، جدير بأن نعني به ، ونكتب على دراسته ، ولا نندخر وسعاً في التزود من رباضه والارتشاف من مناهله .

١ - السنت : بفتح السين والراء : الطريقة والنال ، يقال : بنا سوتهم على سن واحد ،

والسنن من الطريق : نهجه وجهته .

لا يخفى ، والمعلوم أن التصريف تغيير وتحويل ، والفعل وما يشبهه من الأسماء يكثر فيه التغيير ، فاختيرت مادة (فعل) للوزن بها ، تأكيداً لهذه النسبة .

ثانياً : أن مادة (فعل) أهم المواد وأشملها ، ألا ترى أنه يصح استعمالها في معنى كل فعل ، فكل حدث يسمى فعلاً ، إذ الضرب فعل ، وكذا القتل ، والنرم ، والأكل ، والدراسة .

ثالثاً : أن الخرج الأصلية للحروف الثلاثة : الحلق واللسان والشفة ، فاختدوا من كل مخرج حرفاً يعمله ، فاختدوا الفاء من الشفة والعين من الحلق : واللام من اللسان .

وأما اختاروا الحروف التي تتكون منها مادة (فعل) دون غيرها تحقيقاً للمعموم والشمول الذي تفيده هذه المادة ، وإبرازاً لوظيفة اليزان الصرفي .

وكان الميزان ثلاثياً لا ثنائياً :

أولهما : أن الثلاثي أكثر الألفاظ العربية استعمالاً لخصته واعتداله .

وثانيتهما : أنه لو كان رباعياً ، لأدى الأمر إلى زيادة حرف في وزن الخماس ، ونقص حرف في وزن الثلاثي ، ولو كان خماسياً ، لأدى الأمر إلى حذف حرفين في الثلاثي ، وحرف في الرباعي .

والمعلوم أن الزيادة أصل لأنها بناء ، والنقصان فرع لأنه هدم ، فالترمو ما يؤدي إلى الأصل ، واجتنبوا ما يؤدي إلى الفرع .

الميزان الصرفي

الغرض من دراسة الميزان الصرفي :

الغرض من ذلك هو معرفة أبنية الكلمات العربية الأصول والزيد فيها ، وكذا معرفة ما طرأ على الكلمة من حذف أو قلب أو إعلال أو إبدال .

والميزان الصرفي عبارة عن : معيار لفظي اصطلح العلماء على اتخاذه من الفاء والعين واللام ، ليزنوا به أنواع الكلمات العربية .

والصرفي يصوغ من المادة الواحدة مخارج مختلفة ، وهو أشبه بالصائغ فكما أن الصائغ يحتاج إلى ميزان يزن به فكذا الصرفي يحتاج إلى ميزان يزن به بنية الكلمة ، ليعرف عدد حروفها ، وما فيها من أصول وروائد ، وحركات وسكنات ، وما طرأ عليها من تغيير .

والبناء الأصلي للميزان الصرفي . هو مادة (فعل) وما تصرف منها :

وأما اختيرت هذه المادة لهذا الغرض دون غيرها من المواد لثلاثة أسباب :

أولاً : أن التغيير يكثر في الفعل وما اتصل بمعناه من الأسماء كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، وغيرها ، إذ لا نجد فعلاً ولا اسماً يشبهه إلا وهو في الأصل مصدر قد غير غالباً ، إما بالتركيبات : كـ (ضرب) و (ضرب) ، وأما بالطروف : كـ (يضرب - ضارب - مضروب) فالتغيير واضح جلي ،

وثانجهما متحرك ، أما خُرْجِعِلْ^(١) فوزنه (فَعْلَل) بعض الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر الثانية .

وزن المزيدي :

اللفظ المزيدي فيه يختلف وزنه باختلاف زيادته ، والزيادة نوعان :

الأول : أن تكون الزيادة بتكرير حرف من أصول الكلمة .

الثاني : أن تكون الزيادة بحرف من حروف (سالتسمريتها) على أصول الكلمة .

فإن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي جئنا باليزان كذلك ، أي : تكوّر الحرف المقابل في اليزان ، وذلك نحو : جَلْبَبٌ ، فإن الزيادة حدثت بتكرير لام الكلمة فتأتي باليزان كذلك (فَعْلَل) بزيادة هذه اللام لتوافق صيغة اليزان المرزون مع مراعاة الحركات والسكنات .

وروزن (قَدَم) : فَعْلٌ ، لأن الزيادة هنا بتكرير حرف أصلي في الكلمة وهو العين ، فراعيا تضعف العين في اليزان لتوافق صيغة المرزون ... وهكذا .

أما إذا كانت الزيادة من النوع الثاني ، أي : بزيادة حرف من حروف (سالتسمريتها) على أصول الكلمة ، وضع ذلك الرائد بلفظه في اليزان ، فتقول في وزن وأحسنٌ ، أجْمَلٌ ، وفي وزن

١ - الخُرْجِعِلْ : الباطل .

كيفية وزن الكلمات :

الكلمة التي يراد وزنها قد تكون مجردة وقد تكون مزيدة .

فإذا كانت مجردة فإنه لا يخرج عن كونها ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية ، وتعني بالجردة : ما كانت جميع حروفها أصلية لا يسقط حرف منها في تضاريف الكلمة بغير علة ، وحين وزن هذه الكلمات الجردة فإن كانت ثلاثية فإنها تقابل المرزون بالفاء والعين واللام بالصورة والهيئة التي يكون عليها من حركة وسكون .

ويسمى الحرف المقابل للفاء فاء الكلمة ، والمقابل للعين عين الكلمة ، والمقابل للام لام الكلمة ، فعلا كان المرزون نحو : كَتَبَ ، نَصَرَ (فَعْل) ، أو اسما نحو : نَجَّمَ وزَيْدٌ (فَعْل) ، وهكذا .

وإذا كان المرزون رباعيا مجردا زدنا لاما على أحرف (فعل) ، ومعناه من الأفعال : دَخَرَجٌ ، وَسَوَسٌ ، بَعَثَ ، بَرَبَةٌ (فَعْلَل) ، ومن الأسماء : جَعْفَرٌ ، ثَعْلَبٌ ، بَرَبَةٌ (فَعْلَل) ، أما درهم فوزنه (فَعْلَل) ، وقمطر : (فَعْل) .

أما إذا كان اللفظ المراد وزنه مكونا من خمسة أحرف أصلية وذلك لا يكون إلا في الأسماء ، فإنه يزداد في الوزن لاسان على حروف (فعل) مع مراعاة الحركات والسكنات ، وذلك نحو (سَفْرَجَل^(١) - فَمْرَجَلٌ) والوزن (فَعْلَل) بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى ، لأن الحرف المشدد بحر فيه أولهما ساكن

١ - السفرجل : نوع من الفاكهة .

أما الألف: فقال إن الحذوف الروا الأولي - وهي عين الكلمة وعمل لذلك : بأن الزائد جي به لغرض فلا يجرز حذفه ، وعلى هذا صارت (مقول) : مقول بزنة : مقول .

والراجح ما ذهب إليه سيبويه لقراءة أدلته ، وإن ذهب بعضهم إلى ترجيح رأى الألف .

٢ - التائب الإعلاء : في الحروف الزائد ، نحو ، صحائف ، وعجائز ، وكائر ، والوزن : فمائل ، وصحراء بوزن : فعلاء .

٣ - التائب المكاني : إذا أزدنا وزن كلمة حدث فيها قلب مكاني ، فإن التغيير يراعى في الميزان ، وذلك نحو : (أيس) التي أصلها (ينس) بدليل عدم إعلاؤها ، فقدمت الهمزة وهي عين الكلمة على الياء - وهي فاء الكلمة - فصارت (أيس) بوزن (عفل) - بفتح العين وكسر الفاء - وكذلك كلمة (آبان) ، بزنة أعفان . وكذا في وزن (راء) مقلوب (رأى) : ففتح ، وفي وزن (جاه) مقلوب (وجه) : عفل ، وفي وزن الحادي (مقلوب (الواحد) : العالف ، وهكذا يقال في نظائره .

وخلصة القول : أنه إذا حصل في الموزون قلب مكاني حصل نظيره في الميزان .

ثانيا - ما لا يعتقد به في الميزان :

قد يطرأ على الكلمة تفسيرات ولكن لا ينظر لها عند وزن الكلمة ، بل ينظر إلى أصل الكلمة ويؤخذ به في الميزان ، بمعنى : أن

والقطع ، وانكسر ، : أنفعل ، ، وفي استفهام واستخراج : استفعل ، وفي : نافع وعادل : فاعل ، وفي : محمود وسنور : مفعول ، ، وفي وزن : إنعام وإحسان : إفعال ، وفي : استفهام واستخراج ، واستعمال : استعمال ، . . . وهكذا .

ما يعتقد به في الميزان وما لا يعتقد :
 (ولا - ما يعتقد به في الميزان :

يجب أن تتم المطابقة بين الميزان واللفظ الموزون ، بمعنى أنه يراعى في الميزان الصورة المطهرة ، وذلك في المراجع الآتية :

١ - الإعلاء بالضعف ، وذلك نحو : (قُل) بزنة (قُل) ، و (بَح) بزنة (قُل) وفي وزن (عدة : عله) بحذف اللهاء ، وفي وزن (ق : ع) ، لأنه فعل أمر من الوقاية ، و (مقول) بزنة : مقول أو مفعول على خلاف بين سيبويه والألف ، وأصل (مقول) : مقزول ، على زنة : مفعول ، نقلت حركة الروا الأولى وهي (الضمة) إلى الساكن الصحيح قبلها وهو (القاف) ، فالنقى ساكنان : الروا الأولى التي هي عين الكلمة وراو مفعول ، فلا بد من حذف أحد الساكنين ، وهنا وقع الخلاف بين سيبويه والألف .

فقال سيبويه : الحذوف وراو مفعول ، يعني : الروا الثانية ، وعلى لذلك بأنها زائدة ، والرائد أولى بالحذف من الأصلي ، فضلا عن أنها قريبة من الطرف ، والأطراف دائما محل التفسير ، فصارت مقول بزنة : مفعول .

حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الحاء في (يخوف) ،
والنون في (يتوم) ، فتحركت الواو في كل من (يخوف ويتوم)
بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الآن - يعني بعد نقل حركة
العين إليها - فقبلت الواو ألفاً لمناسبة الفتحة ، فصارتا : يخاف
ويتام ، ولكن الوزن : يفعل - بسكون الفاء وفتح العين ، نظراً إلى
الأصل .

٤ - الإبدال من تاء الافتعال :

وذلك نحو : اصطفى بزنة افتعل ، وازدجر بزنة افتعل أيضا ،
والملاحظ أن الطاء في اصطفى والدال في ازدجر مبدلتان من التاء .
أما نحو : أدرك ، أثقل ، وأزين ، فالأصل : تدارك وتثقل
وتزين ، فأبدلت التاء حرفاً مماثلة لفاء الكلمة ، وتم الإدغام بينهما ،
وحيث بيمزوجة الوصل لتتمكن من النطق بالساكن ، وهو أول الحرفين
المدمجين : فصارت : أدرك وأثقل ، وأزين ، وعند الوزن وقع خلاف
بين الجدير وغيرهم .

فقال الجمهور : ينظر إلى أصل هذه الكلمات ، ويتم الوزن على
الأصل : وعلى قرينهم فوزن أدرك وأثقل : تفاعل ، إذ أن الأصل
فيهما : تدارك ، وتثقل ، ووزن أزين : تفعل ، على أصل الكلمة قبل
الإبدال ، لأن الأصل : تزين .

ويرى البعض : أنها توزن على صورتها الحالية ، وعليه تقول
في وزن : أثقل ، أدرك : أفاعل - بتشديد الفاء - وفي وزن (أزين) :
أفعل - بتشديد الفاء والعين .

هذه المراضع لا تراعى في الميزان ، وبذلك لا تتم المطابقة بين الكلمة
المراد وزنها والميزان ، بل توزن الكلمة حسب الأصل ، وذلك واقع
فيما يلي :

١ - الإحلال بالقلب :

وذلك نحو : صام ، وقام ، فالأصل فيهما : صوم وقوم ،
تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقبلت ألفاً ، فصارت (صام وقام)
ووزنهما : (فعمل) على الأصل .

٢ - الإحلال بالنقل :

نحو : يصوم ويقوم ، فإن الأصل فيهما : يصوم ويقوم -
بسكون الصاد والقاف ، وضم الواو فيهما - فنقلت ضمة الواو
فيهما - كما هي القاعدة الصرفية - إلى الساكن الصحيح قبلها ،
وهو الصاد في (يصوم) والقاف في (يقوم) - بفتح الأول وضم
الثاني - ولكن الوزن (يفعل) بسكون الفاء وضم العين نظراً لأصل
الكلمة .

وكذلك نحو : (يبيع) ، فإن الأصل فيها (يبيع) بسكون
الباء وكسر الياء - فقلت كسرة الياء إلى الحرف الصحيح قبلها -
وهو الباء - فصارت (يبيع) - بكسر الباء - ولكن وزنها (يفعل)
بسكون الفاء وكسر العين - مراعاة لأصل الكلمة ، ولم يعد بها
حدث فيها من إحلال بالنقل .

٣ - الإحلال بالنقل والقلب معاً :

وذلك نحو : يخاف ويتام ، والأصل : يخوف ، ويتوم ، فقبلت

تطبيق

- س ١ : زن الكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير مع ضبط الوزن بالشكل : قال - قائل - يسع - صحائف - - آبار - اناقل - اصطبر - شدّ الخيل .
- س ٢ : وقع خلاف بين سيويه والأخفش في وزن كلمة (مقول) وما نشأ بهما . اذكر وزن هذه الكلمة ، وراى كل منهما ، مع ترجيح ما تخاره مقلداً لذلك .

الإجابة

الكلمة	وزنها	ما حدث فيها من تغيير
قال	فَعَلَ	الأصل فيها (قَوْل) تحركت الواو وانفتح ما قبلها قبلها فقلت الواو ألفاً فجاءت الفتحة ، فصارت (قال) .
قائل	فَاعِل	الأصل فيه (قارول) وقمت الواو عينا لاسم فاعل أعلنت في فعلة فقلت الواو همزة ، ولم يعمد بهذا التفسير في الجيران .
يسع	يَفْعِل	فعل مضارع من (باع) والأصل (يسبع) يسكون الباء وكسر العين وهي الباء - فقلت كسرة العين إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الباء .
صحائف	فَعَائِل	والأصل (صحايف) ، وقمت الباء بعد ألف شيء مفاعل جمعا ، وكانت في المفرد حرف مد

٥ - التغيير الناتج عن الإدغام :

وأيضا لا يرضى في الجيران ما يحدث في الكلمة من تغيير بسبب الإدغام ، فمثلا : شدّ ومدّ وعدّ ، فإن وزنها (فَعَلَ) - ينفتح الفاء والعين - لأن أصلها : شدّ ومدّ وعدّ ، فادغم الحرفان المتماثلان .

وكذلك : اشعدّ ، وامعدّ ، فإن وزنيهما (افْتَعَلَ) نظرا إلى أصلهما ، وكذلك كلمة (شدّ) - يضم الخين وتشديد الدال - فعمل أمر ، فإن وزنها على (أفعل) .

• • •

أسئلة

- س ١ : عرف الصرف لغة واصطلاحاً ؟
- س ٢ : ما موضوع علم الصرف ؟ ومن مؤسسه ؟ وما فائدة دراسته ؟ وما حكم تعلمه ؟ وما مصادره ؟
- س ٣ : ما الغرض من دراسة الجيران الصرفي ؟ ولماذا كانت مادة (فَعِل) أصلاً للجيران الصرفي ؟ ولماذا كان الجيران ثلاثياً ؟
- س ٤ : ما الفرق بين الجرد والزيد ؟ وما أنواع الزيادة ؟ مع التمثيل .
- س ٥ : إذا حصل قلب مكاني في الوزن حصل نظيره في الجيران . اشرح هذه العبارة شرحاً وافياً مع التمثيل .

- الكلمة - إذ أن نقل الحركة من عليها يخلطه سكنون - وراو مفعول الزائدة ، فلا بد من حذف أحد الساكنين ، فقال سسيويه : الحذوف : وراو مفعول - يعنى الراء الثانية - وعلل لذلك بأمر هي :
- (أ) أنها زائدة ، والراء أولى بالحذف من الأصلي .
- (ب) أنها قريبة من الطرف ، والأطراف - غالباً - محل التغيير . فصارت (مقول) عند سسيويه بوزن (مفعول) .
- أما الأختفي فقال : إن الحذوف الراء الأولى وهي عين الكلمة ، وعلل لذلك :
- (أ) أن الزائد جيء به لغرض فلا يجوز أن يحذف .
- (ب) أن القاعدة في التقاء الساكنين حذف الأول ، وهذا بالإجماع .
- فصارت (مقول) عند الأختفي بوزن (مقول) .
- والراجع : ما ذهب إليه سسيويه لقوة أدلته .

الكلمة	وزنها	ما حدث فيها من تغيير
آبار	أفعال	زائد ثالث ، فقلبت الياء في الجمع همزة ، فصارت : صحائف بوزن فعائل وقد اعد بهذا التغيير في الجيران كما ترى .
آباز	أفعال	جمع (بتر) حدث فيه قلب مكاني بتقديم العين على الفاء فصارت : (آباز) فاجتمع همزتان في صدر الكلمة ، الأولى منهما متحركة والثانية ساكنة ، فابدلت الثانية ألفاً لمناسبة الفتحة قبلها ، وتم الإدغام فصارت (آبار) بزنة : أفعال .
آبازل	تفاعل	وأصل هذه الكلمة (تباقل) ، فقال الجمهور : يراعى الأصل ووزنها (تفاعل) ، وقال بعضهم توزن على صورتها الحالية ، ووزنها (الأفعال) أصلها (اصتير) وقعت الياء بعد فاء الافتعال فقلبت طاء .
امطير	أفعل	والأصل (أشد) لأنه فعل أمر ، والمعبرة في وزنه بالأصل .
شدة	أفعل	

إجابة السؤال الثاني

الأصل في (مقول) : مقول ، على وزن (مقول) ، نقلت حركة الراء الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها وهو (القاف) - كما هي القاعدة المصرية - فالنقى ساكنان ، الراء الأولى التي هي عين

والسابق منهما ساكن وهو الياء ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم أبدلت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء بعدها ، فصارت (فُسي) على وزن (فُلُوح) نظراً إلى الكلمة قبل الإبدال إذ أنه إبدال من أجل التخفيف .

٣ - الصورة الثالثة : تقديم العين على الفاء ، وهو كثير ومنه (أيس) التي هي مقلوبة عن (يس) ، لأنها من اليأس ، ووزنها (عفل) وكذلك كلمة (جاه) - وهو القدر والنزلة - التي هي مقلوبة عن (وجه) حيث قدمت العين - وهي الجيم - على الفاء - وهي الواو - فصارت (جوه) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لمناسبة الفتحة - فصارت (جاه) على وزن (عفل) وكذلك كلمة (آراء) جمع رأى ، ووزنها (أفعال) .

٤ - الصورة الرابعة : تأخير الفاء عن اللام ، وهو قليل ، ومنه قرلهم (الحادي) اسم الفاعل المقلوب عن (الواحد) ووزنه (العالف) . وأصله (الحاؤ) وقمت الواو إثر كسرة فقلبت ياء ، فصارت (الحادي) بوزن (العالف) .

٥ - الصورة الخامسة : تقديم اللام على الفاء ، وهو قليل ومنه (أشياء) على رأى الخليل وسيبويه وجمهور البصريين - فذهبوا إلى أنها بوزن (أفعاء) ، وفيها قلب مكاني ، وأصلها (شيءاء) كحمراء ، وهي اسم جمع لشي .

والدليل على أن أصلها فعلاء ما يلي :

(أ) تصغيرها على لفظها في قرلهم (أشياء) .

القلب المكاني

تعريفه : هو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض .
ويقع بكثرة في الهموز والمعتل ، ويؤخذ به في اليزان الصرفي ، لهذا كان من المناسب ذكره بعده مباشرة ليوقف الدارس على تفاصيله .

الصور التي يأتي عليها القلب المكاني :

١ - الصورة الأولى : تقديم لام الكلمة الأولى على عين الكلمة ، وهذا قليل نحو : (طَائِن) وأصله : (طَبَّان) على وزن (فَعْل) - من الطمائية - فعدت قلب مكاني ، حيث قدمت اللام الأولى وهي الهمزة على العين - وهي اليم - فصارت (طَائِن) بوزن (فَعْل) .

٢ - الصورة الثانية : تقديم اللام على العين نحو : (راء) فإنها مقلوبة عن (رأى) تقدمت اللام وهي الياء على العين وهي الهمزة ، فصارت : (رَأَى) - بفتح الأول والثاني - تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فصارت (راء) على وزن (فَلَح) .

وكذلك كلمة (فسي) - جمع فوس - وأصله (فروس) بوزن : فَعول ، تقدمت اللام - وهي السين - على العين - وهي الواو الأولى ، فصارت (فُسُور) فقلبت الواو المنطوق في الجمع ياء - كما هي القاعدة الصرفية - فاجتمع واو وياء في آخر الكلمة

أسئلة

- س ١ : عرف بالقلب الكافي ، سينا الصور التي يرد عليها .
- س ٢ : بين الوزن الصرفي للكلمات الآتية ، مع بيان ما حدث فيها من تغيير ، موضحاً آراء الصرفيين فيما فيه خلاف : مسج - مُطَّطِل - طامن - قسي - الحادي - أيس .
- س ٣ : فصل القول في وزن (أشياء) ، مبيناً آراء العلماء مع ذكر الرأي الراجح والتعليل له .
- س ٤ : م : يعرف القلب الكافي ؟

(ب) جمعها قياساً على أثارى وأثارات .

(ج) سمعها من الصرف ، ولو كانت على زنة أفعال ما وجد وجه لسمها من الصرف .

ويرى الأخفش والقراء : أن وزنها (أفعاء) بحذف اللام ، وأصلها أثيراء بوزن (أفعلاء) إلا أنها عند الأخفش جمع للفظ (شئ) الخفيف ، وعند القراء جمع لـ (شئ) المشدد ، وهو كلام مرود كما ذهب بعض العلماء ، ووجهتهم : أن فعلاً لا يجمع على أفعلاء ، وأن لفظ (شئ) المشدد لم يرد في كلام العرب ، كما يرد عليهما : أن حذف اللام بلا سبب يقتضيه شاذ ، وأنها صغرت على لفظها ، وجمعت على أشياء وأثارى وأثارات .

ويذهب الكسائي : إلى أن كلمة (أشياء) جمع شئ ، كسيف وأسياف ، وهذا أيضاً ضعيف ، لأنه يكون وزنها (أفعال) ، وهذا الوزن لا يقع من الصرف في حين أن الكلمة وردت بمجموعة من الصرف ، ولو أخذنا برأيه لكان منع الصرف فيها بدون علة ، كما يرد عليه جمعها على أثارى ، وأثارات ، وأشياء .

والراجح : رأى الخليل وسيبويه والجمهور ، حيث لا يتركب على رأيتهم مخالفة نحوية أو صرفية .

ويعرف القلب الكافي بالاشتقاق والتصريف والرجوع إلى المصدر .

ويعين الفعل المضارع للحال دون الاستقبال ما يأتي :

(أ) لام الابتداء نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَنَجْزِيَنَّ أَنْ تَذْهَبَا بِهِ

(١٣٦) ﴿ و يرسف . .

(ب) لا النافية نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ

الْقَوْلِ (١٤٨) ﴿ و النساء . .

(ج) ما النافية نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ

عَذَابًا (١٣٦) ﴿ لقمان . .

ويعينه للاستقبال دون الحال ما يأتي :

(أ) السين نحو : سيكرم المتفوق .

(ب) سوف نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى

(٥) ﴿ الصفي . .

(ج) لن نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ

(٤٦) ﴿ آل عمران . .

(د) أن الناصبة نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَعْمُوا خَيْرٌ لَكُمْ (١٨٤) ﴿

والقرة . .

(هـ) إن الشرطية نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَصْرُوكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ

(١٦٦) ﴿ آل عمران . .

(و) قد نحو : قد يشفى المريض .

الفصل الثاني

اقسام الفعل وتصاريفه

ينقسم الفعل إلى تقاسيم كثيرة ، فنقسم من حيث الزمن إلى : ماضٍ ومضارع وأمر ، ومن حيث التجرد والزيادة ينقسم إلى : مجرد مزيد ، ومن حيث الصحة والاعتلال ينقسم إلى صحيح ومعل .

وهذه التقسيمات هي التي تعيننا في هذا المقرر ، ولو نظرت إلى أقسام الفعل أيضا تجد أنه ينقسم إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول ، ومن حيث الجُمُود والتصرف ينقسم إلى جامد ومصرف ، وغير ذلك من التقسيمات التي سوف تعرفها وتقف عليها من خلال دراستك القادمة إن شاء الله تعالى .

أولاً - تقسيم الفعل من حيث الزمن :

ينقسم الفعل من حيث الزمن إلى ما يأتي :

١ - فعل ماضٍ ، وهو ما دل على حدوث شيء في الزمن الماضي ، بمعنى : ما وقع حدوثه في وقت مضى قبل التكلم ، نحو : ذاكر ، اجتهد ، قرأ ، سافر .

وعلامته : أن يقلب تاء الفاعل نحو : صليت ، وخرجت ، وتاء التانيث الساكنة نحو : فاطمة ساعدت أمها .

٢ - فعل مضارع ، وهو ما دل على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده ، أو هو ما دل على حدوث فعل في الزمن الحاضر أو المستقبل . نحو : محمد يجتهد ، الطالب يقرأ ويكتب ، فالضارع في هذين المثالين صالح للحال والاستقبال .

أما أقسام أسماء الأفعال من حيث الوضع :

فتنقسم إلى ما يأتي ،

أولاً - أسماء أفعال سماعية ، وتنقسم إلى قسمين :

أولاهما : أسماء أفعال مرتجلة ، وهي ما استعملت من أول الأمر أسماء أفعال ، مثل : أف ، شتان .

ثانيتهما : أسماء أفعال منقولة (وهذا النوع مقصور على فعل الأمر) والنقل يكون مما يأتي :

(أ) من ظرف المكان ، نحو : عندك الكتاب ، لديك الكتاب ، أي خذ ، وأمامك أي تقدم .

(ب) من الجار والجرور ، نحو : إليك عني ، أي ابتعد عني ، عليك أخاك ، أي الزمه .

(ج) من المصدر : نحو : بئله العاجر ، أي : اتركه ، رويد الفليس ، أي : أمهله .

ثانياً : أسماء أفعال قياسية (خاصة باسم فعل الأثر) .

ويصاغ اسم فعل الأمر من كل فعل ثلاثي على وزن (فعَال) نحو تَزَال ، كَتَاب ، ذَهَاب ، بمعنى : انزل واكتب واذهب ، وجميع أسماء الأفعال السماعية والقياسية مبنية على ما سمعت عليه وأسماء الأفعال معارفها لم تنون ، ولا تنون إلا بتنوين الكسر ، وحينئذ تكون منكورة .

وإذا دخلت (تم) على الفعل المضارع عينه للمضي نحو : لم يفر الهمليون ، وعلامة الفعل المضارع أن يبدأ بأحد حروف المضارعة (نأيت) وأن يقبل دخول أحد الحروف الجازمة عليه .

٣ - فعمل الأمر ، وهو ما يطلب به حدوث شيء بعد زمن التكلم ، نحو : اجتهد ، ذاكر ، قم ، ساعدى ، أطعموا .

وعلايته : أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الطلب نحو : ساعدنَّ الخناج يا محمد ، ساعدنَّ الفقراء يا غنى .

أما إذا دلت الكلمة على أحد أوزنة الأفعال ، ولكنها لم تقبل علامة الزمن الذى تدل عليه فإنها حينئذ تكون اسم فعل .

وأسماء الأفعال من حيث التقسيم الرمزي تنقسم أيضا إلى ثلاثة أقسام :

١ - اسم فعل ماضٍ نحو : هيَّأت^(١) ، وشَّان^(٢) .

٢ - اسم فعل مضارع نحو : أف^(٣) ، وى^(٤) .

٣ - اسم فعل مضارع نحو : صه^(٥) ، أمين^(٦) ، هلُم^(٧) ، وهو أكثر أسماء الأفعال انتشارا .

١ - هيَّأت : بعد .

٢ - أف : انصغر .

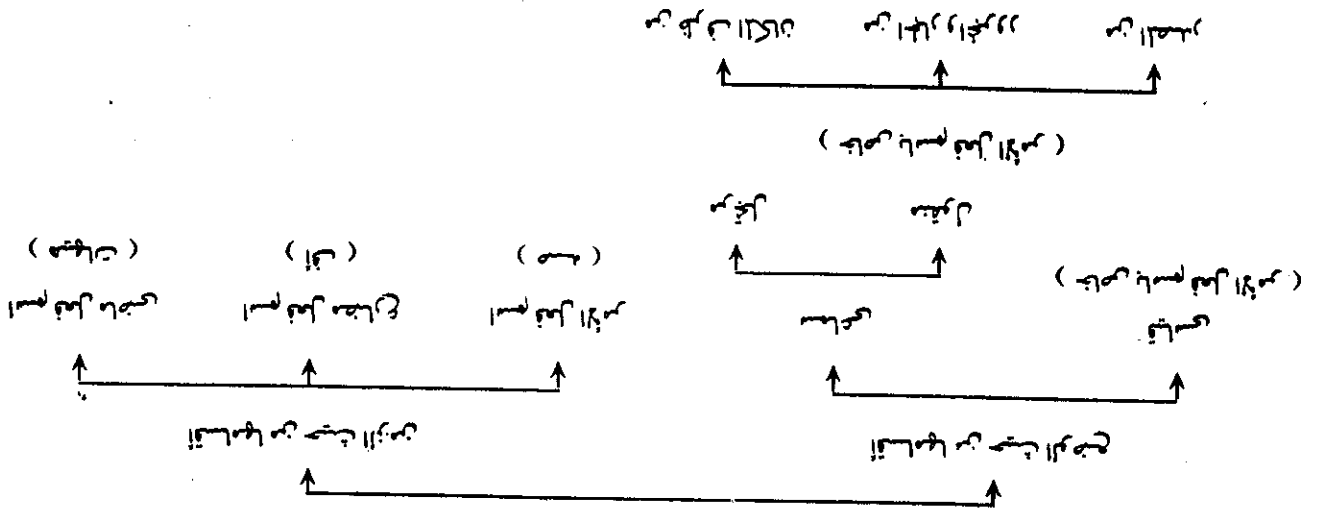
٣ - صه : اسكت .

٤ - وى : اسحب .

٥ - هلُم : تعال واصغر .

٦ - أمين : تعال واصغر .

٧ - شَّان : تعال واصغر .



جدول توضيح أسماء الأفعال
 أسماء الازمجة

فمثلا إذا قلنا : (صه) بالبناء على السكون ، فاسم الفعل هنا معرفة ، ومعناه : اسكت عما يتحدث به ، ويمكنك أن تشرع في حديث آخر ، أما إذا قلت : (صه) بالثبوت ، فهو نكرة ، ومعناه والحالة هذه اسكت عما يتحدث به وعن غيره كذلك ، أي لا تتكلم في أي حديث كان .

تقسيم الفعل من حيث التجرد والزيادة

ينقسم الفعل بالنظر إلى تركيبة قسمين : مجرد ومزيد :

الفعل المجرد

الفعل المجرد : ما كانت جميع حروفه أصلية .

مثل : قرأ ، كتب ، وعد ، دحرج ، نزل .

والفعل المجرد قسمان : ثلاثي ورباعي .

١ - الفعل المجرد الثلاثي :

يأتي مجرد الثلاثي على ثلاثة أوزان هي :

(أ) فعل (يفتح العين) ، وتكون أرباب عين المضارع منه ثلاثة -

مرتبة بحسب كثرتها - هي :

- باب نصر ينصر (يضم العين في المضارع) ، مثل : حكم :

يحكم ، خرج ، يعرج ، عبر ، نشر ، ينشر .

والفعل المضعف التعدى يكون من هذا الباب ، كمد : يمد ،

شد : يشد ، صب : يصب ، هد : يهد .

- باب ضرب يضرب (بكسر العين في المضارع) مثل :

حرف : يحرف ، نزل : ينزل ، جلس : يجلس ، صرف :

يصرف .

والفعل المضعف اللازم والفعال الراوي يكونان من هذا الباب

، نحو : قر : يقر ، شد : يشد ، خف : يخف ، عف : يعف .

أسئلة

س ١ : قسم الفعل من حيث الزمن ، موضحا علامة كل قسم بأمثلة من إنشائك .

س ٢ : عرف الفعل المضارع ، ومتى يعين زمنه للحال ؟ ومتى يعين للاستقبال ؟ ومتى يصلح الفعل المضارع للحال والاستقبال ؟

س ٣ : ما الفرق بين الفعل واسم الفعل ؟

س ٤ : قسم أسماء الأفعال من حيث الرضع ، مختلا كما تذكر .

س ٥ : كيف يصاغ اسم فعل الأمر من الثلاثي ؟ موضحا حكم أسماء الأفعال من حيث التنكير والتعريف ؟

س ٦ : متى يكون اسم الفعل قياسا ؟

س ٧ : متى يتقل اسم فعل الأمر ؟ هات أمثلة على أقوالك .

س ٨ : أى الأسماء الأفعال أكثر انتشارا ؟ وهل أسماء الأفعال معرفة أم مبيحة ؟

(ج) فعل (يضم العين) ويأتي مضارعه من باب واحد وهو :

- باب كَرُمَ يَكْرُمُ (يضم العين في المضارع) .

مثل : سَهَّلَ : يَسْهَلُ ، صَعَّبَ : يَصْعَبُ ، عَظَّمَ : يَعْظُمُ ، كَثُرَ : يَكْثُرُ .

ويكثر معنى أفعال هذا الباب من أفعال السجاياء التي لها مكث ، مثل : تَشْرَقُ : يَشْرُقُ ، حَسِنَ : يَحْسَنُ ، أَلَمَ : يَلُمُ ، وأفعال هذا الباب لازمة ولا تكون متعدية .

واليك هذا الجدول ليرضح الأبراب الستة للفعل المضارع من الثلاثي الجرد .

رَقَّ : يَرِقُّ ، رَمَلَ : يَرْمَلُ ، وَقَفَ : يَقِفُ ، وَزَنَ : يَزِنُ ، وَعَدَّ : يَعدُّ ، وَجَدَّ : يَجِدُّ ، وَصَفَّ : يَصِفُّ .

- باب فَتَحَ يَفْتَحُ (يفتح العين في المضارع) .

يكثر معنى هذا الباب من الأفعال التي ثانيها أو ثالثها حرف حلق ، نحو : قَرَأَ ، يَفْرَأُ ، ذَمَبَ : يَذْمَبُ . فَرَعَ : يَفْرَعُ ، فَخَرَ : يَفْخَرُ ، جَمَعَ : يَجْمَعُ ، قَطَعَ : يَقْطَعُ ، خَضَعَ : يَخْضَعُ .

(ب) فعل (بكسر العين) ، ويكثر معنى هذا الباب من الأفعال الدالة على الفرح والمجرب والألوان والغضب والخرن .

ويكون مضارعه من بابين :

- باب فَرِحَ : يَفْرَحُ (يفتح العين في المضارع) :

مثل : قَبِلَ : يَقْبَلُ ، غَضِبَ : يَغْضَبُ ، فَرِحَ : يَفْرَحُ ، نَقِيَ : يَنْقِي ، طَرِبَ : يَطْرِبُ ، حَزَنَ : يَحْزَنُ ، شَبِعَ : يَشْبَعُ ، وبمعظم وزن (فَعِلَ) المكسور العين في الماضي تكون عين مضارعه مفتوحة .

- باب حَسِبَ يَحْسِبُ (بكسر العين في المضارع) وهو قليل ، وأفعال هذا الباب قليلة ، قد لا تتجاوز خمسة عشر فعلاً معظمها من المثال نحو : وَرِثَ : يَرِثُ ، وَوَقَّ : يَوْقُّ ، وَثِقَ :

يَثِقُ ، وَرَى : يَرَى ، وَوَقَّ : يَوْقُّ .

٢ - الفعل الجرد الرباعي :

الفعل الماضي الجرد الرباعي وزن واحد ، هو (فَعَّلَ) مثل :
دَحْرَجَ ، طَمَّانَ ، وَسَّوسَ ، بَعَثَ ، دَهَّورَ ، زَلَّزَلَ .
ولصراع الرباعي الجرد وزن واحد أيضا وهو (يَفْعِلُ) ، مثل :
يُدْحِجُ ، يَبْعِثُ ، يُوَسِّسُ .

والفعل الرباعي مضموم حرف المضارعة ، وشعر الرباعي
مفتوح حرف المضارعة .

وهناك أفعال رباعية مجردة نحتسبها العرب من مركبات فتحفظ

هذه الأفعال ولا يقاس عليها ، وهي :

يَسْمَلُ : منحوتة من قولنا : بسم الله .

حَوَّلَ : منحوتة من قولنا : لا حول ولا قوة إلا بالله .

دَمَعَزَ : منحوتة من قولنا : آدام الله عرك .

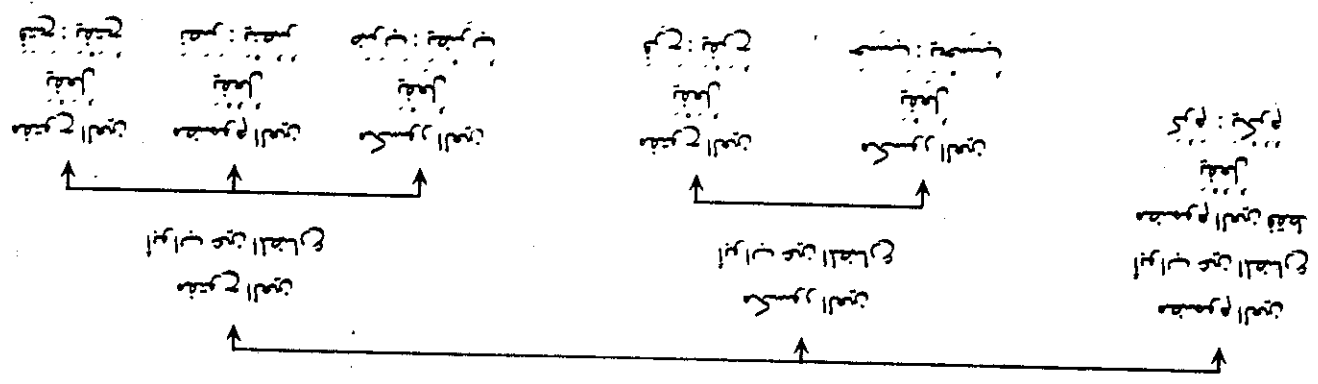
جَعْفَلَ : منحوتة من قولنا : جعلني الله فداك .

الفعل المزيد

الفعل المزيد : هو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه
الأصلية ، مثل : علم ، قاتل ، صدق ، اجتاز . والزيادة تكون بأحد
حروف (ساءتموئنيها) ، أو بتكرير أصل من أصول الكلمة ،
عين أو لام .

زيادة بأحد حروف ساءتموئنيها ك (استعلم - استخرج) .

أنواع عين الفعل الماضي



٢ - مزيد الرباعي :

الفعل الرباعي يزداد بحرف واحد ، أو حرفين ، ولا يصل الفعل المزيد إلا إلى ستة أحرف .

فالمزيد بحرف واحد ، يأتي على وزن واحد ، وهو : **تَفَعَّلَ**

مثل : **تَبِعْتَر** - **تَدَحَّرَج** - **تَزَلَّزَل** .

والمزيد بحرفين ، يأتي على وزنين هما :

أَفْعَلَّلَ : **أَفْرَفَع** (**تَفَرَّقَ**) - **أَحْرَجَم** (**جَمَعَ**) .

أَفْعَلَّلَ : **أَقْشَمَر** - **أَطْمَأَن** .

وإليك الجدول الآتي لتتجلى صورة انقسام الأفعال من حيث التجرّد والتريادة .

وزيادة بتكرير عين الكلمة كـ (**حَرَّمَ** - **فَطَعَ**) .

وزيادة بتكرير لام الكلمة كـ (**أَصْفَرَ** - **أَخْفَضَ**) .

والفعل المزيد ينقسم إلى مزيد ثلاثي ومزيد رباعي .

١ - مزيد الثلاثي :

الفعل الثلاثي يزداد بحرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف .

والمزيد بحرف واحد يكون على ثلاثة أوزان هي :

أَفْعَل : **أَكْرَم** - **أَحْسَن** - **أَشْمَل** .

فَاعَل : **شَاهَد** - **طَارَد** - **سَامَح** .

فَعَّل : **قَدَم** - **كْرَم** - **عَلِم** .

والمزيد بحرفين يكون على خمسة أوزان هي :

أَفْعَلَّلَ : **أَفْطَلَقَ** - **أَفْصَرَفَ** - **أَفْطَاعَ** .

أَفْعَلَّلَ : **أَجْتَمَعَ** - **أَقْتَرَبَ** - **أَفْتَصَرَ** .

أَفْعَلَّلَ : **أَحْمَرَ** - **أَخْفَضَ** - **أَعْوَجَ** .

تَفَعَّلَ : **تَقَدَّمَ** - **تَقَرَّبَ** - **تَعَلَّمَ** .

تَفَاعَلَ : **تَبَاعَدَ** - **تَشَارَكَ** - **تَدَارَكَ** .

والمزيد بثلاثة أحرف يكون على ثلاثة أوزان هي :

أَسْتَفْعَلَّ : **أَسْتَفْعَرَ** - **أَسْتَخْرَجَ** - **أَسْتَمْعَلَ** - **أَسْتَقْبَلَ** .

أَفْعُرْعَلَ : **أَخْشَوْشَنَ** - **أَعْشَوْشَبَ** - **أَعْرُورِقَ** .

أَفْعَلَّأَ : **أَحْمَرَأَ** - **أَخْضَرَأَ** - **أَصْفَرَأَ** .

وتجدر الإشارة إلى أن نفيه بأن أقل عدد لحروف الفعل ثلاثة

أحرف ، وأكثرها ستة ، ولكننا قد نجد أفعالاً على حرفين مثل : قف

- صل - عد ، أو على حرف واحد مثل : ق - أمر من وقى - ومع ذلك فإن هذا "الأفعال ثلاثية" ، لأن المجرى بالماضي ، فماضى قف :

وقف ، وماضى قى : وقى .

ولا عبارة بحرف المضارعة الذي يكون في أول المضارع ، نحر :

يفهم ، كما أنه لا عبارة أيضاً بالضمائر التي تتصل بالآخر الأفعال

مثل : كتبت - كتباً - كتبوا ، كتبت ، فكل هذه الأفعال ثلاثية .

كما أنه لا عبارة أيضاً بحروف المطف التي تأتي قبل الفعل

نحر : فكتب - وكتب .

وإذا أردنا معرفة نوع الفعل هل هو مجرد ، أو مزيد ، نتبع

الآتي :

١ - تحويل الفعل إلى الماضي إذا لم يكن كذلك .

٢ - تجريد الفعل من الضمائر .

٣ - تجريد الفعل من حروف المطف .

أسئلة

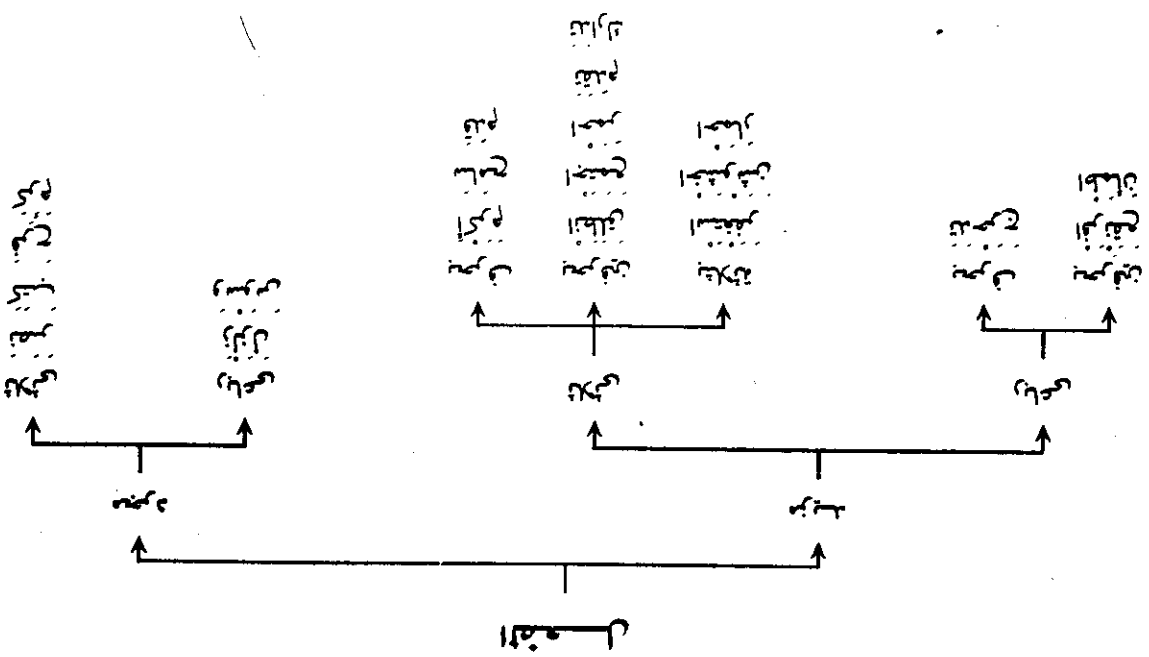
س ١ : عرف الفعل المجرد ، والفعل المزيد ، مع التمثيل لما تقول .

س ٢ : اذكر أوزان الثلاثي المجرد ، بمثلاً لما تقول .

س ٣ : زن الكلمات الآتية ، وبين حروف الزيادة فيها :

أكرم - قاتل - قطع - اصحار - احرنجم - اشمار - افرقع

س ٤ : كيف تحكم على الفعل بالتجرد والزيادة ؟



الفعل المعتل

تعريفه : هو ما كان أحد حروفه الأصول حرف علة ، نحو :

وهب صام - رمى .

أقسامه :

يتقسم الفعل المعتل إلى أربعة أقسام ، هي :

١ - مثال : وهو ما كانت فازه حرف علة ، نحو : وهب - وقف -

وعد - يس .

ويسمى مثالا لماثاته الصحيح عند إسناده إلى الضمائر .

٢ - أجوف : وهو ما كانت عينه حرف علة ، مثل : قام - باع - عام -

ساح -

ويسمى بذلك ظنر وسطه من الحرف الصحيح ، ويسمى أيضا

ببذى الثلاثية ، وذلك لأنه إذا أسند إلى تاء الفاعل يحذف منه

حرف العلة ، ويصبح الفعل مع الضمير ثلاثة أحرف ، نحو :

قال : قلت ، خاف ، خفت ، نام ، نمت .

٣ - ناقص : وهو ما كانت لامه حرف علة ، نحو : جرى - رمى -

سعى - ، ويسمى بذلك ظنر آخره من الحرف الصحيح ، ويحذف

آخره في بعض التصاريف نحو : سمعت - رمت - جرت ،

ويسمى أيضا - ببذى الأربعة ، لأنه إذا أسند إلى تاء الفاعل

تصبح عدد حروف الفعل مع التاء أربعة أحرف ، مثل : غررت -

سجيت - رميت .

تقسيم الفعل من حيث الصحة والاعتلال

يتقسم الفعل من حيث الصحة والاعتلال (أى بالنظر إلى

بنية) إلى قسمين : صحيح ومعل .

الفعل الصحيح

تعريفه : هو ما حلت أمره من أحرف العلة الثلاثية ، وهي

الألف والواو والياء ، نحو : فهم - كتب .

أقسامه ، ويتقسم الفعل الصحيح ثلاثة أقسام :

١ - سالم : وهو ما سلمت حروفه الأصول من الهمز والتضعيف ،

نحو : فهم - كتب .

٢ - مضعف ، ويقال له الأصمُ لِثَبْتِهِ ، ويتقسم إلى قسمين هما :

(أ) مضعف ثلاثي : وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ،

نحو : صب - عد - شد .

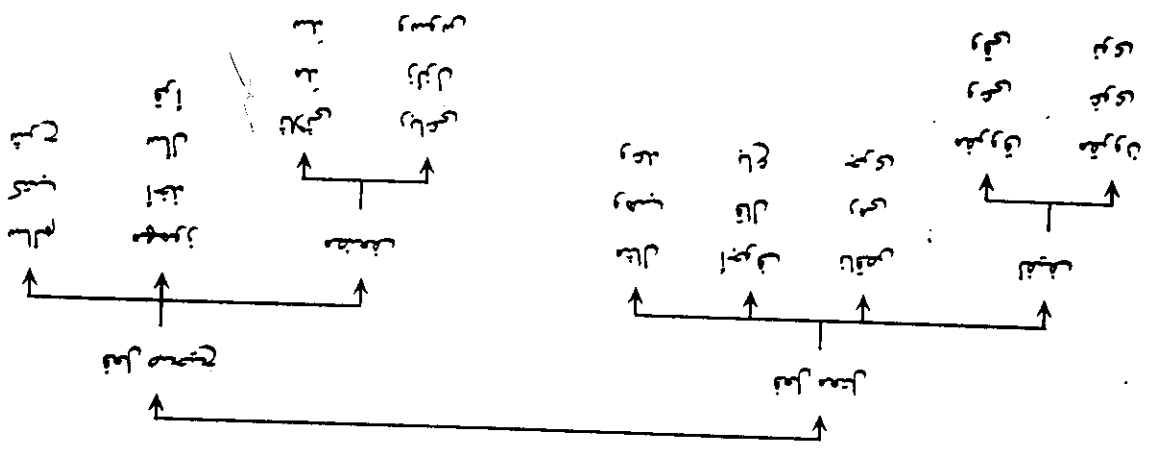
(ب) مضعف رباعي : وهو ما كانت فازه ولامه الأولى من جنس

واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد ، نحو : زلزل -

وسوس - عسمس - وشوش - ويسمى مطابقا .

٣ - مهموز : وهو ما كان أحد حروفه الأصول همزة ، نحو : أخذ -

أقل - سال - داب - بدأ - قرأ .



أقسام الفعل من حيث الصيغة والاعتلال

٤- لقيف : وهو قسمان :

(أ) لقيف مشفروق : وهو ما كانت فائزه ولامه حرفي علة

وبينهما حرف صحيح ، نحو : وقى - وعى .

(ب) لقيف مقرون : وهو ما كان عينه ولامه حرفي علة ، نحو :

روى - غوى - طوى .

وقرنا في التعريف (حروفه الأصول) ليخرج نحو : قاتل ،

حوقل (كبر وضعف) - يطر ، لأن هذه الأفعال ليست مفعلة ، لأن

الألف في الأول ، والراء في الثاني ، والياء في الثالث ، ليست من

أصول الكلمة .

وأوضح ما شرحته لك بالجدول الآتي فانتبه :

أسئلة

- س ١ : عرف الفعل الصحيح ، ذكراً أقسامه .
 س ٢ : لم سمي الفعل السالم سالماً ؟
 س ٣ : عرف الفعل المهموز ، ومثل له في جمل مفيدة من إنشائك .
 س ٤ : لم سمي الفعل الغال مخالاً ؟
 س ٥ : عرف الفعل المعتل ، وما أقسامه ؟ وما أقسام اللقيف ؟
 س ٦ : الأفعال الآتية تتضمن على أنواع الأفعال الصحيحة والمعتلة ،
 فرتن كلا بينهما ، وانسبه إلى نوعه :
 ذهب - قرأ - علم - عرف - مذ - زلزل - ينس - صام - باع
 رمى - طوى - ولي - رقى .
 س ٧ : الألف ، والواو ، والياء :

يحتمل كل حرف من الأحرف السابقة أن يكون مدناً ، وأن
 يكون ليناً ، وأن يكون علة ، فمتى يتعين ذلك ؟ مع التمثيل
 والتفصيل لما تقول .

س ٨ : قاتل - حوقل - يطير :

هذه الأفعال السابقة اشتملت على أحرف : الألف والواو والياء ،
 فهل تكون من قبول الأفعال المعتلة ، ولماذا ؟

﴿ تم بحمد الله ﴾

واعلم أن حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى ليناً ،
 نحر : ثوب ، وسيف ، وإن جانشه ما قبله من الحركات يسمى مدناً ،
 نحر : صام - يعوم - يبيع .
 واعلم أيضاً أن التقاسيم التي جرت في الفعل الصحيح والمعتل
 تجري كذلك في الأسم ، فنحور (شمس) تسميه سالماً ، ونحور
 (وجه) تسميه مخالاً ، ونحور (بئر) تسميه مهموزاً .

تابع محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٧١-٦٩	الإعراب التقديرى فى الأسماء
٧٢	أسئلة
٧٣	البناء والنبي
٧٨-٧٢	النبي من الأسماء
٨٤-٧٩	النبي من الأفعال
٨٤	بناء الحروف
٨٦-٨٥	أنواع البناء
٨٧	أسئلة
٨٨	التكررة والمعرفة
٩٠	أنواع المعرفة
١٠٤-٩١	الضمير
١٠٥	أسئلة
١٢٩-١٠٦	الاسم الموصول
١٢١-١٢٠	صلة الموصول
١٢٦-١٢١	حذف المائد
١٢٩-١٢٧	الموصول الحرفى
١٢٠	أسئلة
١٢٦-١٢١	البناء والحذف
١٢٨-١٢٥	أحوال الوصف مع مرفوعه
١٢٩-١٢٨	القول فى رافع الحذف

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٧-٦	الكلام وما يتألف منه
٩	تعريف الكلام
١٠	العلاقة بين الكلام والكلمة
١٢-١٠	القول
١٩-١٢	أنواع الكلمة
٢٢-٢٠	علامات الأسماء
٢٤-٢٣	علامات الأفعال
٢٦-٢٥	الحروف وأنواعها
٢٧-٢٦	أنواع الأفعال وعلامة كل نوع
٣٠-٢٨	أسئلة
٣٦-٢١	الإعراب والبناء
٤٣-٣٧	الأسماء الستة
٥٢-٤٣	النسب والمحقق به
٥٦-٥٢	جميع الذكر السالم والمحقق به
٦٠-٥٧	جميع المؤنث السالم والمحقق به
٦٧-٦١	المنوع من الحروف
٦٥-٦٣	أسئلة
٦٩-٦٥	الأبواب الخمسة
	المصارع المعقل الآخر

تابع محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
١٩٦ - ١٩٣	ما يعتد به في الجيران وما لا يعتد
١٩٦	أسئلة
١٩٩ - ١٩٧	تطبيقات
٢٠٣ - ٢٠٠	القلب الكتابي
٢٠٣	أسئلة
٢٠٦ - ٢٠٤	أقسام الفعل وتصاريفه
٢٠٩ - ٢٠٧	أسماء الأفعال
٢١٠	أسئلة
٢١٩ - ٢١١	أقسام الفعل من حيث التعمود والزيادة
٢١٩	أسئلة
٢٢٠	تقسيم الفعل من حيث الصيغة والإعلال
٢٢٥	أسئلة
٢٢٩ - ٢٢٦	محتويات الكتاب

تابع محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
١٢٣ - ١٢٩	تعريف الخبر
١٤٤ - ١٤٣	رفع الخبر شبه جملة
١٥٠ - ١٤٥	الابتداء بالكسرة
١٥١	الركن الثاني : الخبر
١٥٧ - ١٥٥	حالات وجوب تأخير الخبر
١٦٠ - ١٥٨	وجوب تقديم الخبر وتأخيره
١٦٢ - ١٦١	جواز تقديم الخبر وتأخيره
١٦٣	حذف المبتدأ جزاء
١٦٣	حذف الخبر جزاء
١٦٤	حذفهما معا
١٦٦ - ١٦٥	حذف المبتدأ وجوبا
١٧٢ - ١٦٧	حذف الخبر وجوبا
١٧٣	امتناع الحذف
١٧٦ - ١٧٤	الاختار عن المبتدأ بأكثر من خبر
١٧٨ - ١٧٧	أسئلة
١٧٩	القسم الثاني : الصرف
١٨١	تعريف الصرف
١٨٦	قائمة دراسة علم الصرف
١٨٩ - ١٨٨	الجيران الصرفي
١٩٢ - ١٩٠	وزن الجرد والمزيد